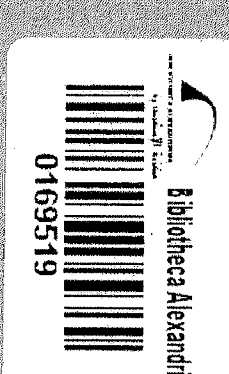
هالينا نيكيتينا

قناة السّويس

مِلكية وطنية للشعب المصرى





جالينا س. نيكتينا

قناة السويس

ملكية وطنية للشعب المصري

ترجمة : ابراهيم عامر

تصميم الغلاف

الفنانة ثريا البحيري

تم طبع هذا الكتاب
فى يوم الجمعة ٢٢ مارس ١٩٥٧
بمطبعة الدار المصرية ت ٣٢٥٧٨
القاهرة

مقدمة

« مأساة مصر » . هكذا كان يسمى الشعب المصرى قناة السويس ، فقد جرّ إنشاء القناة على الشعب المصرى كثيراً من الآلام والأسى ، اذ مات عشرات الألوف من العمال المصريين أثناء قيامهم بأعمال حفر وإنشاء القناة ، واستنزفت مصروفات الإنشاء موارد الخزانة المصرية ، مما أدى بالحكومة المصرية إلى الاعتماد اعتماداً كبيراً على الاستعماريين .

وعلى الرغم من أن القناة قد حفرت وأنشئت بأيدى مصرية ، فإنها آلت إلى أيدى أجنبية ، وامتلأت جيوب الأجانب بالأرباح التى كانت حقاً مشروعاً للحكومة المصرية ، وأصبحت القناة سلاحاً للاستعباد الاستعمارى موجهاً ضد الأمة المصرية .

وقد كان نضال الشعب المصرى فى سبيل استعادة ملكيته الوطنية طويلا شاقاً . ويبرز فى تاريخ ذلك النضال يومان من أيام النصر . ففى ١٨ يونيو من كل عام ، يحتفل الشعب المصرى بأسره بعيد قومى هو عيد الاستقلال وإعلان الجمهورية . ففى مثل هذا اليوم من عام ١٩٥٣ ، أعلن النظام الجمهورى فى مصر . وفى عام ١٩٥٦ اتفق هذا اليوم التاريخى مع تحقيق إنهاء الاحتلال البريطانى فى مصر ، إذ خرج آخر جندى بريطانى من منطقة القناة فى ذلك اليوم ، ورفرف العلم المصرى الأخضر على المبنى الأصفر الذى ظل عدة سنوات مقراً للقيادة البرية والبحرية لقوات الاحتلال

البريطانية . وفى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ، رفرف العلم المصرى على مبنى شركة قناة السويس بعد أن تم تأميمها .

وأطلقت المدافع فى الاسكندرية ، بعد أن ظلت صامتة منذ سنة ١٨٨٢ ، أى منذ بداية الاحتلال البريطانى ، فى عيد التحرير يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، وذلك كرمز لبدء حياة جديدة للأمه المصرية ، وبدأت مصر تسير نحو نهضة قومية .

قناة السويس ممر بحرى ذو أهمية حيوية

يطلق على قناة السويس اسم « ميزان التجارة الدولية » ، وهذا التقدير البالغ للأهمية الاقتصادية الحيوية للقناة له ما يبرره تبريراً كاملا ، إذ أن معظم الدول التى تملك سفناً بحرية تستخدم القناة ممراً لسفنها ، فهناك سلسلة متصلة دائمة من السفن التى تبحر ليلا ونهاراً متجهة من الشمال إلى الجنوب ومن الجنوب إلى الشمال ، وتعتبر قناة السويس محطة تمر بها بضائع تقدر بملايين الأطنان .

ويبلغ طول قناة السويس ١٧٣ كيلو متراً ، وهى بذلك تعد من أطول القنوات المفتوحة بدون أهوسة فى العالم ، وتمر بالقناة فى الأوقات العادية سفن يبلغ غاطسها ١١٫٠٣٥ متراً (أى ٣٥ قدماً) ، وهذا يعنى أن من الممكن أن تمر أكبر السفن الحربية ، التى تصل حمولتها إلى عشرات الألوف من الأطنان ، بالقناة . وقد مرت بالقناة فى سنة ١٩٥٥ سفن بلغت حمولتها ما يزيد على ٣٠ ألف طن ، من بينها ٢٩ ناقلة بترول تبلغ حمولة كل منها ٣٠ ألف طن ، كما استطاعت ناقلة بترول ضخمة ، هى ناقلة البترول المسماة « ورلد جلورى » وحمولتها ٤٥ ألف طن أن تعبر القناة . وقد زادت إمكانيات عبور السفن فى اتجاهين بالقناة على أثر افتتاح القناة الفرعية التى يبلغ طولها ١٣ كيلو متراً فى عام ١٩٥١ ، وبلغ متوسط

الوقت اللازم لعبور القناة فى سنة ١٩٥٦ إثنى عشرة ساعة .

وقد وضعت الحكومة المصرية برنامجاً لأعمال تحسين القناة بعد أن أممتها ، وقدرت تكاليف تلك الأعمال التى يتم تنفيذها فى مدى خمس سنوات بمبلغ عشرين مليون جنيه مصرى ، وبدأ العمل فعلا فى تعميق وتوسيع القناة .

ويمكن تفسير مدى أهمية القناة كطريق من الطرق البحرية الرئيسية للتجارة الدولية ، إذا نظرنا إلى مزاياها كممر مائى بالمقارنة بالممرات البحرية القديمة التى تصل أوربا بآسيا عن الطريق المار حول أفريقيا . ولنضرب لذلك مثلا بالرحلة من أوديسا إلى بومباى ، لنجد أن تلك الرحلة إذا تمت عبر القناة بدلا من أن تتم عن طريق رأس الرجاء الصالح ، فإنها تصبح أقصر بمسافة ٢ر١٤ ألف كيلو متراً . كما أنها تستغرق وقتاً أقل بنسبة ٧٠ فى المائة . ومثل آخر عن رحلة من تريستا إلى بومباى ، نجد فيه أن مسافة الرحلة عبر القناة تقل بمقدار ٤ر٧ آلاف كيلو مترا ، وأن الوقت الذى تستغرقه الرحلة يقل بنسبة ٧ر٦٠ فى المائة . وتوفر السفن الغربية التى تمر بالقناة متجهة إلى الخليج الفارسى مسافة تبلغ ٦٤٨٢ كيلو مترا ، ولهذا أهميته الكبرى بالنسبة للدول الغربية التى تتزود من الخليج الفارسى بأربعة أخماس كمية البترول اللازمة لاستهلاكها ، ولقد بلغت نسبة ناقلات البترول المارة بالقناة سنة ١٩٥٥ ، ٦٥ فى المائة من مجموع السفن التى عبرت القناة فى تلك السنة . وارتفعت هذه النسبة إلى ٤ر٧٢ فى المائة فى سنة ١٩٥٦

وتملك الدول الرأسمالية ، وفى مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا ، الجزء الأكبر من البترول المنقول عبر القناة . ففى عام ١٩٥٥ مثلا ، نقلت بريطانيا ٢٠ مليون طن من البترول عبر القناة ، أى مايوازى ٧٠ فى المائة من مجموع ما تستورده من البترول سنوياً ، كما نقلت فرنسا

١٢ مليون طن من البترول ، أى أنها اشترت من منطقة الشرقين الأدنى والأوسط ٩٤ فى المائة من البترول اللازم لاستهلاكها .

وتمر قوافل السفن البريطانية والأمريكية والفرنسية بالقناة كل يوم وهى تحمل — بالإضافة إلى البترول ومنتجاته — القطن والمطاط والزناك وركاز الحديد والجوت والأرز والزيوت النباتية وما يماثلها ، من بلدان الخليج الفارسى ومن الشرق الأقصى .

ويكشف نوع البضائع التى تنقلها السفن عبر القناة عن السبب الحقيقى وراء الاهتمام الخاص الذى يبديه الاحتكاريون الانجليز والفرنسيون والأمريكيون ، ذلك الاهتمام الذى اتخذوا منه مبرراً لموقفهم المضاد تجاه الحكومة المصرية عند ما قررت تلك الأخيرة تأميم القناة ، ويرجع هذا الاهتمام إلى أعمال نهب وسلب المواد الأولية ، التى يقوم بها هؤلاء الاحتكاريون بلا خجل فى المستعمرات والبلاد الواقعة تحت سيطرتهم ، وهى المواد التى تنقل بعد نهبها وسلبها فى سفن تعبر قناة السويس .

وهناك بلاد أخرى تستفيد بقناة السويس ؛ فبينما بلغ عدد البلاد الأجنبية التى تستخدم هذا الممر البحرى عام ١٩٠٠ خمسة عشر بلداً ، بلغ عددها قبل الحرب العالمية الثانية ٢٣ بلداً ، ثم زاد هذا العدد فى سنة ١٩٥٥ إلى ٤٨ بلداً ، وذلك نتيجة لنمو التجارة الدولية . ومن بين البلاد الجديدة التى استخدمت القناة الهند وسوريا وبورما وأندونيسيا وبلدان أخرى حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية .

ويستخدم الاتحاد السوفييتى قناة السويس كثيراً فى نشاطه التجارى الدولى ، إذ أنه يتبادل التجارة عبر القناة مع بلدان مثل الصين الشعبية وجمهورية فيتنام الديمقراطية والهند وأندونيسيا وبورما وإيران وغيرها من البلدان .

وتستخدم الصين الشعبية قناة السويس كذلك ، كما تستخدمها

ديمقراطيات شعبية أخرى ، وخاصة تشيكوسلوفاكيا وبورما والمجر .

وهكذا ، فإن جميع البلاد تهتم بالملاحة في القناة . وقد ضمنت الحكومة المصرية حرية تلك الملاحة في وقت السلم ، كما أعلنت رسميا أنها تتحمل مسئولية تنظيم وتأمين الملاحة في القناة . فقد أعلن الرئيس جمال عبدالناصر ، رئيس الحكومة المصرية ، أن مصر ستؤمن حرية الملاحة عبر القناة ، وأن القناة ستظل — كما كانت من قبل — تكفل الصلات التجارية الدولية . وفي الوقت ذاته ، أكدت مصر أنها ستحترم نصوص اتفاقية القسطنطينية المبرمة سنة ١٨٨٨ ، التي تكفل حرية مرور السفن عبر القناة .

لقد دلت الأحداث على أن مصر تكفل فعلا حرية الملاحة عبر القناة ؛ فعلى أثر التأميم ، ظلت السفن التابعة لمختلف الدول تمر بالقناة دون عائق ، بل وقد زاد عدد السفن التي مرت بالقناة بعد تأميمها عما كان عليه عدد السفن التي مرت بالقناة خلال الفترة المماثلة من السنة السابقة . ففي الفترة ما بين أول يوليو سنة ١٩٥٦ إلى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٦ بلغ عدد السفن التي مرت بالقناة ٣٨٨٨ سفينة تابعة لمختلف بلاد العالم ، وأكثرها من السفن البريطانية والفرنسية ، بينما لم يمر بالقناة في مثل تلك الفترة سنة ١٩٥٥ سوى ٣٦٤٢ سفينة .

وتدحض هذه الحقائق الحجج التي ساقتها الدول الغربية ضد مصر عند تأميم القناة ، فقد زعمت الدول الغربية أن الحكومة المصرية لم تكفل بما يكفي حرية الملاحة وانتظامها في القناة .

وإن الأهمية العامة لاستخدام ممر مائي له حيوية قناة السويس ، تعطي جميع الدول المستخدمة لذلك الممر الحق في أن تشترك في مختلف القرارات الخاصة بنظام الملاحة .

ومع ذلك ، فقد تجاهلت الدول الغربية ذلك الحق المعترف به وفقاً لقواعد القانون الدولي ، عندما دعت إلى عقد مؤتمر لندن في أغسطس

سنة ١٩٥٦ ، إذ لم توجه الدعوة إلا لأربعة وعشرين دولة من الدول الثمانية والأربعين التى تستخدم القناة . واستخدم الداعون إلى ذلك المؤتمر حجة مبدأ « مصالح الأغلبية » المزعوم ، لتبرير استبعادهم لبقية الدول ، وبنوا نظرية « مصالح الأغلبية » على أساس النسبة المئوية للسفن التابعة لمختلف الدول التى تستخدم القناة ، وكان هذا المبدأ خطأ فى حد ذاته ، إذ أنه يتعارض مع الحق المشروع لجميع الدول المستخدمة للقناة فى أن تشترك فى المؤتمر .

ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، إذ لم يحترم الداعون للمؤتمر حتى ذلك المبدأ الذى ابتدعوه ، فقد اشتركت أثيوبيا وباكستان ، مثلا ، فى مؤتمر لندن ، ولكن نصيبهما من مجموع حمولة السفن المارة بالقناة فى عام ١٩٥٥ كان أقل من نصيب بلاد أخرى عديدة لم تدع إلى المؤتمر ، فقد بلغ نصيب أثيوبيا من حمولة السفن المارة بالقناة سنة ١٩٥٥ ، ٢٦٫٣٢٤ طنا ، وبلغ نصيب باكستان ١٥٠٫٤٦٦ طنا ، بينما بلغ نصيب المملكة العربية السعودية من مجموع حمولة السفن المارة بالقناة سنة ١٩٥٥ ٣٨٢٫٩٥٧ طناً ، وبلغ نصيب بولونيا ٨٣٦٫٤٢٧ طناً ، وبلغ نصيب يوغوسلافيا ١٨٠٫٣٨٠ طناً ، وبلغ نصيب تشيكوسلوفاكيا ١١٨٫١٦١ طناً ، ولكن حكومات هذه الدول الأخيرة لم تدع إلى مؤتمر لندن بينما دعيت إليه حكومتا أثيوبيا وباكستان .

والواقع هو أن مبدأ الدعوة إلى المؤتمر كان مختلفاً تماماً عن مبدأ « مصالح الأغلبية » المزعوم ، فقد اتضح أن أغلبية المشتركين فيه أعضاء فى التكتلات العسكرية المعروفة مثل حلف شمال الأطلنطى وحلف بغداد وحلف جنوب شرق آسيا .

* * *

لقد ظلت قناة السويس لمدة طويلة واقعة تحت إشراف الاحتكاريين

الانجليز ، ويرجع سبب اهتمام الاحتكاريين الانجليز بقناة السويس ، اهتماماً خاصاً ، إلى قيمتها بالنسبة لهم من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية ، فالقناة تصل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر بأقرب سبيل ، وهى لذلك من أهم الطرق البحرية الدولية فى العالم ، ولما كان برزخ السويس هو نقطة التقاء أفريقيا وآسيا ، فان القناة تمثل مفترق الطرق فى خطوط الملاحة البحرية وخطوط المواصلات الجوية والبرية بين آسيا وأوربا ، وبين أفريقيا وآسيا .

ولقد أتاحت سيطرة الانجليز على قناة السويس لهم الإشراف على أهم طرق المواصلات الدولية البحرية والجوية ، والاحتفاظ بالشرقين الأدنى والأوسط فى قبضتهم . ولقد نوه الحكام الانجليز بالأهمية الاستراتيجية الحيوية لقناة السويس عندما أطلقوا عليها أسماء مثل « مفتاح الشرق » و « باب الشرق » و « الجسر نحو آسيا » .

وفى خلال سنوات السيطرة البريطانية ، حولت القناة إلى قاعدة عسكرية بريطانية ذات أهمية كبيرة فى الشرقين الأدنى والأوسط . فقد أصبحت قناة السويس حلقة فى سلسلة القواعد العسكرية البحرية القوية التى أقامتها بريطانيا العظمى من الجزر البريطانية إلى الهند وإلى استراليا ، مارة بجبل طارق وفاماجوستا بقبرص وبور سعيد والسويس وعدن وجزر موريس فى المحيط الهندى وسنغافورة . وقد أقام الانجليز سلسلة من الاستحكامات الاستراتيجية والمطارات والمنشآت العسكرية الأخرى على طول القناة ، وخاصة حول البحيرات المرة ، وخرقوا بذلك الوضع الدولى للقناة ، الذى نصت عليه اتفاقية القسطنطينية المبرمة سنة ١٨٨٨ بشأن قناة السويس ، وهى الاتفاقية التى تحظر إقامة أى منشآت عسكرية على طول القناة ، واتخذت القوات البريطانية مقرا رئيسيا لقيادتها فى فايد بمنطقة القناة ، كما اتخذت من أبو سلطان قاعدة خزنت فيها أضخم كمية من

الذخائر والمفرقعات فى الشرق الأدنى ، وأقامت فى أبو صوير مطارا عسكريا على مساحة من الأرض تبلغ عشرة كيلو مترات ، وأنشأت القواعد العسكرية والمطارات فى البلاح وكسفريت والشلوفة والسويس ، وأقامت المعسكرات فى التل الكبير ، وهكذا ... وقد كتب لويس هاستنجز ، الضابط بالجيش البريطانى ، يقول : « إن هناك سلسلة متكاملة من المنشآت الحربية بين السويس وبور سعيد تشمل ثكنات ومطارات ووحدات رادار وخطوط مواصلات ومراكز قيادة ومنشآت صناعية وتكنيكية متعددة لازمة للحرب الحديثة . »

إن مثل هذا الاعتراف من جانب ممثل للدوائر العسكرية البريطانية يفضح الصفة الحقيقية لتلك الاجراءات « الدفاعية » المزعومة التى اتخذتها الحكومة البريطانية فى منطقة قناة السويس . فقد كانت القوات البريطانية ترابط فى منطقة القناة لأغراض ليست « دفاعية » ، إذ بلغ عدد الجنود الانجليز فى المنطقة ١٠٠ ألف جندى ، ومما يجدر ذكره أن هذا العدد كان يفوق بمقدار عشرة أمثال العدد المسموح به بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ البريطانية — المصرية . وخرق الانجليز تلك المعاهدة كذلك عندما وسعوا المنطقة المسموح بوجود الجنود الانجليز فيها بمنطقة القناة ، حسب ما أشارت إليه الصحيفة الأمريكية « يونايتد ستيتس نيوز آند ورلد روبرت » فى حينه .

ولقد كتبت تلك الصحيفة فى عددها الصادر بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٢ ، فى معرض الحديث عن أهمية وجود القوات البريطانية فى منطقة القناة ، فقالت : « إن عدد هذه القوات يكفى لحماية القناة من أى هجوم يقوم به الجيش المصرى » . ومما تجدر الإشارة اليه أن هذا المقال قد ظهر فى وقت كانت فيه القوات البريطانية تشن حربا غير معلنة ضد الأمة المصرية .

وكذلك ، استغلت بريطانيا قواتها المعسكرة فى منطقة القناة لمحاربة الأمم التى كانت تناضل فى سبيل حريتها واستقلالها .

ولقد كانت القوات المسلحة البريطانية والقاعدة العسكرية القوية فى منطقة القناة تتيح لبريطانيا أن تهدد تهديدا مستمرا بلاد الشرقين الأدنى والأوسط وفى مقدمتها البلاد العربية .

وإن انتقال قناة السويس إلى أيدى مالكها الحقيقى ، وهو الشعب المصرى ، يغير الموقف فى هذا الجزء من العالم ، إذ تحولت قناة السويس بذلك من قاعدة عسكرية خطيرة للاستعماريين إلى باب مفتوح فعلا لملاحة جميع الدول .

تاريخ قناة السويس

مثل فاضح على تصارع الاستعماريين في سبيل السيطرة على المراكز الرئيسية لخطوط الملاحة وتقسيم العالم

إن تاريخ قناة السويس ، باعتباره تاريخ أقصر طريق يربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر ، يرجع إلى أبعد القرون من الزمان . فمنذ مايزيد على ألف سنة ، قام فراعنة مصر بحفر قناة تربط البحر الأحمر بالنيل ، ومن هناك تم الاتصال بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط عن طريق الفرع البلوزى للنيل (وهو فرع لم يعد موجودا اليوم) . وأدت تلك القناة ، التى تكلفت أرواح ما يزيد على ١٠٠ ألف عبد ، خدمات عظيمة لتجارة مصر مع الشرق . وخلال القرون التى انقضت منذ ذلك الحين ردمت الرمال تلك القناة مرارا وأعيد فتحها مرات عديدة أيضا . وهناك نقش حفره الملك الفارسى داريوس عند مدخل القناة يذكرنا بتلك الحقبة من تاريخ القناة . وقد جاء فى هذا النقش : « أنا فارسى من بلاد فارس ... لقد غزوت مصر وقررت حفر القناة . ولقد تم حفر القناة بأمرى ، وتمر بها السفن مسافرة بين مصر وبلاد فارس بأمرى . »

. . . . . .

وقد ظلت القناة القديمة موجودة حتى سنة ٧٧٦ من التقويم الحالى ، عندما ردمتها الرمال ، وأهمل تطهيرها بأمر الخليفة عمر المنصور الذى

كان يخشى تسرب النفوذ الأوربى إلى البلاد العربية عن طريقها . ومنذ ذلك الحين ، وخلال مازيد على ألف سنة ، ظل أقصر الطرق الموصلة بين بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر مقفولا .

وقد بدأت حقبة جديدة من تاريخ قناة السويس عندما ظهرت الرأسمالية ونمت ، وقد أصبحت تلك الحقبة مشهورة فى التاريخ السياسى العالمى باسم يدعو إلى الأسى هو اسم « مشكلة السويس » ، وهى المشكلة المرتبطة بالأحداث الخاصة بتأميم « شركة قناة السويس » الموصوفة زعما بأنها شركة « عالمية » .

وإن الجوهر السياسى لذلك التاريخ هو التصارع المتزايد الشدة بين المغتصبين الناهبين الرأسماليين فى سبيل السيطرة على البلد الذى تقع فيه القناة ، أى فى سبيل السيطرة على مصر .

ولما كانت قناة السويس هى أقصر الطرق البحرية الموصلة للشرق ، فان لها مزايا كبيرة فى ميدان التصارع من أجل الحصول على أسواق جديدة ، ومن أجل الحصول على المواد الأولية . ولقد كانت القناة — حتى قبل حفرها — هدف اهتمام الاستعماريين . فمنذ القرن السابع عشر ، وطوال نحو ثلاثمائة سنة ، يدور تصارع لاهوادة فيه بين بلدين رأسماليين قويين هما انجلترا وفرنسا حول مصر ، التى يقع فى أراضيها مركز القناة ، لأن السيطرة على مصر وحفر القناة يتيحان لهاتين الدولتين الكبريين وضع مشرعات بعيدة المدى .

وقد كانت فرنسا راغبة — خلال ذلك التصارع — فى حرمان انجلترا من مزايا سيطرة تلك الأخيرة على الطريق الوحيد الموصل إلى الشرق ، وهو الطريق حول أفريقيا ، وكانت فرنسا راغبة فى الوصول إلى الهند للقضاء على نفوذ بريطانيا العظمى الاقتصادى والسياسى .

وكان لدى الاستعماريين الانجليز خططا مماثلة . فقد كانوا — بدورهم —

يرغبون فى السيطرة على الطريق الموصل بأسرع مايمكن إلى الهند التى كانوا يسمونها «جوهرة الامبراطورية البريطانية» ، ويرغبون كذلك فى توسيع إمكانيات الحصول على أسواق جديدة استعمارية فى الشرق .

ولم تبخل فرنسا وانجلترا ، تحدوهما تلك الأغراض الاستعمارية ، بالجهود فى سبيل فرض نفوذ كل منهما على مصر . ولم تذهب جهود فرنسا سدى ، إذ حصل الرأسماليون الفرنسيون على امتياز إقامة الشركة الفرنسية للشرق الأدنى التى تحمل التجارة عبر مصر ، بعد أن كان من المحظور حتى ذلك الحين حصول البلاد الأوربية على مثل ذلك الامتياز . وبدأت فرنسا عقب ذلك فى دراسة سلسلة من المشروعات دراسة جدية تمهيدا لحفر قناة السويس ، بل وبدأت تتطلع إلى غزو الأراضى المصرية

ومن ناحية أخرى ، لم تنجح انجلترا فى التسرب إلى مصر ، ولكن البورجوازية الانجليزية كانت تعزز مراكزها فى البحر الأبيض المتوسط وفى البحر الأحمر ، وهى مراكز تقوم بدور نقط الارتكاز حول مصر وحول قناة السويس المستقبلة . ففى سنة ١٧٠٤ ، استولت انجلترا على جبل طارق ، وكفلت بذلك السيطرة على المدخل الغربى للبحر الأبيض المتوسط وبالتالى السيطرة على مدخل نحو مصر . أما فيما يتعلق بالسيطرة على المداخل من ناحية الشرق ، فقد كفلت لنفسها ذلك بغزو سلسلة من المراكز الرئيسية فى البحر الأحمر . وظهرت الكتب فى انجلترا لتعدد المزايا التى يمكن أن تنتج عن قناة السويس بالنسبة لتجارة انجلترا مع الهند الشرقية .

وتزايدت حدة التصارع بين فرنسا وبريطانيا العظمى فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، خلال تلك المرحلة التى كانت فيها تجارة البلدين مزدهرة ، والتى اتجه فيها نشاطهما نحو الاستعمار . وقام — خلال مايزيد على عشرين عاما — صراع لارحمة فيه بين فرنسا

وانجلترا فى سبيل السيطرة على مصر .

لقد قال نابليون : « علينا أن نسيطر على مصر وأن نحفر قناة السويس ، لكى تنزل بالانجليز هزيمة حقيقية » . ولتحقيق هذا الهدف ، بدأت فى سنة ١٧٩٨ الحملة الفرنسية على الشرق بغية تحقيق السيطرة على مصر ، وهى الحملة التى قادها نابليون وقام أثناءها بتنظيم الأعمال الخاصة بحفر قناة السويس . ولكن مشروعات نابليون انتهت بالفشل الذريع نتيجة للهزيمة التى أنزلها الأسطول الانجليزى بالأسطول الفرنسى سنة ١٧٩٩ ، ونتيجة لنضال الشعب المصرى فى سبيل حريته . واستغلت انجلترا هذا الفشل فى تدعيم مراكزها فى البحر الأبيض المتوسط ، وقامت بمحاولة لغزو مصر .

وفى سنة ١٨٠٠ ، غزت انجلترا جزيرة مالطة التى وصفها وزير الخارجية البريطانية بأنها « مفتاح مصر » . وبعد سبع سنوات نزلت حملة بريطانية فى الاسكندرية ، ولكن الشعب المصرى قاوم الغزاة . وقضى على المشروع الانجليزى العدوانى . وانقضى زمن طويل دون أن يستطيع الاستعماريون الفرنسيون والانجليز تحقيق مشروعاتهم لفرض سيطرتهم على برزخ السويس . وفى أواخر سنة ١٨٤٠ ، عاد الاستعماريون إلى بحث مسألة حفر قناة السويس وذلك بعد أن استفادت انجلترا من تدعيم مراكزها تدعيما قوياً فى الشرق الأدنى ، وبعد أن استطاع رأس المال الانجليزى أن يدخل إلى مصر بشكل متزايد قوى . وفى سنة ١٨٥١ ، نجحت انجلترا فى أن تحصل من عباس الأول ، خليفة محمد على ، على امتياز إقامة خط سكة حديد بين القاهرة والسويس ، واعتبر الاستعماريون الانجليز ذلك النجاح خطوة كبيرة إلى الأمام نحو حصولهم فى المستقبل على امتياز لحفر قناة السويس ، ونحو إمكان فرض سيطرتهم على الأراضى المصرية . ولكن المصاعب الداخلية وغيرها من المصاعب فى إنجلترا ألزمت بريطانيا العظمى بالتخلى عن مشاريع غزو

مصر وحفر القناة . أما فرنسا ، فكانت على العكس من انجلترا : إذ هى قد حققت تقدماً صناعياً كبيراً فى سنوات ما حول ١٨٥٠ ، وعززت توسعها فى تلك المنطقة . وبهذا بدأت مرحلة جديدة من التنافس الانجليزى — الفرنسى ؛ وهو تنافس ظل متجهاً نحو التسابق على حفر قناة السويس .

لقد كتبت صحافة الاحتكارات ، ولا تزال تكتب ، المقالات الطويلة عن وصف قناة السويس باعتبارها « مثل للجهود المشتركة العظيمة التى بذلها الغرب لمصلحة مصر » ؛ ولكن تاريخ حفر قناة السويس ينفى ويكذب ذلك الادعاء نفياً وتكذيباً كاملا .

ففى سنة ١٨٥٤ ، نجح فرديناند دى ليسيبس ، الفرنسى ، فى أن يحصل من والى مصر سعيد باشا على امتياز حفر قناة السويس . وكان دى ليسيبس من رجال الأعمال ، كما كان دبلوماسياً مرموقاً ، وكان من عائلة ترتبط بالدوائر الحاكمة فى فرنسا ، وهى الدوائر التى كانت تقيم سياستها على أساس الغزو الاستعمارى .

ومهدت الصداقة التى كانت تربط فرديناند دى ليسيبس بسعيد باشا حصول دى ليسيبس على الامتياز ، وتحقق ذلك الحدث التاريخى بطريقة بسيطة . ففى أثناء نزهة على ظهور الخيل اشترك فيها سعيد باشا وفرديناند دى ليسيبس ، وكان هـذا الأخير فارساً لا نظير له ، أثار دى ليسيبس فضول سعيد باشا وتحمسه للمشروع ، ثم سارع — وهو رجل الأعمال الماهر الخبير — باستغلال ذلك الفضول وتلك الحماسة ، وطالب سعيد باشا بأن يمنحه امتياز حفر القناة ، فوافق على الفور قائلا له : « اعتبر هذه المسألة منتهية » . وما انقضت عشرة أيام ، حتى قدم دى ليسيبس لسعيد باشا مشروع اتفاق الامتياز ، فبادر الأول بتوقيعه دون أن يقرأه . وبهذه الطريقة حصل الوكيل الفرنسى على الامتياز . وكان عنوان الوثيقة

التى وقعها سعيد باشا هو : « المرسوم الخديوى لامتياز حفر واستغلال قناة السويس والأراضى التى تمر فيها بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، ابتداء من ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ » .

ويرجع نجاح دى ليسيبس فى الحصول على الامتياز إلى سبب آخر هو ما كان يربطه من علاقات عائلية بزوجة نابليون الثالث ، الامبراطورة أوجينى ، التى قامت بدور نشيط فى تأييد مساعى دى ليسيبس واستخدمت فى ذلك نفوذها لدى سعيد باشا .

ومن ثمت ، فليس عجيباً أن الامتياز الذى حصل عليه دى ليسيبس اشتمل على تساهلات لا نظير لها ، وقد كتب ادوارد ديزى ، المؤرخ والناشر الانجليزى المعروف ، يقول فى ذلك الصدد : « لم يحدث أبداً أن منح امتياز يكفل مثل تلك المزايا للحاصل عليه ، ويلقى مثل تلك الأعباء والتكاليف على عاتق من أصدره ، مثل الامتياز الذى منحه سعيد باشا لشركة السويس » .

ولقد أعطى مرسوم الامتياز الصادر سنة ١٨٥٤ ، والمرسوم المكمل له والصادر سنة ١٨٥٦ ، دى ليسيبس ، الحق فى إنشاء شركة مساهمة هى « شركة قناة السويس العالمية » ، إذ كان من المتوقع أن يقوم الرأسماليون فى البلاد التى يهمها أمر هذا الطريق المائى الممثل فى تلك القناة ، بتمويل عمليات حفرها ، بينما كانت الشركة ، من الناحية القانونية ، ووفقاً لوثائق الامتياز ، شركة مصرية ، أى أنها تعمل باسم الحكومة المصريه وتخضع للقوانين المصرية .

ومع هذا ، فإن الاستعماريين قد استطاعوا أن يضعوا يدهم ، بمساعدة تلك الشركة ، على الأراضى التى تمر بها القناة وعلى ترعة المياه العذبة ، كما وضعوا أيديهم على الأراضى التى تقع على ضفتي القناة ، وأصبحت الشركة — بهذا — واضعة يدها على مساحات من الأراضى المصرية يبلغ مجموعها

١٣٣ ألف هكتار ، وهى أراضى كانت تملكها الحكومة المصرية والفلاحون المصريون الذين عوضتهم الشركة تعويضاً لا مقياس له ووصل إلى حد منخفض بحيث أتاح للشركة الحصول على تلك الأراضى بدون مقابل تقريباً ، واضطر الفلاحون ، بعد أن فقدوا مصادر عيشهم وأفلسوا ، إلى أن يلجأوا إلى الشركة لكى يقوموا لحسابها بأعمال شاقة مقابل أجور تافهة ، كما نجحت الشركة أيضاً فى الحصول على كميات لا حد لها من مواد البناء دون مقابل من المناجم والمحاجر الحكومية ، وفى استيراد الآلات والمعدات بعد إعفائها من الرسوم الجمركية . وفى الوقت ذاته ، قدمت الحكومة المصرية للشركة أربعة أخماس العمال اللازمين لأعمال الحفر ، وكان عقد الامتياز يقرر أن النسبة الكبرى من الأرباح وقدرها ٨٥ فى المائة تعود للمؤسسين والمساهمين ، بينما يقرر للحكومة المصرية ١٥ فى المائة من تلك الأرباح . والواقع أن تلك الشروط قد فرضت العبودية على مصر ، وربطتها برباط التبعية الكاملة لشركة قناة السويس ، وهو الأمر الذى هدف إليه دى ليسبس .

وما أن أنشأ دى ليسبس شركة قناة السويس على وجه السرعة ، حتى حولها بسهولة من مؤسسة مصرية إلى مؤسسة تخدم مصالح فرنسا الذاتية ، واستطاع الرأسماليون الفرنسيون بمساعدته أن يستولوا على نصيب « الأمم الأخرى » ، وأن تصبح فى أيديهم نسبة ٥٢ فى المائة من الأسهم . وصحيح أن تلك الأسهم كانت موزعة على عدد كبير من المساهمين ، ولم تكن تمثل بذلك قوة مسيطرة من الناحية المالية ، وصحيح أنه كانت للحكومة المصرية نسبة ٤٤ فى المائة من تلك الأسهم ، ولكن الأسهم المصرية ، المجموعة فى محفظة مالية واحدة ، لم تكن تمثل أيضاً أى سيطرة على الشركة ، نظراً إلى موقف التبعية الذى كانت تقفه الحكومة المصرية تجاه الشركة ، ونظراً إلى أن جميع مساهمى « الأمم الأخرى » كانوا من الفرنسيين مع استثناءات

قليلة . ومن ثمت فقد كانت فرنسا تتمتع بقدر كبير من حرية التصرف في القناة . وهكذا بدأت الشركة نشاطها في مصر للنهب والاستغلال وهو نشاط لم يوضع له حد إلا أخيراً .

ولكن هذا النجاح الفرنسي ما لبث أن أثار عاصفة في إنجلترا ، فما كانت الحكومة البريطانية لتسمح — بأي ثمن — بأن تصبح القناة المقبلة ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية القصوى ، واقعة في أيدي فرنسا ، وسرعان ما أعلنت انجلترا بلهجة شديدة أنها ضد إنشاء قناة السويس ، وهدفت بتلك المعارضة إلى إبعاد فرنسا — دون الدخول معها في حرب — عن برزخ قناة السويس ، والاحتفاظ بذلك باحتكارها للطريق الوحيد الموصل للشرق ، وهو الطريق حول أفريقيا .

وشنت انجلترا نضالها ضد فرنسا في جبهتين لمنع إنشاء القناة ، فبدأت — من ناحية — في التدليل على ما زعمته من استحالة تنفيذ المشروع الفرنسي من الناحية التقنيقية ، وهدفت بذلك إلى إخافة الرأسماليين « السذج » وإبعاد رؤوس أموالهم عما وصفته بأنه عملية « نصب » ، ووقف بالمرستون ، رئيس الوزراء الانجليزي ، في مجلس العموم ، يلقي خطاباً هاماً وصف فيه المشروع الفرنسي بأنه « عملية نصب فرنسية » ترمي إلى سرقة أموال الرأسماليين .

وفي الوقت ذاته ، قامت انجلترا بالضغط على تركيا ، وقد كانت مصر جزءاً منها حينذاك ، للحصول على رفض السلطان التصديق على الامتياز الممنوح لدى ليسيبس .

ومع هذا ، فلم تفلح جميع تلك الجهود التي بذلتها انجلترا ، وأصبحت أسهم الشركة تباع بأسرع مما كان يقدر لها دي ليسيبس نفسه ، بينما تغاضت فرنسا ببساطة عن الصعوبة التي نشأت بسبب عدم تصديق « السلطان الماكر » أو «السلطان ستراڤورد» ، كما كانت تدعوه فرنسا

لكى تؤكد تبعيته لانجلترا . وأثار الفرنسيون - كما سبق لهم أن أثاروا - سابقة أن الانجليز قد حصلوا على امتياز مد السكة الحديدية بين القاهرة والسويس دون أن يصدق السلطان على ذلك الامتياز تصديقاً رسمياً ، وبدأ دى ليسبس ، بتأييد من نابليون الثالث ودون أن ينتظر تصديق تركيا على الامتياز ، أعمال حفر وإنشاء القناة فى ربيع سنة ١٨٥٩ . وفى أواخر سنة ١٨٦٥ كان الجزء الأكبر من العمل قد انتهى .

وقد جرت أعمال إنشاء القناة ، فى أحوال قاسية بصفة خاصة فى صحراء بلا ماء وتحت شمس حارقة وبدون أية مساعدات ميكانيكية ملائمة ، فكان ثمنها أرواح عشرات الألوف من المصريين ، حتى بلغ عدد الموتى ١٢٠ ألفاً . وهكذا قامت قناة السويس على جثث المصريين .

وعندما وجدت انجلترا نفسها أمام حقيقة نجاح « العملية الشيطانية الفرنسية » ، اضطرت إلى تعديل موقفها تجاه قناة السويس ، واتجهت جميع الجهود إلى أن تصبح القناة — مهما كان الثمن — تحت سيطرة الحكومة البريطانية ، واتجهت الجهود أساساً نحو استغلال الحالة المالية الصعبة التى أصبحت فيها مصر ، بسبب أعمال إنشاء القناة .

وفى سنة ١٨٦٦ ، طالب السلطان بوجوب تعديل اتفاق الامتياز قبل التصديق عليه ، وكان التعديل يتعلق ، إلى حد كبير ، بالشروط المالية الخاصة بمصر . ونتيجة لذلك التعديل ، قلت حقوق الشركة والمزايا التى تتمتع بها ، واستطاعت مصر — نتيجة لذلك التعديل — أن تستعيد جزءاً كبيراً من أراضيها التى كانت الشركة قد وضعت يدها عليها . وبينما أصبح للشركة الاشراف على إدارة القناة ، أصبح للمصريين الاشراف على الأعمال الانشائية .

ولكن ما لبثت مصر أن اضطرت إلى أن توقع اتفاقاً جديداً مع الشركة فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، كنتيجة لقيام دى ليسبس بالشكوى

ضد تعديل اتفاق الامتياز ، وقيام نابليون ، «غير المتحيز» زعما ، بالتحكيم بين مصر والشركة . وكان على مصر ، بمقتضى شروط الاتفاق الجديد ، أن تدفع ، للاستعماريين الفرنسيين ، مبلغاً كبيراً من المال ، لقيامها بما زعم من خرق لشروط اتفاق الامتياز . ومعنى ذلك ، أنه كان على مصر أن تدفع ثمن أراضيها التي استرجعتها ، وأن تدفع أجور العمال المصريين الذين استغلتهم الشركة في أعمال إنشاء القناة . وساعد حصول الشركة على تلك الأموال الكبيرة على إنهائها مهمتها بسرعة ، وتم في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ افتتاح قناة السويس .

لقد جرى الاحتفال في جو من الفخامة ، وأنفقت الحكومة المصرية مبالغ طائلة عليه ، وأدى ذلك إلى اقترابها أكثر فأكثر إلى الإفلاس . واشترك في الاحتفال عدد كبير من ممثلي البلاد الأجنبية ، وأقيمت لاستقبالهم القصور الفاخرة واليخوت ، ودفعت مصر الثمن ، وطلب الخديوي بمناسبة تلك الاحتفالات بأن يكتب الموسيقار فردي أوبراه المشهورة « عايدة » التي قامت بعرضها لأول مرة في القاهرة فرقة إيطالية دعيت لذلك خصيصاً . وفي يوم الافتتاح ، مرت ٦٧ سفينة في شكل استعراضي بالقناة وفي مقدمتها اليخت الفاخر الذي أطلق عليه اسم « أوجيني » تكريماً لامبراطورة فرنسا التي كان يحملها ذلك اليخت ، واستمرت الاحتفالات عدة أسابيع . وبلغت تكاليف إنشاء القناة ومصاريف احتفالات افتتاحها مبلغ ٤٥٠ مليون فرنك ، وأصبحت الخزانة المصرية خاوية . وكان على مصر أن تلجأ إلى البنوك الأجنبية طالبة « مساعدة » مالية .

وانتهزت انجلترا ، التي كانت تنتظر اللحظة المناسبة ، تلك الفرصة ، وشرعت في تنفيذ مشاريعها الاستعمارية . وسارعت البنوك الانجليزية بتقديم القروض إلى الحكومة المصرية بشروط هي شروط النهب والسلب ،

واستخدم الرأسماليون الانجليز جميع المناورات التى زادت موقف الحكومة المصرية صعوبة ، وبدأت انجلترا تتحدث علناً عن « عطفها » على شركة قناة السويس، وبدأت تكشف عن اهتمامها بالقناة، بل وسارعت إلى مكافأة ذلك الرجل الذى سبق أن وصفته بأنه « محتال » ، ومنحته الحكومة الانجليزية عدة أوسمة رفيعة ، وأسبغت عليه لقب مواطن لندن . وبتلك الطريقة ، قدمت انجلترا المثل الأول — إذا صح ذلك التعبير — من خطتها المستقبلة الماكرة التى رسمتها للاستيلاء على القناة ، ثم خطت الخطوة الأولى فى تلك الخطة سنة ١٨٧٥ عندما اشترت الأسهم التى تملكها الحكومة المصرية التي كانت سائرة فى طريق الافلاس .

والواقع أن عملية شراء انجلترا لأسهم الحكومة المصرية كانت عملا من أعمال القرصنة الحقة ، فقد اشترت الحكومة الانجليزية ١٧٦٦٠٢ سهما بمبلغ أربعة ملايين جنيه استرلينى فقط ، بينما بلغت قيمة تلك الأسهم فى سنة ١٩٢٩ مبلغ ٣٨٫٦ مليون جنيه استرلينى ، وخسرت مصر خلال تلك الفترة مبلغ ١٠٦ ملايين جنيه . وفى سنة ١٩٥٠ ، بلغت أرباح الأسهم ٦٣ مليون جنيه استرلينى ، أى ما يعادل ١٥ مثلا لقيمتها الاسمية . وضمن شراء انجلترا الأسهم المصرية حصولها على محفظة مالية تكفل لها السيطرة على الشركة، بينما كانت الأسهم الفرنسية موزعة على صغار المدخرين ، وقرر ذلك مصير الشركة التى أصبحت تحت السيطرة الانجليزية .

ويرجع نجاح الاحتكاريين الانجليز فى تلك العملية إلى حد بعيد إلى مهارة دزرائيلى، رئيس وزارء انجلترا حينذاك، والذى أصبح — اللورد بكوسفيلد — فقد كان لدزرائيلى — على حد تعبير مؤرخ حياته — « جواسيس فى كل ركن » ، وقد استطاع أن يخدع الفرنسيين . ولكن السبب الرئيسى الذى أتاح للانجليز أن يتفوقوا على منافسيهم الفرنسيين كان راجعا إلى الضعف الذى أصاب فرنسا نتيجة لهزيمتها فى الحرب ضد بروسيا سنة

١٨٧٠ — ١٨٧١ ، بينما كانت انجلترا فى أوج تقدمها ورخائها الصناعى والمالى والتجارى .

وسبب آخر لنجاح انجلترا ، هو دور التهدئة الذى قامت به بالنسبة للبلاد البحرية الأخرى ، التى كانت ترغب فى ضمان الحرية للملاحة عبر قناة السويس . ومع أن تلك الحرية قد كفلتها مصر فى نصوص اتفاق الامتياز الممنوح للشركة ، غير أن الدول الأخرى كانت تطالب بعقد مؤتمر دولى .

وقامت انجلترا بنشاط واسع النطاق لدعوة مؤتمر دولى لبحث مسألة الملاحة فى قناة ، وذلك حتى تقضى على الشكوك التى كانت تساور البلاد الأوربية الأخرى حول سياسة انجلترا تجاه مصر . وقد انعقد ذلك المؤتمر « الدولى » المزعوم فى القسطنطينية سنه ١٨٧٣ ، واشتركت فيه جميع بلاد أوربا . وأصدر مؤتمر القسطنطينية بيانا خاصا نظم فيه مسألة رسوم المرور فى القناة . وأعلن فيه حرية الملاحة فى القناة ، بينما كانت تلك الحرية مؤكدة ومضمونة بموجب النصوص الخاصة بها فى اتفاق الامتياز المصرى . ولكن بيان القسطنطينية الصادر فى سنة ١٨٧٣ لم يضمن — من وجهة نظر القانون الدولى — النظام الشامل للقناة . ومن ثمت ، فقد ظلت مسألة حياد القناة ، ومسألة تجريد منطقة القناة من السلاح دون حل ، كما كانتا من قبل . وكان ذلك البيان ، فى الظروف التى صدر فيها ، يمكن أن يستخدمه الانجليز كسلاح فى صراعهم فى سبيل السيطرة على مصر ، وكانت الضمانات القليلة الواردة فيه لمصالح البلاد الأوربية ، تكفل لبريطانيا تحويل انتباه تلك البلاد عن نواياها السياسية الحقيقية .

وأدى نجاح الاستعماريين الانجليز فى شراء أسهم الحكومة المصرية فى القناة إلى زيادة نشاطهم فى مصر . وقد أعلنت انجلترا منذ سنة ١٨٧٧ أنه « من المستحيل إدارة القناة . بدون أن تكون هناك سيطرة مصرية على ضفتيها وعلى جزء من صحراء سيناء على الأقل .

وكان السبب العلني الذي بررت به انجلترا ذلك الإعلان هو قولها أن « مصر هي البيضة التي تخرج منها الامبراطورية الأفريقية » .

وظلت انجلترا تنتظر اللحظة المناسبة لانزال ضربتها النهائية ، وهي تبذل أقصى الجهود للتعجيل بتلك اللحظة . وفي سنة ١٨٧٦ ، أعلنت الحكومة المصرية ـ بمساعدة انجلترا ـ إفلاسها ، وقبلت إشراف البلاد الأجنبية على مصر ، وأقيمت في البلاد لجنة رقابة مؤلفة من «وزراء أجانب» ، وأصبحت مصر محكومة بواسطة هؤلاء الوزراء الأجانب وكأنها « إقليم من الأقاليم التي غزتها انجلترا في الهند » ، على حد تعبير أحد الدبلوماسيين الأوربيين . وأثار الموقف الصعب الذي نشأ في مصر بسبب « التدابير القاسية » التي اتخذها الأجانب سخطا عاما في البلاد ، وما لبث هذا السخط حتى تحول في سنة ١٨٨٢ إلى حركة احتجاج واسعة ضد الرقابة الأجنبية .

وقدرت انجلترا أن قيام حركة التحرير في مصر هو اللحظة المناسبة لكي تحقق مشاريعها الاستعمارية في مصر وفي القناة ، فتدخلت عسكريا واحتلت البلاد في صيف ١٨٨٢ ، بحجة « إقرار الأمن »

وما أن تم الاحتلال ، حتى أصبحت قناة السويس تحت سيطرة الانجليز الكاملة . وقد ظل الاحتلال ٧٤ سنة .

ولقد ساعد الموقف الدولي ، الذي كفل عدم تدخل الدول الأخرى ، انجلترا في أعمالها الاستغلالية في مصر وفي قناة السويس . ففرنسا ، وهي منافسة انجلترا ، كانت مشغولة منذ توقيع الاتفاق الثلاثي سنة ١٨٨٢ ، وكانت بذلك تخدم مصالح انجلترا . وكان على فرنسا ، وهي تواجه خطر ألمانيا ، لا أن تركز قواتها في أوربا فحسب ، بل وأن تعيد النظر في سياستها بحيث تقيم علاقات معينة مع انجلترا . وكانت ألمانيا ، وعلى وجه الدقة كان مستشار ألمانيا بسمارك ، يرى أن نمو التناقض الوصولي الانجليزي الفرنسي ، من شأنه أن يعزز مركزه ، ومن هنا فقد جعل تنمية ذلك

التناقض الهدف الرئيسى لسياسته . واتخذت الحكومة القيصرية فى روسيا الموقف ذاته ؛ لأنها كانت تفضل أن تحتل انجلترا مصر حتى تصبح لها — هى — حرية التصرف فى آسيا الوسطى .

ولكن « السلام العالمى »، الذى استطاعت انجلترا أثناءه أن تستولى على مصر ، « لم يكن سوى هدنة مؤقتة » . إذ سرعان ما أدى تحول الرأسمالية إلى احتكارية وبدء التقسيم « العام » للعالم، فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، إلى زيادة حدة الاختلافات الاستعمارية بشأن قناة السويس . فبينما كانت الدول الكبرى تتوسع فى الشرق ، كانت تطالب بتوفر أقصى حد من الحرية والأمن فى ذلك الطريق الذى يربط بينها وبين مستعمراتها ، وأثار الاستعماريون لذلك مسألة ضمان مصالحهم فى تنظيم الملاحة فى قناة السويس .

وأمام الخلافات المتزايدة بين الدول بشأن القناة ، لجأت انجلترا إلى المساومة. ونظرا إلى الأحداث الأخيرة التى وقعت فى منطقة القناة ، ونظراً إلى ما يثار الآن بشأن تعديل إتفاقية القسطنطينية ، فإن الاتفاقية تستلزم دراسة خاصة وعناية كبيرة .

لقد استغرقت الأعمال التمهيدية للتوقيع على اتفاقية القسطنطينية ست سنوات ، وجرت تلك الأعمال فى جو مشحون بالاختلافات الحادة بين الاستعماريين .

ففى سنة ١٨٨٣ ، كانت انجلترا قد أعلنت بالفعل أنها «على استعداد» للتباحث مع البلاد المعنية بشأن مسألة وضع نظام دولى وقانونى للقناة ، وأمسّات انجلترا — من وراء ذلك — فى إعطاء احتلالها لمصر مظهر «الدفاع عن المصالح الدولية » . وقام ممثلو انجلترا الدبلوماسيون بتسليم البيان الانجليزى ، الذى صدر فى شكل برقية دورية من اللورد جرانفيل ، إلى

حكومات ذلك الوقت فى : روسيا وفرنسا وألمانيا والنمسا — المجر وإيطاليا. واشتملت تلك البرقية كذلك على المبادىء المقترحة للنظام المستقبل فى القناة وهى مبادىء هدفت فى جوهرها إلى إطلاق يد انجلترا — تحت ستار موافقة الأمم الأخرى — فى الاشراف على القناة.

ولما كان المشروع الانجليزى لم يراع أى مصلحة من مصالح البلاد الأخرى، فقد ظلت برقية اللورد جرانفيل بدون رد عليها، وكان ذلك الموقف يتفق مع رغبة انجلترا الحقيقية فى عدم إقامة أى نظام دولى لقناة السويس .

وبدأت انجلترا تستخدم خطة المناورات وبذل الوعود، واستطاعت بذلك أن تؤجل النظر فى مسألة القناة مدة سنتين كاملتين . وفى سنة ١٨٨٥، اضطرت — تحت ضغط البلاد الأخرى — إلى قبول فكرة عقد مؤتمر دولى، وبدأ انعقاد ذلك المؤتمر فى شهر مارس سنة ١٨٨٥ بباريس، واشتركت فيه الدول الكبرى وتركيا وأسبانيا وهولندا (ودعيت إليه مصر بصفة استشارية) . وفى خلال المؤتمر، بذلت انجلترا جميع الجهود لصيانة سيطرتها على قناة السويس، بينما حاولت الدول المنافسة لها إضعاف ذلك النفوذ وضمان مصالحها الذاتية . وكان من نتيجة الاختلافات التى ثارت بين البلاد المشتركة فى المؤتمر، أن عجز المؤتمر عن الوصول إلى أية نتيجة على الرغم من أنه ظل منعقدا لمدة شهرين ونصف شهر، وأسفر عن تقرير «عرض المشروعات المقترحة على الأمم» . وانقضت ثلاث سنوات من التصارع الحاد قبل أن تصل الدول المتنافسة إلى تسوية . وفى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ تم فى القسطنطينية توقيع وثيقة عنوانها: «إتفاقية خاصة بضمان حرية استعمال قناة السويس البحرية أبرمت فى القسطنطينية يوم ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ بين روسيا وألمانيا والامبراطورية النمساوية — المجرية واسبانيا وفرنسا وانجلترا وإيطاليا وهولندا وتركيا» . (وقد انضمت إلى تلك الاتفاقية

بعد ذلك اليونان والبرتغال والسويد والنرويج والدانمرك واليابان والصين).

وقد قام نيدوف ، ممثل روسيا ، بتوقيع الاتفاقية نيابة عن الحكومة القيصرية ، وصدقت روسيا على الاتفاق فى ١٥ نوفمبر ١٨٨٨ .

وتعتبر البلاد التى وقعت تلك الاتفاقية،أعضاء فيها من الناحية القانونية، ومعنى هذا أنه لا يمكن اجراء أى تعديل فى اتفاقية سنة ١٨٨٨ إلا بموافقة جميع البلاد الموقعة عليها ، وإذا حدث غير ذلك ، فإن جميع القرارات التى يجرى اتخاذها بهذا الشأن هى قرارات باطلة ولا قيمة لها على الاطلاق . وبمضى الوقت ، ازداد عدد الأعضاء المشتركين فى اتفاقية ١٨٨٨ نتيجة لتصديق البلاد التى خلفت الامبراطورية النمساوية ــ المجرية والامبراطورية العثمانية عليه ؛ وهذه البلاد هى النمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ومعظم البلاد العربية . ولجميع هذه البلاد ــ باعتبارها الوريثة الشرعية للبلاد التى سبق أن وقعت اتفاقية ١٨٨٨ ــ الحق القانونى فى الاشتراك فى المباحثات والقرارات الدولية التى تصدر بشأن قناة السويس . وقد أوضحت حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ذلك الحق فى « بيان صادر بشأن قناة السويس » بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٥٦ ، قبيل انعقاد مؤتمر لندن نفسه ، ولكن البلاد الغربية اختارت ــ بطريقة عسفية ــ البلاد المشتركة فى مؤتمر لندن ، ولم تضع فى اعتبارها المبادىء الدولية التى تجب مراعاتها فى المؤتمرات الدولية . ولم يكن بين البلاد المشتركة فى مؤتمر لندن ، بلد واحد من البلاد التى كانت جزءا من الامبراطورية النمساوية ــ المجرية . ويتضح مدى تحيز البلاد الغربية فى اختيار أعضاء مؤتمر لندن من أن جزءا واحدا من ألمانيا ، وهو جمهورية ألمانيا الاتحادية ، قد دعى للاشتراك فى المؤتمر ، بينما رفضت دعوة الجزء الآخر من ألمانيا، وهو جمهورية ألمانيا الديموقراطية . وقد نتج عن هذا التجاهل للحقوق القانونية لعدد من

المشتركين فى اتفاقية القسطنطينية المبرمة سنة ١٨٨٨ ، من جانب الداعين إلى مؤتمر لندن ، أن اتخذ هذا المؤتمر — لهذا السبب من بين أسباب أخرى — صفة محدودة . فلم يكن المؤتمر ممثلا بما يكفى للبلاد المعنية ، ولذلك لم تكن قراراته قانونية .

لقد وضعت اتفاقية القسطنطينية المبرمة سنة ١٨٨٨ والتى عالجت عدة مسائل خاصة بقناة السويس ، مبادىء للملاحة فى القناة ذات أهمية دولية وقانونية كبيرة . فبمقتضى هذه الاتفاقية ، تظل القناة مفتوحة للملاحة البحرية فى زمن السلم وفى زمن الحرب كذلك ، وحرية الملاحة مكفولة للسفن التجارية كما هى مكفولة للسفن الحربية ، وتسرى مبادىء حرية الملاحة على جميع البلاد التي تستخدم القناة ، بدون أى تمييز أو استثناء . وتناولت الاتفاقية كذلك مبادىء حياد وتجريد منطقة القناة من السلاح ، وهذا يعنى أنها تمنع تحويل القناة إلى منطقة للعمليات الحربية أو إلى قاعدة عسكرية أيا كانت ، كما أنها تمنع إقامة منشآت عسكرية أو مرابطة قوات مسلحة فى منطقة القناة . وتعترف اتفاقية ١٨٨٨ بحقوق سيادة الحكومة المصرية على القناة وتوليها مسئولية ضمان تنفيذ نصوص الاتفاقية .

وتتفق القرارات الهامة المتخذة بموجب اتفاقية القسطنطينية مع الصفة الدولية لقناة السويس ، ويعنى هذا إلى أنه يجب أن تكون مبادىء هذه الاتفاقية هى الأساس لأى اتفاق جديد بشأن نظام قناة السويس .

ومع ذلك ، فإن التصارع بين القراصنة الاستعماريين حول مشروع الاتفاقية ، فى باريس ، لم يكن بدون جدوى . ففى اتفاقية ١٨٨٨ ثغرات وعيوب تقلل من قيمة نصوصها . وقد اتضحت هذه الثغرات والعيوب أثناء الاحتلال البريطانى لقناة السويس ، إذ أتاحت الفرصة لبريطانيا لكى تتخذ من اتفاقية القسطنطينية ستارا لتصرفاتها التي تمليها مصالحها الذاتية فى قناة السويس .

ومن بين المشكلات والثغرات الخطيرة فى اتفاقية ١٨٨٨ خلوها من نصوص خاصة بعبور السفن التجارية التابعة لبلاد فى حالة حرب ، وضيق منطقة الحياد فى القناة التى لايزيد اتساعها عن ثلاثة أميال ،وهو اتساع لايكفى لتأمين سلامة مرور سفن البلاد المتحاربة .

وتقلل هذه الثغرات من قيمة مبدأ حرية الملاحة المنصوص عليه فى الاتفاقية ، ولكن من الجدير بالذكر أن انجلترا أصرت فى مؤتمر باريس على الابقاء على هذه النصوص الناقصة . ونظرا لظروف الاحتلال الانجليزى ولعدد الاستحكامات العسكرية التي أقيمت على ضفتي القناة ، فقد استطاعت انجلترا — فى الواقع — أن تغلق « بصفة قانونية » القناة ، أى أن تنتهك « بصفة قانونية » حرية الملاحة . وقد زادت طريقة استخدام القناة ، فيما بعد ، تلك الحقيقة وضوحاً ، ففى أثناء سنى الحرب العالمية الأولى ، استولت انجلترا على سفن أعدائها باعتبارها غنائم حرب ؛ واستندت فى ذلك على « الحق القانونى » . وبلغ عدد السفن التي استولت عليها خلال الحرب ٥٠ سفينة ألمانية ونمساوية ، بل ولم تتردد انجلترا فى أن تخرق الاتفاقية خرقا صريحا أثناء الحرب العالمية الأولى ؛ وذلك بإنشائها استحكامات عسكرية على ضفتي القناة ، وقيامها بإغلاق القناة ، وحظر الملاحة فيها لفترة من الزمن .

وقد استفادت انجلترا من النصوص الناقصة الخاصة باستخدام القناة لأغراض عسكرية فى الاتفاقية ، مما قلل فعلا من قيمة مبادئ الحياد والتجريد من السلاح . إن الاتفاقية تقضى بمنع إنزال القوات العسكرية والأسلحة والمواد والمعدات الحربية فى منطقة القناة أو عند مدخليها ، ولكنها قصرت هذا المنع على زمن الحرب فقط ، فتمكنت انجلترا من استكمال وإعداد قواتها العسكرية وقواعدها الاستراتيجية ومخازن تموينها فى منطقة القناة ، مما كان له أهمية كبيرة للاستعماريين الانجليز . وإن حشد قوات عسكرية كبيرة وإقامة قواعد قوية فى وقت السلم أتاح لانجلترا أن

تحافظ على سيطرتها على منطقة القناة ، وأعطاها مزايا على العدو فى حالة الحرب ، كما أتاح لها أن تستخدم القناة لأغراض عدوانية حتى فى الحالات التى لم تشترك أثناءها رسميا فى نزاع مسلح . وتشهد على ذلك طريقة استخدام انجلترا للقناة خلال الحرب الروسية — اليابانية سنة ١٩٠٥ ، فمع أنها كانت رسميا فى حالة سلام ، إلا أنها كانت تحابى حليفتها اليابان ، وتمنع — بالتواطىء مع شركة القناة — تموين السفن الروسية بالوقود ، وبذلك كانت تفرض حصاراً استراتيجياً فعلياً ضد روسيا ، وقد اضطرت سفن الأسطول الروسى ، بقيادة رچستفنسكى إلى تجنب الملاحة عبر قناة السويس ، أى تجنب الطريق القصير الموصل إلى الشرق الأقصى ، والتوجه بالقوة الرئيسية عن طريق ما حول إفريقيا . وقد وقع حادث مماثل لذلك سنة ١٨٩٨ خلال الحرب الأسبانية — الأمريكية ، إذ فشلت السفن الحربية الاسبانية فى الوصول إلى وجهتها فى الوقت المناسب ، وذلك بسبب أن انجلترا عطلت — بالتواطىء مع شركة القناة — تزويد تلك السفن بالوقود .

وفى الوقت ذاته ، كان النص الوارد بإحدى مواد الاتفاقية ، والخاص بعدم جواز عقد اتفاقات دولية خاصة بقناة السويس ، تحل محل الاتفاقية ، بغية التمتع بأى امتياز أو مزايا خاصة فى القناة ، يؤدى دوراً ذا أهمية خاصة بالنسبة لانجلترا . فنظراً إلى الوضع المتميز الذى كانت تتمتع انجلترا به فى منطقة القناة منذ سنة ١٨٨٢ ، فإن ذلك النص لم يترك أى مجال لاحترام مبدأ المساواة . وفى الوقت ذاته استفادت انجلترا استفادة عملية من المعنى السياسى للنص الخاص بالمساواة ، إذ اعطى النص المذكور صفة قانونية فعلية للوضع الذى كان قائماً بالفعل فى مصر فى تلك الفترة وهى التى اشتهرت فى التاريخ السياسى بالتعبير المعروف وهو : «الخديوى يملك وانجلترا تحكم» . وهـذا بالإضافة إلى أن ذلك النص كان يعطى انجلترا ضماناً بعدم إبرام

اتفاقيات خاصة بالقناة بين الدول الأخرى ، وكان يطلق لها الحرية ويعطيها الصدارة فى مجال النهب والسلب الاستعمارى فى مصر . وأخيراً ، فقد كان هذا النص يعطى صفة قانونية لأعمال النهب التى كانت تقوم بها شركة قناة السويس . وبعبارة أخرى ، فقد أدى هذا النص إلى إسباغ صفة قانونية على استغلال القناة بواسطة عدد محدود من المساهمين ، بغية تحقيق أرباح ضخمة حرمت منها مصر صاحبة القناة ، كما حرمت منها الدول الأخرى غير الممثلة فى الشركة . بل إن هذا النص وضع لتسهيل إثراء الاستعماريين على حساب مصر ، وعن طريق إهدار حقوق ومصالح الدول الأخرى . وقد تلاقت مصالح المتنافسين الرئيسيين من الاحتكاريين الانجليز والفرنسيين المالكين لأكبر نسبة من أسهم شركة القناة فى تلك المسألة . وكان هؤلاء الاحتكاريون يوجهون اهتمامهم إلى مصالحهم الذاتيـة ، لا إلى نصوص الاتفاقية التى كانت تنتهكها شركة القناة . ولا بد من الاعتراف بأن ممثلى الرأسمال الاحتكارى كانوا منطقيين مع أنفسهم فى هذه المسألة ، فإن موضوع النشاط الحقيقى لشركة القناة لم يثر طوال المائة سنة التى انقضت من إنشاء الشركة إلى يوم التأميم ، ولم يبق لممثلى الرأسمال الاحتكارى — بعد تأميم القناة — إلا التظاهر بمظهر « المعتدى عليهم » .

وكذلك كانت انجلترا منطقية مع نفسها ، فقد استفادت من مكانة السيطرة التى كانت تتمتع بها فى مصر ، لتجنب ذلك النص المفيد ، وسعت فى كل مناسبة سانحة إلى توطيد مركزها فى قناة السويس ، وقد تم لها ذلك لأول مرة بمناسبة إبرام معاهدة فرساى سنة ١٩١٩ .

فبمقتضى معاهدة فرساى ، استولت انجلترا على حقوق السيادة التى كانت تتمتع بها تركيا فى قناة السويس ، مستندة فى ذلك إلى حق الوراثة ، وهو الحق الذى جرد مبدأ المساواة من كل معنى .

وتكرر هذا الحادث سنة ١٩٣٦ ، فقد فرضت إنجلترا — وهى مستندة

إلى قوة جيوشها — اتفاقية دولية على مصر فيها إذلال للأخيرة . وقد أسبغت هـذه الاتفاقية صفة قانونية على الحقوق الخاصة والمتميزة لانجلترا فى منطقة القناة ، وبذلك قضت على آخر وهم من أوهام مبدأ المساواة المنصوص عليه فى اتفاقية القسطنطينية .

وسهلت القرارات الخاصة بضمان احترام نصوص اتفاقية القسطنطينية ، لانجلترا تطبيق نصوص تلك الاتفاقية بما يتفق مع « وجهة النظر الذاتية » الخاصة بها . فإن الحق القانونى للاشراف على القناة كان حق مصر ، ولـكنه نظراً للاحتلال الانجليزى فقد كان هذا الحق يعود بالفعل لانجلترا . ويتضح من التاريخ الطويل للاحتلال الانجليزى لمصر أن الاستعماريين الانجليز كانوا يدركون تماماً معنى «الالتزامات» المترتبة على حق الإشراف، فهم يدافعون حتي الآن عما يذهبون إليه من أن المصريين « غير قادرين » على حماية قناة السويس ، ويتعامون عن الحقيقة وهى أن هذه الفـكرة قد فات أوانها منذ زمن طويل . وإذا عدنا إلى التاريخ تبين لنا أن الانجليز هم الذين كانوا يلحون فى إعطاء مصر حق ضمان تنفيذ الاتفاقية . وبالإضافة إلى ذلك « دافع » ممثلو الانجليز بحرارة عن حقوق الحـكومة المصرية فى مؤتمر باريس ، واستخدموا فى ذلك « الدفاع » الحجج نفسها التى يستخدمونها الآن بالاشتراك مع حلفائهم وخاصة فى مؤتمر لندن ، وذلك لمعارضة تلك الحقوق المصرية نفسها التي « دافعوا » عنها من قبل . إن ممثلى انجلترا يدافعون الآن عن مبدأ كانوا يرفضونه من قبل ، بل وكانوا يبذلون كل المستطاع لرفضه . وهذا المبدأ هو « الضمان الدولى » المزعوم للملاحة فى القناة . لقد كلفت اتفاقية القسطنطينية ، فى النص الخاص بفكرة هذا الضمان ، «مندوبى الدول» الموقعة على الاتفاقية بواجب مراقبة تنفيذها ، ولـكن انجلترا اجتهدت إلى أقصى حد لكى تبقى هذه « اللجنة الدولية » المقترحة « مؤسسة ولدت ميتة » . وكانت الاتفاقية تقضى بأن يجتمع

المندوبون الدبلوماسيون مرة كل عام فى القاهرة، وفى كل مناسبة تتعرض فيها سلامة القناة وحرية المرور فيها لتهديد ما ، ولكن نشاط المندوبين اقتصر على تتبع « أحوال العمل » ، وعلى تقديم تقرير إلى الحكومة المصرية عند اللزوم ، حتى تتخذ تلك الحكومة ما تقرره من إجراءات .

ولكن على الرغم من أن هذه « اللجنة الدولية » كانت مجردة من جميع الحقوق والسلطات ، وأن نشاطها كان يقف عند حد مجرد سرد الوقائع ، فإنها كانت تضايق انجلترا ؛ حتى أن تلك الأخيرة قد بذلت أقصى جهودها لشل نشاط تلك اللجنة ، وذلك بفضل مادة تم الاتفاق عليها عند توقيع الاتفاقية وهى تنص على ما يلى : « يجرى تنفيذ نصوص الاتفاقية فى حدود التلاؤم مع الحالة الواقعية ومع السلطة الزمنية والاستثنائية فى مصر ، وفى النطاق الذى لا يحد من حرية عمل الحكومة الانجليزية أثناء احتلال قوات بريطانيا العظمى المسلحة لمصر » . ونظراً لهذا الموقف فإن مسألة « الضمان الدولى » لم تعد ذات شأن . ولم يلغ الانجليز المادة المذكورة إلا سنة ١٩٠٤ ، وذلك فى التصريح الانجليزى — الفرنسى الصادر فى ١٨ أبريل من تلك السنة ، حيث أعلنت الحكومة البريطانية — بصفة نهائية — موافقتها على اتفاقية ١٨٨٨ . ومع هذا فقد رفضت انجلترا فى ذلك التصريح نفسه (راجع المادة السادسة) الاعتراف بسلطة المراقبة للمندوبين الدبلوماسيين فى القاهرة ؛ وأعلنت من جانب واحد وقف أعمالهم ،التى تجرى وفقاً لقرارات اتفاقية القسطنطينية

وبالإضافة ، إلى ذلك ، لم تقلق انجلترا مطلقاً ، طوال مدة السبعين سنة التي كانت تسيطر خلالها على قناة السويس ، من عدم توافر تلك الضمانات التى يطالب بها الآن الاحتكاريون الانجليز وحلفاؤهم بأعلى صوت . إذ أقوى « ضمان » للمصالح الدولية ، كان فى رأى انجلترا ، وجود الجيش البريطانى فى مصر .

وأخيراً ، فإن المادة العاشرة من اتفاقية القسطنطينية ، كانت تساعد انجلترا على السيطرة على القناة ، إذ تسمح تلك المادة بمخالفة قرارات الاتفاقية الخاصة بحرية الملاحة ، وذلك لأسباب تتعلق بصيانة «الأمن العام» . وبما أن معنى مثل هـذا « الأمن » فى قاموس الاستعماريين معروف جيداً ، فلا داعى لأن نتكلم عنه أكثر من ذلك . ولكن هناك شيء واحد له أهميته فى هذا الصدد ، فبعد أن وقع الاحتكاريون اتفاقية ١٨٨٨ وجدوا — فى سبيل حماية مصالحهم الذاتية — لغة مشتركة فى اتفاقهم الاستعمارى ضد الشعب المصرى . فالاحتكاريون يقدسون دائماً المصالح المشتركة بينهم ، وهى مصالح الطبقة التى ينتمون إليها ومصالح الملكية الفردية ، وكان معنى مثل هذه المصالح ، فى مؤتمر باريس ، مكافحة الحركة التحررية للجماهير الوطنية فى مصر وفى بلاد أخرى من بلاد الشرق . فقد وضع الاستعماريون فى حسابهم أن القوات الانجليزية المرابطة فى منطقة القناة ، يمكن استخدامها ضد تلك الجماهير الوطنية ، وقد بررت انجلترا هذه الآمال — بشكل خاص — بمحاربتها للشعب المصرى ، ولم يكن من المصادفات أن انجلترا قد ردت على عمل عادل قام به الشعب المصرى بالعدوان . إذ حولت منطقة القناة إلى مسرح للعمليات الحربية ، تلك العمليات التى قبلتها الصحافة الاستعمارية بالصمت ؛ على أساس أنها «قانونية» بينما كانت تلك العمليات انتهاكا صريحاً لاتفاقية القسطنطينية . وقد استطاعت انجلترا أن تدخل على الاتفاقية تلك القرارات ، التى استخدمها الاستعماريون الانجليز فيما بعد كستار قانونى لسيطرتهم على قناة السويس . وتمكن الانجليز من إدخال تلك القرارات بفضل ترابط المصالح الاستعمارية ، وبسبب المنازعات الداخلية بين الاستعماريين حول اتفاقية ١٨٨٨ .

وبرهنت الخبرة الطويلة لاستخدام قناة السويس ، على ضرورة تعديل اتفاقية ١٨٨٨ ، وتصحيح النقائص والثغرات التى فيها . كما أن التغيرات

الهامة فى مصير قناة السويس وفى حياة البلد الذى يملك القناة ، والتغيرات التاريخية التي وقعت فى المجال الدولى ، تحتم بدورها قيام اتفاقية جديدة بشأن قناة السويس ، تتفق والظروف الجديدة وروح العصر .

لقد اتضح أن اتفاقية ١٨٨٨ كانت نتيجة مساومة بين اللصوص الاستعماريين فى تنازعهم حول ممر بحرى هام ، ولم تغير هذه الاتفاقية — لما فيها من نقائص ولظروف الاحتلال الانجليزى — من الوضع الذى كان قائماً فى القناة عند توقيعها الاتفاقية ، فقد ظلت قناة السويس — كما كانت من قبل — فى أيدى الانجليز ، وكانت الدول الأخرى مضطرة إلى قبول كل ما يناسب المصالح الانجليزية . وتتضح الحالة فى القناة فى تلك الفترة من خلال مادة أدخلتها انجلترا عند توقيع اتفاقية ١٨٨٨ ، والتى أجلت تلك المادة البدأ فى نفاذ الاتفاقية إلى وقت « أكثر ملاءمة » للاستعماريين الانجليز ، وكان لا بد من الانتظار مدة ١٦ سنة قبل بدء نفاذ الاتفاقية .

وساعد استمرار سيطرة انجلترا على قناة السويس ، بالرغم من اتفاقية القسطنطينية ، على تحويل القناة ، إلى موضوع يثير المزيد من المنازعات الاستعمارية .

فقد زاد التنازع حدة بين المتنافسين الرئيسين فى مصر ، وهما انجلترا وفرنسا ، منذ سنة ١٨٩٨ . عندما وقع حادث فاشودة ، حتي أصبحت انجلترا فى ذلك الوقت « وهى تفصلها شعرة عن الحرب مع فرنسا » ، على حد تعبير لينين . واستمر هذا التنازع طوال السنوات التالية حتي تم توقيع الاتفاق الانجليزى ـ الفرنسى سنة ١٩٠٤ ، وأسبغ ذلك الاتفاق صفة « قانونية » على الاحتلال الانجليزى لمصر ولقناة السويس ، وهو الاحتلال الذى كان يعتبر مؤقتا حتى ذلك الحين ، وكانت الهدية التى تلقتها فرنسا — نظير ذلك — هى مراكش . وقد وصف لينين — بايجاز ووضوح —

طبيعة وأسباب ذلك الوفاق الودى بين متنافسين مشهورين بقوله : «إنهما يستعدان لحرب ضد ألمانيا » .

واحتدت المنازعات الاستعمارية حول قناة السويس فى خلال سنوات الحرب العالمية الأولى،عندما أغرت فكرة السيطرة على القناة الاستعماريين الألمان ، إذ كانت ألمانيا توحى وتوجه هجمات الجيش التركى على قناة السويس خلال تلك الحرب ، وكانت ألمانيا تنظر إلى الجيش التركى على أنه «طفلها» كما أن اتفاقية القسطنطينية لم تكن أكثر من قصاصة من الورق ، فى نظر الاستعماريين الألمان وفى نظر أعدائهم على حد سواء . وانتهزت انجلترا فرصة الحرب فأعلنت حمايتها على مصر سنة ١٩١٤، وذلك لتوطيد مركزها فى قناة السويس .

وتصادمت مصالح انجلترا وإيطاليا فى قناة السويس تصادما عنيفا فى فترة سنوات ١٩٣٠ ، وقامت ايطاليا الفاشستية — فى سبيل طرد الانجليز من منطقة القناة — بعمليات حربية واسعة فى المواقع الأمامية المؤدية إلى مصر، واستغل الاحتكاريون الانجليز خطر العدوان الإيطالى الفاشستي ، فاتخذوا منه مبررا لفرض معاهدة على الحكومة المصرية ، وهى معاهدة تتصف بالإذلال لمصر ، وقد ظلت سارية لمدة ١٥ سنة . ودعمت تلك المعاهدة الانجليزية ـ المصرية المبرمة سنة ١٩٣٦ مركز الانجليز فى قناة السويس .

وكانت قناة السويس — خلال الحرب العالمية — الثانية هدفا من أهداف الألمان الفاشيين الذين كانوا يرمون إلى تعزيز نفوذهم فى منطقة القناة إذ كانوا يربطون بين الاستيلاء على القناة وبين خطط عدوانية بعيدة المدى .

وخلقت التغييرات الكبيرة التى حدثت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مرحلة هامة فى تاريخ قناة السويس ، وهى مرحلة انتقال القناة إلى أيدى مالكيها الأصلى ، وهو الشعب المصرى،وهى — إلى جانب ذلك — مرحلة خلافات استعمارية خطيرة ، إذ أصبح المنافس الجديد لانجلترا فى القناة هو

الولايات المتحدة الأمريكية ، ووجهت الأخيرة جهودها
الأسواق الرأسمالية ومناطق النفوذ .

ومع ذلك ، فقد اتصف التنازع الانجليزى — اد
السويس فى فترة ما بعد الحرب ، بصفة جديدة مميزة ، و
وجه التخصيص عندما يصبح الموضوع موضوع تأميم الق

وفى خلال تنازعهما حول قناة السويس ، تدافع
المتحدة ، من ناحية ، عن مصالحهما الخاصة ، وتتحدان
وفى نطاق مصالحهما المشتركة ، ضد الشعب المصرى وضد
الشرقين الأدنى والأوسط التي تناضل فى سبيل تدعيم ا

وقد حاولت الولايات المتحدة — رغبة منها فى السيطرة
أن تخرج الانجليز من منطقة القناة ، كما بدا أن ذ
تحل محل الانجليز ، ولكنها كانت تؤيد انجلترا كلما
قناة السويس إلى أيدى مالكها الحقيق .. مصر . وأيد
البريطانيين ضد مصر فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ لتة
وذلك عندما طالبت مصر بإنهاء السيطرة الأجنبية على

وظهرت هذه السياسة التى تتبعها الولايات المتحد
عند ما حاول الشعب المصرى — فى تصميم — أن يستة
وذلك فى سنة ١٩٥١ ، إذ أيد الاحتكاريون الأمريك
كاملا فى ذلك الوقت ، ووصفوا مطالب الشعب المه
« ذهبت إلى أبعد مما ينبغى » .

وكتبت صحيفة أمريكية فى تلك الفترة تقول : « إذ
تطالب بأن يسحب الإنجليز جميع قواتهم من قناة السو
إلى أن منطقة القناة هى المركز الرئيسى للقيادة والتموير
الأوسط بأسره ، فإن مطلب الحكومة المصرية ، قد

إلى أبعد مما ينبغى » .

وفى عام ١٩٥١ ، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا مشروع إنشاء ما اسمتاه « قيادة الشرق الأوسط » ، وذلك رغبة من الدولتين فى إبقاء قناة السويس تحت سيطرة الاستعماريين . وكان ذلك المشروع يقضى بأن ترابط القوات الأمريكية مع القوات الانجليزية فى منطقة القناة ، مما كان يؤدى إلى سيطرة الاحتكاريين الانجليز والأمريكيين سيطرة كاملة على الشرقين الأدنى والأوسط بأكملهما . ولكن دول الشرقين الأدنى والأوسط ، وفى مقدمتها مصر ، رفضت بحزم هذا المشروع العدوانى الذى كان يهدف إلى حرمانها من حريتها الوطنية .

واتفق الأمريكيون مع انجلترا فى العمل على تحقيق الأهداف الاستعمارية ، وانتهز الأمريكيون كل فرصة سانحة ، واتخذوا جميع التدابير الممكنة فى سبيل أن يرفرف العلم الأمريكى على القاعدة الانجليزية فى منطقة القناة ، واتضح هذا الجانب من السياسة الأمريكية فيما يختص « بمشكلة القناة » فى فترة توقيع الاتفاقية الانجليزية — المصرية سنة ١٩٥٤ . وقد كشف الاحتكاريون الأمريكيون ، بسرعة ووضوح ، الهدف من ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على انجلترا ، فكتبت صحيفة « نيويورك تايمز » تقول : « إن جلاء حامية السويس ، هو حالة أخرى من الحالات التى يخرج فيها انجليز . . . ويدخل الأمريكيون » .

واستمر الاحتكاريون الأمريكيون فى السعى لتحقيق هدفهم ، وهو الدخول إلى منطقة قناة السويس ، فاقترحوا على مصر كل نوع من أنواع المساعدات الاقتصادية والعسكرية ، وذلك فى اليوم التالى مباشرة لتوقيع اتفاقية سنة ١٩٥٤ بين الانجليز والمصريين .

ولكن جميع التدبيرات الاستعمارية الخاصة بقناة السويس قد فشلت ، وظهر هذا الفشل أول ما ظهر عندما رفضت مصر — فى حزم —

الاشتراك فى حلف بغداد العسكرى ، واتخذت موقف الحياد الإيجابى .
وفشل الاستعماريون مرة أخرى ، عندما تم توقيع الاتفاق المصرى — التشيكوسلوفاكى ، وهو الاتفاق الذى زود مصر بالأسلحة والمواد الحربية اللازمة لجيشها ، مما جعل مصر قادرة على أن تناضل بنجاح فى سبيل حريتها واستقلالها . وكذلك فشلت محاولات تأجيل جلاء القوات الانجليزية عن منطقة القناة ، وهو الجلاء الذى كان منصوصاً على مدته فى اتفاقية سنة ١٩٥٤ ، وبذلت تلك المحاولات الفاشلة عندما رفضت مصر حلف بغداد .

ولكن شركة قناة السويس كانت لا تزال هناك ، وكانت لا تزال « دولة داخل الدولة » ، وهى التى نتجت عن الاحتلال الانجليزى ، والتى قدمت خدمات للاستعماريين أكثر من مرة . وفشلت تدابير الاستعماريين مرة أخرى عندما أممت الحكومة المصرية شركة قناة السويس .

وهذا هو ما يفسر رد فعل الدول الغربية الذى يثير الاهتمام . فقد ضغطت الدول الغربية الثلاث ضغطاً قوياً على مصر متجاهلة شرعية تصرفات الحكومة المصرية ذات السيادة نحو ملكية موجودة فى أراضيها ، وفرضت الدول الغربية عقوبات اقتصادية ضد الحكومة المصرية ، وحشدت انجلترا وفرنسا ، بالإضافة إلى ذلك ، قواتهما البحرية بالقرب من قناة السويس ، وأعلنتا حالة الطوارىء ، واستدعتا الاحتياطى للخدمة العسكرية ، وجهزتا قوات المظلات . . . وهكذا .

وتضامن الاحتكاريون فى أعمالهم الموجهة ضد الأمة المصرية ، فأيدت الولايات المتحدة الأمريكية ، بحرارة ، « الحلفاء » الانجليز والفرنسيين .

والسبب الحقيقى لذلك التضامن الحالى بين الانجليز والأمريكيين ضد الأمة المصرية ، هو رغبة الدول الغربية فى تخويف شعب مصر وسائر الشعوب وإرغامها على التخلى عن نضالها فى سبيل استقلالها ونهضتها الوطنية.

وكتبت الصحيفة الأمريكية « نيويورك هيرالد تريبون » فى عددها الصادر يوم ٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ تقول : « إن لم يلقن عبد الناصر درساً ، فإن كل مصالح الغرب الهامة ستكون — حتما وبلا أمل — فى خطر » . وشرحت الصحيفة الانجليزية « ديلى هيرالد » ، فى الوقت ذاته ، معنى تلك المصالح الهامة ، فكتبت تقول : « لا تزال قناة السويس هى رمز سلطة ونفوذ الغرب فى الشرق الأوسط » .

وأعربت الصحافة الاحتكارية عن قلقها بالنسبة لمراكز الاستعماريين فى بلدان الخليج الفارسى ، حيث يجنى الاستعماريون أرباحاً طائلة عن طريق استغلال تلك البلاد وثرواتها الطبيعية ، فكتبت الصحيفة الانجليزية « ديلى اكسبريس » تنبه إلى أنه : « فى اللحظة التى يقبل فيها التأميم ، على أنه عمل مشروع فى الشرق الأوسط ، فإن كل صناعة بترول تمتلكها الدول الغربية لن تكون فى أمان ، وستتعرض الممتلكات والاستثمارات الانجليزية ، وهى التى تقدر بملايين الجنيهات ، لخطر نزع ملكيتها » .

وعبرت الصحيفة الفرنسية « ليموند » ، بالإخلاص نفسه عن مخاوف الغرب فقالت : « إن قناة السويس تمثل شيئاً آخر غير مجرد مصالح إحدى الشركات المساهمة أو مجرد مصالح أصحاب أسهم مالية محددة . إنها تمثل رمزاً . وإذا سقط هذا الرمز فإن السد سينهار ... وسيتعاقب التأميم تلو التأميم ، وستنهار جميع شركات البترول ، وسيكون ذلك آخر ضربة موجهة إلى مكانة الغرب » .

ودافعت الصحف الأمريكية عن وجهة نظر دوائرها الرسمية ، بهذه الروح نفسها .

إن مخاوف ما يصفه الاحتكاريون بأنه احتمال وقوع « انفجارات متوالية » ، تكشف سبب « إجماع » الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا فى تصرفاتها ضد الأمة المصرية ، وهذا «الإجماع» يعنى تكتل الاستعماريين

بغية المحافظة على امتيازاتهم الاستعمارية فى الشرق ، وبغية وضع الأمة المصرية فى حالة جديدة من التبعية ، وبغية السيطرة من جديد على قناة السويس .

ولا يعنى أبداً تأييد الولايات المتحدة الأمريكية « لحلفائها » أنها لا تحاول أن تجنى أقصى فائدة ممكنة لحساب الاحتكارات الأمريكية من هـذا النزاع ، وإنما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن « أزمة قناة السويس » فرصة ملائمة لتعزيز مركزها فى الشرقين الأدنى والأوسط . ولا تجد الصحافة الأمريكية أنه من الضرورى أن تكتم هذا الجانب فى سياسة الولايات المتحـدة الأمريكية ، فقد كتب أحد الصحفيين الأمريكيين ويدعى « آدمز » مقالا فى صحيفة « نيويورك تايمز » قال فيه — بشكل واضح — أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة إنما هو « لإبعاد انجلترا وفرنسا عن الشرق الأدنى ، وتعزيز دور الولايات المتحدة الأمريكية فى تلك المنطقة » .

ويرمى الاحتكاريون الأمريكيون إلى الاستفادة من « أزمة قناة السويس » للاستيلاء على موارد البترول التى يملكها منافسوهم الانجليز والفرنسيون . وصورت صحيفة « نيويورك تايمز » خطط الاغتصاب بالشكل الآتى : « إن لنا مصالح فى الشرق الأوسط ، وهى مصالح تزيد — إذا حسبت قيمتها بالنقود — عن قيمة القناة زيادة مؤكدة » . ويفسر هذا القول الموقف الذى اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أحداث القناة

إن الأمة المصرية عازمة عزماً أكيداً على أن تصمد أمام جميع أنواع الضغط الاستعمارى ، حتى تنهى « مشكلة قناة السويس » التى اصطنعها الاحتكاريون لخدمة مصالحهم . وإن كل الإنسانية التقدمية تقف إلى جانب الأمة المصرية .

الأمة المصرية تسترد حقوقها الكاملة في قناة السويس

قررت الحكومة المصرية إقامة تمثال عند مدخل قناة السويس لإحياء ذكرى الوطنيين الذين بذلوا حياتهم في النضال من أجل مصر المستقلة ذات السيادة ، وسيكون هذا التمثال رمزاً لانتصار الأمة المصرية في استعادة ملكيتها الوطنية — قناة السويس ، استعادة لا رجعة فيها .

لقد ظلت قناة السويس التي حفرتها وأنشأتها الأيدي العاملة المصرية ، والتي دفعت الحكومة المصرية تكاليفها ، تحت سيطرة الاستعماريين لنحو ثمانين سنة ، وكانت بذلك الإطار الرئيسي الذي جرى فيه الصراع من أجل تطور مصر في مرحلة هامة من مراحل تاريخ الأمة المصرية .

ومن الصعب على المرء أن يصف آلام المصريين ، وأن يحدد النتائج المؤسية التي أصابت البلاد إثر الاحتلال الانجليزي .

فقد اضطرت مصر ، وهي البلد ذو النيل الدافق الذي يروي فيها ثلاثة محاصيل في السنة ، والتي كانت في الماضي صومعة غلال منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى ، إلى أن تستورد القمح لكي توفر الخبز اللازم لها ، بينما كان رأسماليو لانكشاير يجنون الثروات من عرق الفلاح المصري بعد أن جعلوا من مصر مزرعة للقطن تابعة لصناعة النسيج الرأسمالية .

بل ولم يكتف المحتلون بتلك الحالة . فقد وصف رحالة جغرافى روسى معروف ، هو ف . ى . فنيوكوف ، ما كان يفعله الانجليز بمصر ، فى مقال بعنوان « ملاحظات على مصر المعاصرة » ، نشرته جريدة كانت تصدر فى موسكو فى أواخر القرن الماضى هى جريدة « الفكر الروسى » فقال إن الإنجليز يصدرون أيضا من مصر الأرز والعدس والفول والسكر ، التي تعتبر فى الواقع المواد الغذائية الوحيدة للشعب المصرى ، فكانوا بذلك يحكمون عليه بحياة هى أقرب ماتكون إلى حياة المجاعة . وكتب ف . ى . فنيوكوف ، بعد أن شاهد أعمال المحتل فى مصر ، يقول : « إن السيطرة الانجليزية أحالت حياة الفقراء فى مصر إلى حياة مريرة قاسية ، بينما يحصل المديرون الأجانب على مرتبات عالية وكبيرة جدا من الخزانة المصريه ، وهى مرتبات تتيح لهم أن يعيشوا فى رخاء وفى نخفخة دون أن يروا بؤس الشعب » .

وفى الوقت ذاته ، أوقف المحتلون الانجليز كل تطور صناعى فى البلاد ، وطوال ٧٤ سنة من السيطرة الانجليزية فى مصر ، لم يجر إنشاء ولو مصنعا واحداً من مصانع المعادن أو من مصانع قطع غيار الآلات . ولا يزال السد العالى ، وهو مشروع ذو أهمية كبرى بالنسبة لمصر ، فى مرحلة التخطيط على الورق . وخلال سنى الاحتلال كانت الصورة النموذجية التي تنعكس عن مصر هى صورة البؤس القاسى ، والنسبة العالية من الوفيات ، والأمية العامة المنتشرة بين السكان ، ولا يزال هناك مثل متداول بين سكان مصر حتي الآن يقول : « إن لكل اثنين من المصريين ثلاثة أعين » ، وهو مثل يشهد على ماضى مصر المؤسى ، إذ من المعروف أن نسبة ٨٩ فى المائة من سكان مصر مصابون بالتراخوما . وخلال سنى الاحتلال ، كانت مصر المثل التقليدى الذى يضرب على مدى انخفاض مستوى المعيشة ، وعلى مدى انتشار الفقر المدقع ، وعلى مدى ارتفاع نسبة الوفيات فى العالم ، كما

نوه بذلك سعد كامل ، مندوب مصر فى المؤتمر الثانى لأنصار السلام .

ولقد ظل الاحتكاريون الانجليز يتصرفون فى مصر تصرفهم فى بلد مستعمر ، وذلك حتى بعد أن قدموا « هدية » الاستقلال إلى الحكومة المصرية فى سنة ١٩٢٢ . ولم يكن الاحتكاريون الانجليز يحترمون قوانين البلاد ، ونظراً إلى أنهم لم يحترموا التعليمات الصحية السارية فى البلاد ، فقد تسببت جيوش احتلالهم فى انتشار وباء الكوليرا فى مصر سنة ١٩٤٧ ، وهو وباء تسرب إلى البلاد عن طريق المعسكرات الانجليزية . وفى أثناء الحرب الأخيرة ، توسع الاحتلال الانجليزى فى منطقة القناة حتى شمل جميع أنحاء مصر .

وبينما كانت قناة السويس مصيبة للشعب المصرى ، فإنها كانت — على العكس من ذلك — بقرة حلوب للاحتكارين الأجانب الذين فرضوا سيطرتهم الكاملة عليها .

فقد أصبحت شركة القناة ، المصرية رسميا ، والتى أطلقت على نفسها لقب «العالمية» ، وسيلة للنهب والسلب للاحتكاريين . ولم يسرق الرأسماليون الأجانب الحكومة المصرية بتجريدها من الأسهم التى كانت تملكها فى الشركة فحسب ، بل إنهم سرقوا كذلك نسبة الخمسة عشر فى المائة من الأرباح التي نص عقد الامتياز على وجوب حصول الحكومة المصرية عليها : إذ اضطرت الحكومة المصرية إلى بيعها إلى الرأسماليين الفرنسيين فى سنة ١٨٩٠ . وقد ظلت مصر من ذلك الحين وإلى سنة ١٩٣٧ ، لا تحصل على أى نصيب من أرباح شركة القناة الناتجة عن استغلال قناة السويس ، وفى سنة ١٩٣٧ ، وافقت الشركة على أن تدفع للحكومة المصرية مبلغا لا يذكر مقداره ٣٠٠ ألف جنيه مصرى سنويا . ومرت اثنتي عشرة سنة قبل أن يزاد نصيب الحكومة المصرية من أرباح الشركة زيادة صغيرة ، إذ حصلت الحكومة المصرية بمقتضى اتفاق عقد سنة ١٩٤٧

على نسبة ٧ فى المائة من الأرباح العامة للشركة ، بينما حصلت الشركة على كل الباقى من تلك الأرباح . وعلى مصر ، وهى صاحبة القناة الشرعية ، أن تدفع — فى الوقت ذاته — رسوم مرور سفنها بالقناة شأنها فى ذلك شأن البلاد الأخرى .

ولكن ، هل كانت الشركة ، وهى تسمى نفسها « العالمية » ، وتطالب مصر ببذل « تضحيات » فى سبيل المصالح « الدولية » تسعى إلى « توفير الضمان » لحملة الأسهم القدماء لكى يحصلوا على القيمة التى دفعوها فى تلك الأسهم ؟ إن الواقع ينفى ذلك ، لأن الخط البيانى لأرباح الشركة يثبت — سنة بعد سنة — أن تلك الأسهم تزداد قيمة فى بورصة الأوراق المالية . فلقد بلغت أرباح الشركة فى سنة ١٩٣٠ مبلغ ٥ر٣ مليار فرنك ذهب وهو مايوازى تسعةأمثال تكاليف إنشاء القناة. وفى سنة ١٩٣٧ ، وعندما أصبحت الشركة « سخية » لأول مرة تجاه مصر وأعطتها مالايزيد على مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه مصرى ، كانت هى تحصل على ما هو أكبر من هذا المبلغ بكثير . وفى سنة ١٩٤٩ ، بلغ مجموع أرباح الشركة ٢٦ مليار فرنك فرنسى ، وفىسنة ١٩٥٥ بلغ مجموع أرباحها ٣٤٥٣٩ مليون فرنك حصلت مصر منها على مبلغ ١٠٩٢ مليون فرنك .

وبهذه الطريقة ، زادت أرباح حملة الأسهم ، حتى بلغت حصة كل سهم فى سنة ١٩٤٨ مبلغ ٦٠٠٠ فرنك ، زادت فى سنة ١٩٥٥ إلى مبلغ ١١ر٠٠٠ فرنك .

ولما كانت الحكومة الانجليزية تملك ٣٥٣٥٠٤ سهماً ، فإن أرباحها تصل إلى بلايين الفرنكات .

وبالإضافة إلى حصص الأرباح ، يحصل المساهمون على أنصبة أخرى تأتىاليهم من استثمار مختلف الاحتياطيات ، ومن أمثلة ذلك أن النصيب الإضافى من الربح بلغ ١٤٢٩ فرنكا فى سنة ١٩٥٠عن كل سهم منأسهم

التأسيس ، وتبلغ احتياطيات شركة القناة مبالغ كبيرة ، ويكفى للدلالة على ذلك أن الشركة حولت فى سنة ١٩٥٥ مبلغ ٥٥٠٠ مليون فرنك إلى احتياطيات مختلفة . وقد بلغ الاحتياطى فى ميزانية الشركة سنة ١٩٥٥ مبلغ ٥٤ مليون جنيه استرليني ، وقد جمد هذا الاحتياطى مع المتوفرات حتى نهاية الامتياز فى سنة ١٩٦٨ . وإلى جانب ذلك ، هناك جزء كبير من الأرباح مودع فى البنوك باعتباره استثمارا طويل الأجل ، ويقدره المساهمون بمبلغ ٧٠ مليار فرنك فى سنة ١٩٦٨ . ولهذا ، فليس من المستغرب إذن أن ترتفع أسعار أسهم شركة القناة وقيمتها الأسمية ٢٥٠ فرنك بدون توقف . لقد كان سعر السهم الواحد فى البورصة سنة ١٨٧٥ (وهى السنة التى اشترت فيها انجلترا أسهم مصر) ٦٧٤ فرنكا ، وأصبح فى سنة ١٩٢٥ مبلغ ١٠٤٣٦ فرنكا ، وفى سنة ١٩٣٩ مبلغ ٦٨٤٩٥ فرنكا ، وفى سنة ١٩٤٤ مبلغ ٧٢٠٠٠ فرنك ، وفى سنة ١٩٥٦ مبلغ ٩٢٧٠٠ فرنك .

ولكن ، ماهى الوسيلة التى استخدمتها الشركة للحصول على تلك الايرادات الخيالية؟ إن تلك الوسيلة هى التى توضح الشكل الحقيقى « للنشاط العالمى » للشركة ، هذا النشاط الذى تتحدث عنه صحافة الاحتكاريين فى الوقت الحاضر حديث الغضب والسخط .

إن المهمة الرئيسية لشركة القناة ، كما هو وارد فى عقد الامتياز ، هى صيانة القناة وتوفير الظروف المناسبة لاستغلالها ، ومعنى هذا ، أنه يجب استغلال جميع الايرادات المتحصلة من رسوم الملاحة فى قناة السويس ، إلى أقصى حد ، فى تمويل الأعمال التقنيقية اللازمة لتحسين القناة . ولكن ما أنفقته الشركة فى ذلك السبيل لم يكن سوى جزء ضئيل من إيراداتها ، بينما أهملت الشركة أعمال تحسين القناة إهمالا فاضحا بسبب اقتراب موعد انتهاء الامتياز . وبينما بلغت مصروفات الشركة على أعمال تحسين القناة حتى الحرب العالمية الأولى نسبة ثلث الإيرادات ، لم تزد تلك المصروفات

عقب الحرب العالمية الثانية على نسبة عشر الإيرادات . ومن الأمثلة على ذلك أن شركة القناة اعتمدت ، فى سنة ١٩٥٥ ، مبلغ ٣ مليارات فرنك لأعمال التحسين فى منطقة القناة ، بينما كانت إيراداتها فى تلك السنة تبلغ ٣٤ مليار فرنك ، أى ما يعادل نسبة العشر أو أقل قليلا . وفى الوقت ذاته حصل المساهمون فى تلك السنة على ربح صافى مقداره ١٦,٥ مليار فرنك .

ولنستشهد مثلا بما حدث بشأن تنفيذ البرنامج الثامن لأعمال تحسين قناة السويس ، وهو البرنامج الذى يتحدث عنه حتى الآن مساهموا الشركة السابقة ، والذى قدرت تكاليفه بمبلغ ١٦ مليون جنيه مصرى يجرى انفاقها خلال خمس سنوات . إن الشركة قد حصلت خلال السنوات الخمسة الماضية فقط على أرباح بلغت ٥٠٠ مليون دولار (أى ١٧٥ مليون جنيه مصرى) ، ومعنى هذا ان تلك الأرباح تزيد على نفقات تحسين القناة بمقدار أحد عشر مثلا .

ولهذا ، فليس من المستغرب أن تكون القناة عند تأميمها فى تلك الحالة السيئة التى خلفتها الشركة وراءها . لقد كانت الشركة معنية — بادىء ذى بدء — بتحصيل الأرباح ، ولم تكن تهتم إلا قليلا بالقيام بواجباتها ومهمتها الحقيقية . ومن أمثلة ذلك أن الشركة لم تقم — طوال وجودها الذى استمر ما يقرب من مائة سنة — بتنفيذ الأعمال الواجب تنفيذها لتحويل بحيرة التمساح بالقرب من الإسماعيلية إلى ميناء بحرى ، ولم تقم بأعمال تحسين القناة فى المسافة بين بورسعيد والسويس بحيث تصبح القناة ممراً بحريا للسفن الكبيرة الحديثة . وتقاعست الشركة أيضا فى أعمال تحسين ميناء بور سعيد حتى تواجه تلك الميناء مطالب التجارة العابرة ، وظل على السفن أن تفرغ شحناتها وتحملها وهى راسية فى عرض البحر بسبب عدم وجود أرصفة فى ميناء بور سعيد .

ولكن ، ما الذى أدى إلى تمتع الشركة بحق التصرف فى القناة وفقا

لتقديراتها الذاتية فحسب ؟ إن الاحتكاريين أنفسهم لم يعارضوا حتى الآن حق مصر ذات السيادة فى استرجاع ما تملكه فى أراضيها ، وإنما عارضوا تطبيق ذلك الحق على الشركة المؤممة بسبب نشاطها العام الدولى . غير أنه من المعروف أن نشاط الشركة لا يصدر عن لا شىء ، وإنما يجب أن يصدر عن حق واجب الاحترام ، ولم يكن للشركة أبداً حق القيام بنشاط عام دولى.

ولا يوجد نص واحد فى الوثائق المتعلقة بانشاء شركة قناة السويس أو بعملها ، يعطيها حق القيام « بخدمات دولية » معينة ، بل وإن الأمر على عكس ذلك ، إذ تنص اتفاقات الامتياز المبرمة فى سنوات ١٨٥٤ و١٨٥٦ و١٨٦٦ على أن الشركة يجرى إنشاؤها باعتبارها شركة مساهمة مصرية ، ذات هدف محدد هو إنشاء واستغلال قناة السويس ، وتتمتع بالشروط التجارية المعتادة ، كما أن ملكية مصر لأغلبية أسهم الشركة وتمتعها لذلك بميزة السيطرة المالية عند إنشاء الشركة يوضح المعنى المقصود بلفظ «العالمية» الوارد فى اسم الشركة . أما الصفة التجارية البحتة للشركة ، فيؤكدها نشاط تلك الشركة بغية الحصول على الأرباح من تلك العملية ، كما أن حرية بيع وشراء الأسهم المتداولة بين المساهمين تشهد أيضا بتلك الصفة التجارية . ولقد جرت عمليات عديدة فى بيع وشراء أسهم شركة القناة : ففى سنة ١٨٧٥ ، اشترت انجلترا أسهم مصر فى الشركة ، وفى سنة ١٨٩٠ اشترت « الشركة المدنية » الفرنسية نسبة الخمسة عشر فى المائة من الأرباح المملوكة لمصر . وفى ذلك الوقت أيضا ، نقلت امبراطورة فرنسا ما تملكه من أسهم شركة القناة إلى البابا ، وفى سنة ١٩٤٨ ، انتقلت أسهم البابا من الفاتيكان إلى الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد نظرت الدول الثلاث وهى انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة إلى تلك العمليات على أنها صفقات بيع وشراء عادية لا علاقة بينها وبين أى وضع قانونى أو دولى لقناة السويس . ولم يعترف بصفة « الدولية » لشركة القناة إلا فى حالة واحدة ، وهى حالة

التزام الشركة بعدم خرق مبدأ المساواة والحرية للملاحة فى قناة السويس ، وهو التزام منصوص عليه فى عقد الامتياز الممنوح من قبل الحكومة المصرية . ومما له مغزى خاص فى هذا الصدد أن الاحتكاريين الانجليز — الفرنسيين — الأمريكيين تناسوا تلك الحقيقة التاريخية ، فى الوقت الذى يصرخون فيه حول حماية حرية الملاحة فى قناة السويس .

ولا تذكر اتفاقية ١٨٨٨ كذلك ، أى شيء عن نشاط عام دولى لشركة القناة ، بل وإن المادة الرابعة عشر من تلك الاتفاقية تنص — على عكس ذلك — على أنه فى حالة توقف نشاط الشركة ، تظل مبادىء حرية الملاحة فى القناة كما هى . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن مراجعة اتفاقية ١٨٨٨ تكشف عن أن الشركة كانت تتصرف على عكس النصوص الواردة فى تلك الاتفاقية، أى أن الشركة كانت تخرق القانون الدولى . فمنذ تحولت الشركة إلى « مملكة انجليزية صغيرة فى قناة السويس » — على حد تعبير إحدى الصحف الأجنبية — فإنها لم تخرق مبادىء المساواة فى الملاحة عبر القناة فحسب ، وإنما خرقت أيضا الحقوق الواردة فى اتفاقية ١٨٨٨ والخاصة بالحكومة المصرية ، بل وإن لجنة « المندوبين الدبلوماسيين » التى نصت عليها تلك الاتفاقية لم تتألف أبداً . وتلك هى الحقوق والواجبات التى تتحدث عنها الدول الغربية « لتدلل » بها على صفة « النشاط الدولى » للشركة السابقة ، وهى صفة لم تكن لها فى يوم من الأيام .

إن الصفة «الدولية» لشركة قناة السويس إنما أسبغها عليها حملة أسهمها وجهازها الإدارى الرئيسى وهو مجلس الادارة . لقد كان مجلس إدارة شركة القناة عندما تم تأميمها مؤلفا من ٩ أعضاء انجليز و١٧ عضوا فرنسيا و٥ أعضاء مصريين وعضو هولندى وعضو أمريكى ، ولكن حتى تكوين ذلك المجلس قد تم بطريقة عسفية . فنى سنة ١٨٨٩ مثلا انضم ممثل لألمانيا بسبب ما قيل عن « كفاءاته الجديدة » حينئذ ، وفى سنة ١٩١٧ عزل ممثل

روسيا « أوتوماتيكيا » . وفى سنة ١٩٣٧ ، رفض تمثيل إيطاليا فى مجلس الإدارة على الرغم من أنها كانت تمثل فى ذلك الوقت ربع إيرادات الشركة من الملاحة فى القناة ، « وبرر » مديرو الشركة ذلك الرفض بقولهم أن الشركة ذات طابع « تجارى » بحت ، وأن مجلس الإدارة يجب ألا يمثل إلا البلاد التى لها مصالح مالية فقط فى الشركة ، ولكن ذلك التبرير لم يمنع الشركة من أن تتصرف ، فى سنة ١٩٤٨ تصرفا عكسيا ، إذ ضمت إلى مجلس إدارتها ممثلا للولايات المتحدة الأمريكية هو مستر بنكنى تاك ، « وبررت » الشركة ذلك التصرف بما « للولايات المتحدة من نصيب كبير فى الملاحة فى قناة السويس » ، وبما لمستر تاك من « كفاءات عديدة » ، وبما له من « خبرة فى المسائل الدولية ومعرفة بمشاكل الشرق الأوسط » .

إن شركة قناة السويس قد استغلت صفة « العالمية » الموجودة فى اسمها ، استغلالا واسع النطاق ضد الحكومة المصرية ، واعتمدت فى ذلك على حراب القوات الانجليزية ، واتخذت موقف الاستقلال عن مصر ، ورفضت الخضوع لقوانين البلاد .

ومن الأمثلة على ذلك ، أن الشركة رفضت فى سنة ١٩٤٧ ، الخضوع للقانون المصرى الخاص بالشركات المساهمة المصرية ، وهو القانون الذى أوصى بتمصير تلك الشركات ، والذى قضى بأن يكون للمصريين نسبة تتفاوت بين ٤٠ و ٧٠ فى المائة فى مناصب ومجالس إدارات كل شركة مساهمة مؤسسة فى مصر ، كما قضى بأن تدفع كل شركة مساهمة ضريبة مقدارها ٢٠٠٠ جنيه للحكومة المصرية .

وقد رفضت شركة قناة السويس ، الخضوع لذلك القانون ، مبررة ذلك بإثارة صفتها « الدولية » المزعومة التى قالت أنها تعطيها وضعا خاصا .

ومع ذلك فلم تتوان الشركة ، رغم مزاعمها « الدولية » ، من أن يستغل « أصلها المصرى » ضد مصر .

وفى سنة ١٩٣٩ ، اعتمدت الشركة على القانون المصرى الخاص بتسويات عقود الدفع على أساس الذهب ، ودفعت لدائنيها ، ومعظمهم من المصريين ، بأوراق النقد ، وحققت بذلك ربحاً كبيراً من تلك العملية . ونوهت الشركة فى مذكراتها التى قدمتها إلى محكمة الاسكندرية المختلطة ، وهى المحكمة التى كانت تحكم فى النزاع القائم بين الشركة ودائنيها المصريين ؛ بأن الشركة ذات أصل قانونى خاضع للقانون المصرى ؛ وبأن جنسيتها وطابعها هما جنسية وطابع مصرى بحت . وهكذا كانت الشركة تتلاعب بعصريتها لتبرر وجودها تجاه الدول الأخرى من ناحية ، ولتبرر إثراء خزائنها بأموال المصريين تجاه ... مصر .

ولكن السؤال هو : لحساب من كانت تعمل الشركة ؟ إن أحداثاً فاضحة تجيب على هذا التساؤل ، ومن هذه الأحداث أن الشركة بررت تأخرها فى الدفع سنة ١٩٤١ بأنها اعتمدت مبالغ كبيرة لإنشاء خط حديدى عسكرى بين الإسماعيلية والسويس .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية ، وضعت الشركة عدداً كبيراً من مبانيها ومنشآتها تحت تصرف القوات البرية والبحرية البريطانية ، ووضعت جميع ورشها فى بورسعيد تحت الإدارة المباشرة للأميرالية البريطانية ، وقد ظلت تلك الورش ، خلال خمس سنوات متوالية ، تعمل ليلا ونهاراً لسد احتياجات البحرية البريطانية فحسب .

وفى سنة ١٩٤٩ ، قررت الجمعية العمومية لمساهمى شركة قناة السويس تخفيض رسوم المرور ، فكتبت جريدة « جورنال دى مارين » الفرنسية تقول : « إن المجلس العام البريطانى للملاحة البحرية احتج احتجاجاً شديداً على ذلك الإجراء ، وأيده فى ذلك المقاولون الأمريكيون تأييداً تاماً » ، ونوهت الجريدة بأن الاحتكاريين الانجليز والأمريكيين « يخشون أن يؤدى تخفيض رسوم المرور فى قناة السويس ، إلى تخفيض أسعار البترول » ،

ومن ثمت ، فلم ينفذ قرار ، تخفيض رسوم المرور .

وفى سنة ١٩٥٠ ، أى فى فترة حرب كوريا ، قامت الشركة بمناسبة السنة الثانية والثمانين من تاريخ نشأتها ، بتعديل رسوم المرور للسفن العابرة . وتقول جريدة « لويدزليست » الانجليزية — فى هذا الصدد — أن تجار الأسلحة الانجليز والأمريكيين اهتموا اهتماماً خاصاً بذلك الإجراء . وحصل احتكاريو الولايات المتحدة ، بهذه الطريقة ، على تخفيض محسوس فى تكاليف نقل الكميات الكبيرة من الأسلحة المتجهة نحو الشرق الأقصى .

وفى سنة ١٩٥١ ، وبينما كان المحتلون الانجليز يشنون حرباً غير معلنة ضد الأمة المصرية ، رفضت الشركة أن تمنع مرشديها عن إرشاد السفن التى تحمل القوات البريطانية إلى مصر ، ووصفت ذلك الطلب بأنه طلب « مبالغ فيه » ، فكانت بذلك بمثابة الحليف الحقيقى للمحتلين .

وليس هذا كل شىء ، وإنما هناك أيضاً حقيقة أن الشركة ساعدت الاستعماريين على عرقلة تطور مصر الاقتصادى ، وقد حدث ذلك — إلى حد معين — بقيام الشركة باستثمار أموالها خارج مصر ، ووفقاً لتعليمات المساهمين ، وقد رفضت تغيير خطتها تلك ، حتى بعد أن أصبحت مصر جمهورية مستقلة ، وظلت متمسكة بموقفها حتى آخر يوم من أيام حياتها . وبينما كان الاحتكاريون يملأون جيوبهم — بمساعدة الشركة — بالأرباح الخيالية التى يجنونها بفضل مصر ، كانت مصر مضطرة إلى الالتجاء إليهم للحصول على « مساعدة مالية » ، واستغل الاحتكاريون تلك « المساعدة » فى زيادة أرباحهم أكثر فأكثر ، وفى فرض شروطهم السياسية على شكل « مساعدة » من نوع آخر ، وإن تاريخ المحادثات بين مصر والاحتكاريين الانجليز والأمريكيين بشأن تمويل مشروع « السد العالى » ، وهو مشروع له أهمية حيوية بالنسبة للتطور الصناعى المصرى ، لهو مثل فاضح على أمثال تلك « المساعدة » .

ولقد كانت شركة قناة السويس وثيقة الارتباط بالمؤسسات الاحتكارية الكبرى ، فكانت وثيقة الارتباط بمجموعة من الشركات الاحتكارية والبنوك والمجموعات المالية . ومن الأمثلة على ذلك ، أن الرئيس السابق للشركة ، وهو شارل رو ، كان في الوقت ذاته نائب رئيس شركة سكك حديد باريس — أورليان وشركة اتمان مارسيليا ، وشركة أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، شركة عمليات الأقاليم ، كما كان عضو مجلس إدارة في شركة سكك حديد مراكش ورئيساً للجمعية الفرنسية — المصرية ، بالإضافة إلى مراكز عديدة أخرى.

ولم تكن ارتباطات الأعضاء الآخرين في مجلس إدارة شركة القناة أقل وضوحاً من ارتباطات شارل رو .

إن جميع المنشآت والمجموعات الاحتكارية والبنوك كانت تشارك بنصيبها في سرقة مصر .

ومن كل هذا نرى أنه ليس من المستغرب أن ظلت الشركة تطالب الحكومة المصرية بمد أجل امتيازها ، حتى تستمر في جني مثل تلك الأرباح الباهظة بفضل مصر . ويجب أن نعترف بأن المساهمين في شركة القناة كانوا دائبين حقاً على تقديم تلك المطالب لضمان مستقبلهم ، فهم قد اقترحوا منذ سنة ١٩٠٩ ، أي قبل انتهاء مدة الامتياز بستين سنة ، مد الامتياز ، واقترحت الشركة حينئذ في مشروعها لمد الامتياز لأربعين سنة أخرى ، اقتسام الأرباح مع مصر بالمناصفة ابتداء من سنة ١٩٦٧ ، وليس قبل ذلك على الإطلاق .

ولم تضع الشركة وقتاً في سبيل «إقناع» مصر بما وصفته بـ «استحالة» استمرار الملاحة في القناة بعد انتهاء امتياز الشركة سنة ١٩٦٨ ، فهي قد بادرت باستبعاد إمكانية تدريب الفنيين المصريين اللازمين لتشغيل القناة ، حتى تكفل إمكانية الزعم بـ « عدم قدرة » المصريين على إدارة القناة . ومن ثمت ، فقد ظل المصريون ، حتى الحرب العالمية الثانية ، محرومين من

تولى مراكز المرشدين فى الشركة ، ولم يبدأ تدريب أى مرشد مصرى إلا فى سنة ١٩٤٤ ، وعندما تم تأميم الشركة ، لم يكن هناك سوى ٣٠ مرشداً مصرياً من بين المرشدين بالشركة وعددهم ٢٠٥ مرشدا ، وقد استغل الاحتكاريون ذلك الوضع « للضغط » على الحكومة المصرية .

وفى سبيل فرض استمرار الامتياز ، قامت الشركة أيضاً ببناء سلسلة من المنشآت المرتفعة التكاليف والتى لا نفع منها لمصر ، وذلك لكى تحمل مصر عند تصفية الشركة ، أعباء مالية مبالغاً فيها لحساب المساهمين ، وتحصل بذلك على مد الامتياز .

تلك كانت شركة قناة السويس ، التى يتباكى اليوم مساهموها وأصدقاؤهم والمرتبطون معهم ، وحق لهم أن يبكوا .

ولكن ، على أى وجه عاشت تلك القلعة الاستعمارية المتخلفة عن القرن الماضى فى مصر طوال كل تلك السنوات ؟ وكيف أصبحت القناة ، وهى ملك الأمة المصرية ، مصدراً للأسى والآلام لمصر ؟

إن وجود القناة فى أيدى الاستعماريين ، الذين اغتصبوها من مالكها الحقيقى ، هو مبعث الآلام التى نزلت بالأمة المصرية . فلقد كانت القناة فى يد الفرنسيين ثم الانجليز ، ثم انضم إليهم الأمريكيون هواة الإثراء على حساب الآخرين ، وجميع هؤلاء هم الذين يقومون اليوم بدور « الأوصياء » المعتدى عليهم والمسالمين والمسئولين عن الأمن والاستقرار الدوليين ، ويحشدون الجيوش فى المواقع الأمامية المؤدية إلى مصر ، ويسعون إلى وضع القناة تحت أقدامهم والتمتع بجميع الحقوق فيها ، ويصنع الاستعماريون « حقوقهم » عن طريق استخدام وسائل الاحتلال واستعباد الشعب المصرى ، فالاحتلال الانجليزى لمنطقة القناة وشركة قناة السويس هما جزءان من كل واحد ؛ ويكمل بعضهما بعضا .

غير أن الشعب المصرى لم يقبل أبداً ذلك الموقف ، ولم يقبل أبداً حالة

التبعية للاستعمار ؛ ولم يسمح أبداً بأن يمارس الاستعماريون « حقوقهم » على حسابه . وهناك مثل مصرى يعبر عن مشاعر وأمانى الشعب المصرى التى لم تتغير طوال أيام استبداد الاستعمار به ؛ وهو مثل يقول : « إن المومياء فقط هى التى تتألم فى صمت » .

ومنذ اليوم الأول لسيطرة الاستعماريين على البلاد ، يقوم الشعب المصرى بنضال لا هوادة فيه فى سبيل استقلاله الوطنى .

ولقد انبعثت حركة وطنية تحريرية فى مصر سنة ١٨٨٢ بقيادة أحمد عرابى ، وكان شعارها : « مصر للمصريين » ، ودافع الوطنيون المصريون فيها ببطولة عن حريتهم ، ولم يستطع المحتلون الانجليز تحقيق خططهم اللعينة وفرض استبعادهم على الأمة المصرية واغتصاب قناة السويس منها ، إلا بسبب التفوق فى الأسلحة فقط . ومن أسباب هزيمة حركة عرابى أن الثوار رفضوا الاستفادة من مزية القيام بهجوم من ناحية قناة السويس ، بينما استغل الاستعماريون الانجليز تلك المزية ولم يحترموا حيدة القناة . ومما تجدر الإشارة اليه أن الانجليز أوقفوا ، عقب احتلالهم القناة ، الملاحة فى ذلك الممر البحرى الهام والذى يجرى الانتفاع به لمصلحة الملاحة الدولية .

وفى خلال السنوات العشر الأولى من القرن الحالى ؛ اتسعت حركة التحرير الوطنى ؛ وذلك عندما وصلت إلى الشعب المصرى أصداء ثورة روسيا فى سنوات ١٩٠٥ - ١٩٠٧ وقد بلغ نضال الشعب المصرى ضد المحتلين حدا اضطر معه الاستعماريون إلى استدعاء كرومر «الملك غير المتوج» فى مصر والذى كان الحاكم البريطانى للبلاد .

وعلى أثر ثورة اكتوبر الاشتراكية الكبرى ؛ التى أقامت أسسا جديدة ، وغيرت المصير التاريخى للبلاد المستعمرة والواقعة تحت السيطرة قام نضال الشعب المصرى الواسع فى سبيل التحرر الوطنى على أسس جديدة ، واتخذ نضال الشعب المصرى ضد الاستعماريين طابعا جماهيريا ؛ واضطر

الاستعماريون الانجليز ، تحت ضغط الحركة الوطنية الشعبية التي ازدادت كبراً واتساعاً ، إلى إعلان استقلال مصر في سنة ١٩٢٢ وإصدار الدستور في سنة ١٩٢٣ .

غير أن الاستعماريين كانوا لا يزالون أقوياء في تلك الفترة ؛ وكان النظام الاستعماري لا يزال قائماً رغم تحلله في الداخل ، وكان لا يزال في استطاعة الاستعماريين أن يحافظوا على سيطرتهم بواسطة المناورات الملتوية . ولم يغير إعلان سنة ١٩٢٢ الموقف الناشئ في البلاد ، واستمر الاحتلال كما استمرت السيطرة الأجنبية التي لا حد لها في منطقة القناة .

ومن بين تلك المناورات التي استخدمها الانجليز ما يسمى بمعاهدة « التحالف » الانجليزية — المصرية المعقودة سنة ١٩٣٦ . فما أن أصدرت انجلترا تصريح سنة ١٩٢٢ حتى بدأت تبحث عن شكل وعن ستار يكفل لها المحافظة على احتلال مصر في إطار « الاستقلال » المزعوم ، ومن بين الأشكال التي وجدتها معاهدة ١٩٣٦ التي فرضتها انجلترا على مصر بدعوى حماية مصر من خطر الاستعماريين الإيطاليين والألمان ؛ ويسمى الشعب المصري تلك المحالفة باسم الحماية المقنعة ، وقد استطاعت انجلترا — بمقتضى تلك المعاهدة — لا أن تحافظ على احتلالها للأراضي المصرية فحسب ، بل وأن توسع نطاق ذلك الاحتلال ، ووصلت إلى مصر بعثة عسكرية بريطانية وأعفي العسكريون الانجليز من الخضوع للمحاكم المصرية ، وكان على مصر التي وصفتها معاهدة ١٩٣٦ بأنها « ذات سيادة » أن تستشير انجلترا في مسائل السياسة الخارجية . وكان عليها ألا تعقد أي محالفات سياسية مع الدول الأخرى . لقد كانت معاهدة ١٩٣٦ معاهدة الاستعباد في الحقيقة ، وكانت خرقاً لسيادة مصر .

وعلى أثر الحرب العالمية الثانية دخلت حركة الشعب المصري للتحرر الوطني مرحلة جديدة وقوية ، فطالبت الأمة — بلا هوادة — بإلغاء معاهدة

١٩٣٦ ؛ وبإنهاء الاحتلال الأجنبي ، واتسع نطاق النضال الوطني يوماً بعد يوم رغم جميع محاولات الاستعماريين ارداته ، وفي أكتوبر سنة ١٩٥١ عبر البرلمان المصرى عن إرادة الجماهير الشعبية الواسعة ، فألغى معاهدة ١٩٣٦ ، التي كانت سبة في جبين الكرامة الوطنية للدولة المصرية والتي كانت التكأة الرسمية للاحتلال الانجليزي لقناة السويس ، ورد الاستعماريون على ذلك القرار القانوني المشروع بشن عدوان جديد ؛ وأحالوا منطقة قناة السويس إلى ميدان للعمليات العسكرية دون أى احترام لاتفاقية ١٨٨٨ ، وأسال المحتاون الدماء المصرية على الأرض التي تملكها مصر ، وقاوموا إرادة السيادة المصرية ؛ وهب الشعب المصرى بشجاعة للدفاع عن حقوقه ؛ وكان على الاستعماريين ، في تلك المرة ، أن يتراجعوا .

لقد كان تحرر مصر من تلك المعاهدة الاستعبادية شاهداً على التغيرات الرائعة التي حدثت في حياة الأمة المصرية ؛ ولكن الشعب المصرى لم يتوقف عند ذلك الحد ، وإنما واصل نضاله الحاسم في سبيل الاستقلال وفي سبيل النهضة الوطنية ؛ وأحرز الشعب انتصاراً تاريخياً بقيام الهبة الثورية في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وهي الهبة التي مهدت لها جميع النضالات الداخلية في سبيل التحرر الوطني ، وفي خلال الثورة عزل فاروق وطرد خارج حدود البلاد ؛ وأعلنت لجنة الثورة وقد استولت على الحكم ، شعار القضاء على النظام الإقطاعي — الملكي الذي كرهته الجماهير ؛ وتحرير مصر من السيطرة الأجنبية .

وأدت أحداث ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بالبلاد إلى القضاء التام على النظام الملكي وإعلان الجمهورية بمصر في ١٨ يونيو ١٩٥٣ .

وقد أتاح إلغاء النظام الملكي في مصر وإعلان الجمهورية ، للأمة المصرية ، أن تحصل على نتائج فعلية في نضالها ضد المحتلين ، وأسفرت المحادثات الانجليزية — المصرية ، حول جلاء القوات الانجليزية عن منطقة

قناة السويس ، عن توقيع الاتفاقية الانجليزية — المصرية فى سنة ١٩٥٤ لإنهاء الاحتلال فى منطقة قناة السويس . وأوضحت اتفاقية ١٩٥٤ ، وما تلاها من جلاء القوات الانجليزية بعد أن ظلت تحتل قناة السويس مدة ٧٤ سنة ، للعالم أجمع ، أن الأمة المصرية تقرر شئونها بنفسها ، واتضح ذلك أكثر فى دستور مصر الجديد الذى تقرر باستفتاء فى ٢٣ يونيو ١٩٥٦ ، فقد أكد هذا الدستور الأول للجمهورية المصرية المكاسب التاريخية للشعب المصرى ، ورسم هدفا هاما هو تحقيق الاستقلال الوطنى الكامل غير أنه كان من الواضح أيضاً أنه مادام الأجانب قادرين على التحكم فى البلاد عن طريق شركة قناة السويس ، والاثراء على حساب الشعب المصرى ، وماداموا قادرين على خرق حقوق سيادة مصر ، فإن مصر لا يمكن أن تحقق الاستقلال الكامل . ومن ثمت ، فقد اتخذت الحكومة المصرية — وهى معتمدة على حقوق سيادتها وعلى التأييد العام للأمة المصرية — قرار تأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٥ . وصدر قانون جعل من تلك الشركة . التى كانت تخدم المستعمرين ، والتى كانت تثرى على حساب مصر ، إدارة تابعة للدولة المصرية ، وجاء فى المادة الأولى من ذلك القانون : « تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة مصرية) ، وينقل إلى الدولة جميع مالها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات ، وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على إدارتها ، ويعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص ، بقيمتها مقدرة بحسب سعر الاقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الأوراق المالية بباريس ، ويتم دفع هذا التعويض بعد اتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة » .

وتنص المادة الثانية على الاجراءات التى تكفل ، بعد التأميم ، إدارة الملاحة فى القناة ، وتقوم بتلك الادارة هيئة مستقلة لها الشخصية القانونية

الاعتبارية ، وتلحق بوزارة التجارة . ويصدر بتشكيل تلك الهيئة وتحديد مقرها قرار جمهورى ، ولها فى سبيل ادارة الملاحة فى قناة السويس جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية ، ولها ميزانيتها المستقلة .

وتعالج المادة الثالثة من القانون مسألة مصير أموال وممتلكات وحقوق الشركة المؤممة ، ويقضى القانون بتجميد أموال الشركة المؤممة وحقوقها فى مصر والخارج ، ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف فى تلك الأموال بأى وجه من الوجوه أو صرف أى مبالغ أو أداء أية مطالبات أو مستحقات عليها إلا بقرار من هيئة إدارة القناة .

أما المادتان الرابعة والخامسة من القانون، فتعالجان مسألة النظام الذى يتبع فيما يتعلق بجميع موظفى الشركة المؤممة الاداريين والفنيين وعمالها ، الذين عليهم الاستمرار فى أداء أعمالهم .

وتنص المادة السادسة على ما يلى : « ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه » .

وقد تكونت فى مصر إدارة حكومية لقناة السويس ، أطلق عليها اسم « الهيئة المصرية لإدارة قناة السويس » وتولت تلك الهيئة إدارة شئون الشركة المؤممة ، وعين مدير لتلك الهيئة يساعده عشرة أعضاء ، واتخذت الحكومة المصرية كذلك عدة تدابير خاصة بالنشاط العملى للادارة الجديدة للقناة ، وأصدر وزير مالية مصر ، القيسونى ؛ خطاباً دورياً إلى جميع البنوك فى مصر . أبلغها فيه بقرار التأميم وتأليف الهيئة المصرية ، كما تم إبلاغ البنوك الأجنبية بقرار تجميد ممتلكات الشركة المؤممة .

وهكذا ، وضع تأميم شركة القناة حداً لعمليات الإثراء التى كان يقوم بها المساهمون الأجانب على حساب مصر ؛ وأرسى قواعد إمكانيات

جديدة للبلاد وهى فى سبيلها إلى تحقيق استقلالها السياسى والاقتصادى الكامل . إن تأميم شركة قناة السويس يزود مصر بمصدر دخل كبير ستستخدم جزءا منه فى تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والصناعية ، وتستطيع مصر الآن أن تبنى « السد العالى » ؛ وهو المشروع ذو الأهمية الحيوية للبلاد ، بإمكانياتها الخاصة ، وأن تتحرر من التبعية المالية للدول الغربية .

وبتأميم شركة قناة السويس ، استعادت مصر حقوقها فى القناة بعد أن كان الاستعماريون قد اغتصبوها منذ عشرات السنين . ومع هذا ، فقد أثارت تلك النهاية الانتصارية للنضال الطويل الذى قامت به مصر ، عاصفة بين الدول التى ظلت ، لسنين طويلة ، تستغل الشعب المصرى ؛ والتى لا تريد الاعتراف بأن عهد الاستعمار قد ولى . وترغب تلك الدول فى الضغط على مصر حتى تتمكن من أن تغتصب من الشعب المصرى — مرة أخرى — ملكيته الوطنية ، وهى قناة السويس .

ولكن الشعب المصرى مصمم على الدفاع عن قضيته العادلة ضد جميع محاولات الاستعماريين . وتنعقد الاجتماعات فى جميع أنحاء البلاد تحت شعار : « نريد السلم » و « عاش الاستقلال » . وقد انعقدت اجتماعات واسعة بصفة خاصة فى القاهرة وبورسعيد وفى المدن المصرية الأخرى ، وأعلن المجتمعون تأييدهم التام لقرار الحكومة المصرية ، كما أعلنوا — فى حزم وقوة — تصميمهم على الدفاع عن أرض الوطن ضد كل عدوان يشنه الاحتكاريون ؛ وتغلغل النشاط الوطنى فى جميع أوساط الشعب ، ولم يشهد تاريخ مصر من قبل مثل تلك المشاعر الوطنية القوية ومثل ذلك الاجماع الشعبى ، وأعلن الشعب التعبئة العامة

وقد أعلن رئيس جمهورية مصر ، « إن شعبنا يعرف كيف يدافع

عن سيادته وعن استقلاله ، وسيكافح في سبيل حقوقه حتى آخر قطرة من دمه » .

وأضرب الشعب المصرى أربعا وعشرين ساعة احتجاجا على السياسة الاستعمارية التى ترمى إلى سلب حقوق الدولة المصرية فى السيادة ، وفى ليلة ١٥ – ١٦ أغسطس ، أى قبل انعقاد مؤتمر لندن . توقفت فى جميع أنحاء مصر وسائل المواصلات الحديدية والنهرية والمدنية ، وتوقفت المواصلات الجوية مدة ٢٤ ساعة . وأغلقت المطارات وألغيت الأسفار الجوية الداخلية والدولية ، ولم يحدث سوى استثناء واحد فى ذلك الإضراب إذ لم يضرب موظفو القناة وظل الممر البحرى مفتوحا للملاحة ، كما ظلت إدارات الكهرباء والتليفون والتلغراف والإذاعة تواصل عملها ، وساد النظام والهدوء الكاملان شوارع القاهرة .

وفى ساعة افتتاح مؤتمر لندن ، الذى انعقد لبحث مسألة قناة السويس توقف العمل فى جميع أنحاء البلاد لمدة خمس دقائق ، تلبية للنداء الذى وجهته النقابات والهيئات المصرية الأخرى ، احتجاجا على سياسة الدول الغربية ، وعند الظهر تماما توقفت الإذاعة المصرية عن الإرسال وأعلنت خمس دقائق من الصمت ، وتوقفت جميع المواصلات فى شوارع القاهرة .

وقد راعت الحكومة المصرية المصالح الدولية المرتبطة بقناة السويس التى تقوم بدور هام فى التجارة العالمية ، فأعلنت استعدادها للتفاوض مع حكومات البلاد الأخرى الموقعة على اتفاقية القسطنطينية المبرمة سنة ١٨٨٨ ، وعقد مؤتمر تشترك فيه جميع الحكومات التى لها سفن تعبر قناة السويس ، وذلك بغية تعديل اتفاقية القسطنطينية وبحث إمكانيات عقد اتفاق جديد يكفل ويضمن حرية الملاحة فى قناة السويس : ويؤخذ من البيان الذى أصدرته الحكومة المصرية بهذا الصدد فى ١٢ أغسطس أنه يمكن تسجيل مثل ذلك الاتفاق الجديد فى الأمانة العامة للأمم المتحدة ،

ويمكن أن يظل ذلك الاتفاق فتوحا لانضمام بلاد أخرى إليه متى رغبت تلك البلاد فى ذلك ، وإن الحكومة المصرية — فى بيانها هذا — لتحترم مصالح البلاد الأخرى ، وتؤكد إخلاصها لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة ولقرارات مؤتمر باندونج التى أوصت بتسوية المشاكل الدولية سلميا .

لقد تحقق حلم الأمة المصرية ؛ ذلك الحلم الذى عبر عنه — ذات يوم — سياسى مصرى من القرن الماضى إذ قال : « نريد القناة لمصر ؛ لا مصر للقناة » ومنذ اليوم ؛ لن يتصرف أحد فى القناة إلا من له جميع حقوق ذلك التصرف ، وليس لأحد تلك الحقوق سوى الشعب المصرى .

الإنسانية التقدمية

تقف كلها إلى جانب مصر

قابلت الإنسانية التقدمية بأكملها بمزيد الارتياح استعادة الشعب المصرى لحقوقه فى ملكيته الوطنية لقناة السويس . فإن الشرفاء فى جميع البلدان يعتبرون قرار الحكومة المصرية بتأميم قناة السويس عملا مشروعاً قامت به دولة ذات سيادة تصبو إلى الحرية والاستقلال التامين .

وكتبت الصحيفة المصرية « الجمهورية » تقول : « عبر ما يزيد عن مليار ونصف مليار من سكان مختلف بلدان العالم وينتمون إلى جنسيات وعقائد مختلفة ، عن تأييدهم الكامل لمصر فى مسألة قناة السويس » .

واستقبلت البلدان العربية ، بحماس وغبطة ، قرار الحكومة المصرية . فإن هذه البلدان تناضل ، بالتعاون مع مصر ، فى سبيل سيادتها الوطنية الكاملة ، وتتضامن تضامناً تاماً مع مصر ، إذ تنظر إلى قرار الحكومة المصرية على أنه إجراء من أهم الاجراءات التى تهدف إلى القضاء على السيطرة الاستعمارية فى البلدان العربية . وكتبت صحيفة الرائد الليبية تقول : « إن تأميم القناة يعنى أن الشرق العربى لا يريد أن يظل بقرة حلوبا لغيره ... ويعنى أن الشرق العربى سيطبق خطة الحزم فى سياسته الاقتصادية التى ستكون مبنية على مبدأ المساواة والمنافع المتبادلة . ويجب أن تستغل الثروات الحقيقية فى الشرق العربى لمصلحة الأمم العربية ، لا لمصلحة الاحتكاريين الأجانب » .

وأيد الحكومة المصرية ، رؤساء حكومات سوريا والمملكة العربية السعودية واليمن ولبنان والملك حسين ، ملك الأردن ، وحكومات ليبيا وبلدان عربية أخرى . وأعلنت حكومة العراق — رسمياً — تأييدها لمصر فى تأميم قناة السويس .

وقامت عدة مظاهرات ، كما عقدت عدة اجتماعات فى جميع البلدان العربية تحت شعار أن مشكلة قناة السويس مشكلة وطنية لجميع البلدان العربية . واشترك آلاف الناس فى الاجتماعات التى عقدت فى دمشق وبيروت وعمان والقدس والخرطوم وطرابلس ومدن هامة أخرى فى البلدان العربية . وعلق المشتركون فى هذه الاجتماعات على قرار الحكومة المصرية العادل بتأميم شركة قناة السويس بأن أعلنوا بحزم أنه لا يمكن السماح للدول الغربية بالتدخل فى شئون مصر الداخلية .

وكانت شعارات هذه الاجتماعات هى : «البلدان العربية للعرب وحدهم» و « قناة السويس لنا » ، و « نحن على استعداد للدفاع عن مصر » . وحضر الاجتماع ، الذى عقد فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٦ فى الخرطوم ، ما يزيد عن عشرين ألف شخص . وأعلن فى هذا الاجتماع عن تأليف « الجبهة الوطنية للتضامن مع مصر » .

لقد أيدت البلدان العربية مصر بحزم ، وأنذرت البلدان الغربية إنذاراً قاطعاً بأن أى تدخل عسكرى من جانبهم فى شئون مصر ستعتبره الدول العربية تدخلا فى شئونها الخاصة . وصرح عبد الله اليافى رئيس الحكومة اللبنانية بأن « أية سياسة عدائية نحو مصر لا تصيب أهالى مصر وحدهم بل إنها تصيب جميع العرب » .

وأدلى رؤساء البلدان العربية الأخرى والشخصيات المسئولة فيها بتصريحات مماثلة .

فقد أكد عبد الله الفضل ، سفير المملكة العربية السعودية فى القاهرة

أن : « الملك سعود وحكومته يرون أن قناة السويس منشأة عربية فى أرض عربية ، ويجب أن يمتلكها العرب ، وسندافع بكل عزم عن حقوق العرب » .

وأعلن وزير الدفاع الليبى عن تأييد الأمة والحكومة الليبية الكامل لمصر ، وقال إن أراضى ليبيا لن تستخدم قاعدة للعمليات العسكرية ضد مصر » .

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط فى الخرطوم نبأ مفاده أن اللجنة التنفيذية للحزب الاتحادى الوطنى طلبت دعوة البرلمان السودانى إلى جلسة غير عادية لتأييد مصر . وجاء فى بيان اللجنة التنفيذية أن : « السودان الحر يقف بشكل كامل إلى جانب مصر التى تناضل لتدعيم الاستقلال والسيادة » .

واجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية يوم ١٢ أغسطس فى القاهرة للتعبير عن التأييد الكامل لمصر فى مسألة تأميم شركة قناة السويس. وقد اشتركت فى هذا الاجتماع مصر وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية والأردن والعراق واليمن وليبيا . ووافقت اللجنة السياسية للجامعة على قرار تأميم شركة قناة السويس ، وأعلنت أنها : « تشارك مصر فى وجهة نظرها ، وتؤيد تأييداً كاملا جميع التدابير اللازمة التى قد تتخذها مصر فيما بعد » .

إن جبهة الاتحاد والتضامن مع مصر تتسع وتنمو ، يوما بعد يوم ، فى البلدان العربية . ففى ١٦ أغسطس وهو يوم افتتاح مؤتمر لندن ، أضربت جميع البلدان العربية ، للتعبير عن تضامنها مع مصر وإظهارا لاحتجاجها على السياسة الاستعمارية للدول الغربية التى تمس حقوق مصر فى السيادة .

وأحدث قرار مصر صداه كذلك فى البلدان الأخرى فى بلاد الشرقين

الأدنى والأوسط ، فقد صرح أردلان ، وزير خارجية إيران ، بأن تأميم شركة قناة السويس حق من حقوق السيادة للحكومة المصرية . وأيد الباكستانيون مصر فى تأميمها لشركة قناة السويس تأييدا كاملا ، ووصفت صحف « باكستان تايمز » و « سيفل أندميليتيرى جازيت » و « نافاى فاكت » ، وهى صحف باكستانية تصدر فى لاهور ، القرار الذى اتخذته مصر بأنه عمل « جرىء وعادل » .

ونشرت صحيفة « تايمز أوف كراتشى » تصريحات عدة رجال من رجال السياسة الباكستانيين ، رحبوا فيها بتأميم قناة السويس . وعقدت مختلف الأحزاب السياسية والهيئات فى الباكستان اجتماعات هامة لتأييد مصر وذلك فى مدن دكا ولاهور وكويتا وبشاور .

ورحبت دول أخرى كذلك بقرار الحكومة المصرية فى تأميم شركة قناة السويس على أنه قضية مشتركة فى النضال ضد الاستعمار .

فقد صرح الرئيس سوكارنو ، رئيس جمهورية أندونيسيا ، بأن « قناة السويس لا تهم مصر وحدها . بل تهم جميع البلدان التى لا تزال واقعة تحت سيطرة الاستعمار ، والبلدان التي نالت استقلالها حديثا . » ومضى يقول : « يجب أن تنادى جميع بلدان آسيا والشرق فى صوت واحد — ارفعوا أيديكم عن مصر » .

وأعلنت حكومات الهند وسيلان وأهالى بورما عن تأييدهم لمصر ، وعقدت عدة اجتماعات كبيرة فى هذه البلدان ، وكانت شعاراتها شعارات التأييد والموافقة على قرار مصر .

واعتبر يوم ١٩ أغسطس ١٩٥٦ « يوم السويس » فى الهند ، إظهارا لتضامن الهند مع مصر ، وقد تم ذلك نتيجة نداء وجهه مجلس السلام فى جميع الهند . واستنكر آلاف المواطنين الهنود سياسة الدول الغربية تجاه مصر ، وطالبوا بأن تحترم حقوق مصر فى الاستقلال والسيادة دون

أية شروط . وتكلم فى هذا الاجتماع مولانا أحمد سعيد ، ممثل المسلمين الهنود ، فقال : « إننا نقول للذين يهددون مصر باتخاذ تدبير عسكرى ضدها ، إننا نستنكر بقوة مثل هذه التدابير . وإن استخدام القوة ضد مصر عمل عدائى موجه إلى جميع الدول الأسيوية » .

وأكدت الدول الشرقية أن سياسة الدول الغربية تخرق حقوق مصر فى السيادة ، وتزيد التوتر الدولى ، وأن عهد الاستعمار قد انتهى .

فقد كتبت الصحيفة الهندية « هندستان ستاندار » : تقول . « لقد مضى عصر الامتيازات ، ويجب على الدول الغربية أن تحترم مصالح مصر وسعيها لحل مشاكلها الاقتصادية . »

وتنظر شعوب الهند وأندونيسيا وبورما وسيلان إلى قرار الحكومة المصرية على أنه مثل يحتذى فى سياسة الاستقلال . فقد وصفت صحف أندونيسيا وهى « سولو اندونيسيا » و« مرديكا » ، « وهاريان راكيات » قرار الحكومة المصرية بأنه قرار جرىء وحاسم .

وعبرت شعوب بلدان قارات أخرى عن موافقتها على قرار الحكومة المصرية المشروع . فعقد فى بيونوس أيرس ، عاصمة الأرجنتين ، مؤتمر خاص لمعهد القانون الدولى العام ، وخصص هذا المؤتمر لدراسة تأميم مصر لقناة السويس والمشاكل القانونيــة المتعلقة به ، وجاء فى جريدة « لا أيبوكا » أن أغلبية الخطباء فى هذا المؤتمر اعتبروا قرر الحكومة المصرية بتأميم شركة قناة السويس رارا قانونيا وله مايبرره تبريرا كاملا .

وأيدت أقسام كبيرة من الشعوب الغربية مصر .

ففى فرنسا ، دعا الاتحاد العام لنقابات العمال الطبقة العاملة الفرنسية إلى أن تعارض بقوة كل تدخل فى شئون مصر الداخلية ، وأشارت الصحيفة الإيطالية « بايزيه سيرا » إلى أنه ليس فى مصلحة إيطاليا أن تبقى

مناطق جبل طارق وقناة السويس والدردنيل أبواباً مفاتيحها فى أيدى الدول الأجنبية ، لا فى أيدى أصحابها الشرعيين .

* * *

وقوبل قرار الحكومة المصرية بارتياح كبير فى جمهورية الصين الشعبية وفى البلدان الأخرى من بلاد الديموقراطيات الشعبية . فقد صرحت هذه البلدان بأن تأميم قناة السويس عمل هام وعادل قامت به مصر للدفاع عن سيادتها واستقلالها .

وكتبت صحيفة « دا جنباو » الصينية تقول : « كانت قناة السويس كدودة العلق ، تمتص دماء الشعب المصرى وتنقوض شيئا فشيئا سيادة واستقلال مصر . ولكن دودة العلق هذه قد طرحت جانبا ، وصفيت تلك الشركة التى كانت دولة داخل الدولة . وهذه خطوة كبيرة إلى الأمام خطتها مصر بعد قيام ثورتها عام ١٩٥٢ .

وأيدت جمهورية الصين الشعبية والديموقراطيات الشعبية الأخرى الحكومة المصرية تأييدا تاماً وأدانت استفزازات الاستعماريين ومحاولاتهم لتخويف الشعب المصرى ، وكتبت الصحيفة الفيتنامية « نيان زان » تقول : « يجب أن يفهم الاستعماريون أن المصريين الذين ناضلوا ببسالة قرنا كاملا من الزمن فى سبيل حريتهم واستقلالهم الوطنى ، لن تخيفهم قعقعة السلاح .

وأيدت الدول الديموقراطية الحكومة المصرية فى بيانها الخاص بتأميم شركة القناة إذ اعتبرته محاولة صادقة قامت به مصر لحل مشكلة القناة حلا سلميا .

ويؤيد الاتحاد السوفيتى الأمانى القومية للأمة المصرية تأييداً كاملا . وقد أصدرت حكومة الاتحاد السوفيتى « بيانا عن مشكلة قناة السويس » فى ١٩ أغسطس ١٩٥٦ ، أشارت فيه إلى أنها تعتبر رار الحكومة

المصرية الخاص بتأميم قناة السويس عملا مشروعا تماما ، بالنسبة لحقوق مصر فى السيادة . وحددت حكومة الاتحاد السوفيتي موقفها من المؤتمر الدولى الخاص بمسألة الملاحة فى قناة السويس على أساس النصوص الهامة للقانون الدولى ، وجاء فى بيانها بهذا الشأن أن أية محاولات تبذل لإلغاء قرار الحكومة المصرية الخاص بتأميم شركة قناةالسويس إنما هى تدخل سافر فى شئون مصر الداخلية ، فإن حق مصر فى تأميم تلك الشركة ، حق مشروع لا يمكن لأى مؤتمر دولى أن يسلبه .

ومع ذلك ، فقد اجتهد الاتحاد السوفيتي لايجاد حل عادل لتسوية مشكلة حرية الملاحة فى القناة لمصلحة مصر . والبلدان الأخرى المعنية بالأمر ، وذلك لأن الاتحاد السوفيتي وهو نصير تسوية المشكلات الدولية تسوية سلمية وتحقيقاً لذلك ، أرسل الاتحاد السوفيتي مندبا عنه إلى مؤتمر لندن الذى دعت إليه انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية . وكان مؤتمر لندن ، فى نظر الاتحاد السوفيتى مجالا لتبادل الآراء بشكل تمهيدى لتوضيح بعض النقاط التى قد تصلح فيما بعد أساساً لمؤتمر قانونى يضم جميع الدول التى تستخدم القناة . وأيدت الحكومة السوفيتية تأييداً كاملا اقتراح الحكومة المصرية بعقد مؤتمر دولى كبير خاص بمسألة الملاحة فى القناة إذ ترى حكومة الاتحاد السوفيتى أن ذلك الاقتراح يحقق مصلحة السلام العالمى .

وقد دل التأييد الواسع الذى أحرزه القرار الشرعى للحكومة المصرية من جانب الإنسانية التقدمية .

أن الرأى العام العالمى أصبح الآن قوة مادية لا يمكن تجاهلها .

* * *

وانعقد مؤتمر لندن الخاص بقناة السويس من ١٦ إلى ٢٣ أغسطس ١٩٥٦ ؛ واشتركت فيه ٢٤ دولة من الأربع وعشرين دولة التي وجهت

إليها الدعوة للاشتراك فيه إذ رفضت مصر واليونان إرسال مندوبين عنها إلى المؤتمر . وأيدت عدة حكومات ومنها الحكومة السوفيتية ، ممن قبلن الاشتراك فى المؤتمر عدة تحفظات هامة خاصة بتشكيل أهداف المؤتمر .

وبما أن مصر وغيرها من الدول التى تستخدم القناة لم تحضر المؤتمر فقد اتخذ صفة محدودة وتمهيدية ، ولم يكن المؤتمر يستطيع أن يتخذ قرارات بشأن المشكلة الموضوعة على بساط البحث ؛ فقد كانت مهمة المؤتمر هى المقارنة بين عدة وجهات نظر عن طريق تبادل واسع للآراء بين المشتركين فيه ؛ والتمهيد للقاء رسمى مع مصر .

وقسمت مشكلة القناة منذ بداية المؤتمر إلى قسمين لهما أهمية متساوية وهما مشكلة تأميم قناة السويس ومشكلة حرية الملاحة فى القناة ؛ أى تأمين المصالح الاقتصادية للبلدان التي تستخدم هذا الممر البحرى .

ولم تثر المشكلة الأولى ، وهى مشكلة التأميم ، أية مناقشات ؛ إذ لم يعترض أى مندوب من المندوبين المشتركين فى المؤتمر على هذا الإجراء الذى اتخذته مصر على أساس أنه حق مشروع لدولة ذات سيادة .

وعلى العكس من ذلك ؛ أثارت مشكلة الإجراءات والضمانات التي يجب اتخاذها لتأمين حرية الملاحة وتأمين حسن سـير العمل فى القناة ؛ الكثير من المناقشات والخلافات . وكان الاختلاف الرئيسى فى الآراء حول طريقة معالجة مشكلة القناة فيما يختص بمن يقوم بإدارتها .

وكان هناك رأى الاتحاد السوفيتي والهند وأندونيسيا وبلدان أخرى من البلاد المشتركة فى المؤتمر وفى البلدان التي لم تشترك فى المؤتمر ، ويبلغ نصيب هذه البلدان فى استخدام القناة نسبة ٥٧ فى المائة ، وترى هذه البلدان ؛ أولا : أن مصر ستكفل تماما حرية الملاحة وسير العمل الطبيعى فيها بما يتمشى ومصلحة التجارة الدولية ؛ وثانيا : أن الضمانات التي تقدمها مصر فى هذه الحالة هى ضمانات لها وزن وقيمة أية ضمانات دولية تقدمها

دولة أخرى ؛ وثالثاً ، أن تؤيد الدول التي تستخدم القناة ؛ من جانبها ؛ تنفيذ الضمانات الخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس .

وقد عبر الاقتراح الذى قدمته الهند إلى المؤتمر عن وجهة النظر هذه

وتضمن المشروع الهندى لحل مشكلة السويس المبادىء الرئيسية التالية :

١ — الاعتراف بسيادة مصر

٢ — الاعتراف بأن قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر وأنها ممر بحرى ذو أهمية دولية

٣ — حرية الملاحة على أساس مبادىء اتفاقية ١٨٨٨

٤ — المساواة وعدم التميز فى ممارسة حقوق المرورو تمكين جميع الدول فى استخدام القناة دون تميز بينها

٥ — المحافظة على القناة فى حالة جيدة للاستعمال

٦ — الاعتراف بمصالح الدول التى تستخدم القناة

ويتضمن المشروع الهندى ، كما هو واضح ، سلسلة من الاقتراحات المحدودة التى كانت تصلح أساسا للمحادثات لتسوية مشكلة قناة السويس تسوية سلمية وكان الاقتراح يشمل أربع مجموعات عن الاقتراحات يتعلق بالمسائل الآتية :

(ا) حرية الملاحة ورسوم المرور والمحافظة على القناة وتحسينها .

(ب) المؤتمر .

(ج) مصالح مستخدمى القناة.

(د) الأمم المتحدة .

وكان الاقتراح المحدد يقضى بالآتى :

١ — إعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية المبرمة سنة ١٨٨٨ بغية توكيد مبادئها وإجراء تعديلات فيها تتمشى مع الظروف الجديدة وروح

العصر وكذلك إضافة سلسلة من القرارات بشأن المرور وصيانة القناة .

٢ — عقد مؤتمر يحضره مندوبون عن الدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ وجميع الدول التي تستخدم القناة .

٣ — النظر في التوفيق بين مستخدمى القناة ومصالح هيئة إدارة القناة المصرية ، دون المساس بحق ملكية مصر ، وبحقها في إدارة القناة .

٤ — تأليف هيئة استشارية على أساس التمثيل الجغرافى ، والمصالح الإقتصادية وتشترك فيها الدول التي تستخدم القناة ، على أن تكون صفتها استشارية ، وتقوم بمهمة التشاور والاتصال .

٥ — تقدم الحكومة المصرية تقريرا سنويا للأمم المتحدة عن الهيئة المصرية لقناة السويس .

وهكذا يحافظ المشروع الهندى على الحقوق القانونية للجمهورية المصرية وهى المفوضة الوحيدة لإدارة القناة لأن تلك القناة هى وكليتها الوطنية كما أن المشروع يعترف بمصالح الدول الأخرى التي تستخدم القناة . وا ترح المشروع الهندى ، بشكل عادل وواقعى وعلى أساس موازنة حكيمة ، بين حقوق ومصالح جميع الأطراف ، حلا للمشكلات التي خلقتها الحالة بشأن قناة السويس ، وهو حل يتمشى مع مبادىء اتفاقية ١٨٨٨ وميثاق الأمم المتحدة .

ووافق الوفد السوفيتي على اقتراحات الهند وقدم من جانبه سلسلة من الاقتراحات المحددة التي كانت تهدف إلى معالجة طرق التعاون الدولى بحيث تحفظ لمصر حقوق السيادة وتسهل مع ذلك ؛ سير العمل الطبيعى في قناة السويس كممر مفتوح وحر للملاحة البحرية بما يتفق ومصالح التجارة الدولية ومصالح مصر .

وأخبرت الحكومة السوفيتية حكومة الجمهورية المصرية فى ٢٨ أغطسس ١٩٥٦ بموافقاتها على المقترحات الهندية

وعلى العكس من ذلك ؛ اتبعت الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا خطة مختلفة كل الاختلاف فى التصرف ، فقد اتخذت تلك الدول موقف إبعاد مصر عن إدارة قناة السويس خارقة بذلك حقوق مصر فى السيادة ، وكان هذا الموقف هو جوهر اقتراحات الولايات المتحدة الأمريكية التى اشتهرت فيما بعد باسم « مشروع دلاس » ويقضى المشروع الأمريكى بألا تترك إدارة القناة فى أيدى مصر ، بل تتولاها هيئة دولية لإدارة القناة وتتألف عضوية هيئة الإدارة هذه ، بدون مصر ، من « الدول » الأخرى التى تختارها الدول الموقعة على الاتفاقية » وكان على مصر أن تترك حقوق وإمكانيات إدارة قناة السويس لهذه الهيئة .

وكان يعنى مثل هذا المشروع أن تتنازل مصر عن حقوقها فى السيادة لصالح هيئة دولية فى أيدى مجموعة من الدول تتصرف فى ملكية مصر الوطنية وتصبح سيادة مصر على القناة ، بمقتضى هذا « المشروع » سيادة اسمية ، كما أنه يفرض على مصر خدمة هـذه الهيئة التى تتحول بذلك إلى « دولة داخل الدولة » . وينص هذا المشروع الأمريكى على « عقوبات حقيقية » منصوص عليها لتأمين هذا الوضع تأمينا كاملا ولمواجهة أى نشاط يعرقل الهيئة الدولية عن القيام بمهامها بحرية وبينما كانت شركة القناة محددة على الأقل بتواريخ وحدود معينة لنشاطها ، نص المشروع الأمريكى على أن تزاول الهيئة الدولية نشاطها إلى الأبد . .

واستغرقت محـاولات الالتقاء بين اتجاهين ومبدأين مختلفين تمام الاختلاف ، للوصول إلى حل لمشكلة السويس ، كل الوقت فى مؤتمر لندن فقد كانت المناقشة تتعلق بمسألة قبول أو رفض مبادىء حرية واستقلال الدول التى تحررت من يد الاستعمار ، وبالتالى مسألة الموقف الذى يجب اتخاذه إزاء مصر — هل تعامل مصر على أساس أنها دولة ذات سيادة ، وعضو فى هيئة الأمم المتحدة ، وسيدة فى بيتها بلا منازع ، أم يختار المؤتمر

أن يخرق خرقا صريحا واضحا القوانين الدولية ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة وحقوق مصر المشروعة .

لقد حاولت الدول الغربية أن تستغل مؤتمر لندن لغرض مشروعاتها الاستعمارية على مصر وتمثلت إحدى هذه المحاولات فى الاقتراح الذى قدمته نيوزيلندا ، بوحى من الولايات المتحدة الأمريكية ، والخاص باعطاء الأولوية « لمشروع دلاس » وبالتالى ، تجاهل المقترحات الهندية . وكان يقضى اقتراح نيوزيلندا باختيار ممثلين عن مجموعة من الدول المؤيدة « لمشروع دلاس » ومن المشتركين فى المؤتمر ، للاتصال بمصر بزعم أنهم يتحدثون باسم المؤتمر ، وتكون مهمتهم تقديم المشروع الأمريكى الذى يحتوى على شروط استعبادية ، إلى مصر بشكل إنذار نهائى .

وكان مثل هذا الاقتراح يهدف إلى قسم المشتركين فى المؤتمر إلى قسمين وإلى تصوير إرادة البلدان المؤيدة « لمشروع دلاس » على أنها تمثل إرادة مؤتمر لندن كله . وكان واضعو هذا المشروع المناهض للديموقراطية الضلالى نيرون فى حالة رفض مصر لانذارهم — أن يتهموا مصر بأنها غير متعاونة ولا يمكن التعامل معها ، وأنهم بالتالى أحرار فى تصرفاتهم المستقبلة

ولكن المحاولات الاستعمارية التى قامت بها الدول الغربية ، واجهت معارضة حازمة من جانب مندوبى الهند وسيلان وأندونيسيا والاتحاد السوفيتى . فقد كشفت هذه الدول المعنى الحقيقى لاقتراح نيوزيلندا وأرغمت الضلاليين فى المؤتمر على سحب اقتراحهم .

واتخذ أخيرا قرار إجماعى فى مؤتمر لندن بفضل الموقف الحازم الذى وقفته الدول الراغبة فى الاهتداء إلى حل عادل لا تحيز فيه لمشكلة السويس وقضى القرار بأن يقدم رئيس المؤتمر محاضر جلسات مؤتمر لندن كاملة إلى مصر . وبناء على هذا القرار سلمت إلى سفارة مصر فى لندن يوم

٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٦ صورة كاملة من محاضر المؤتمر الخاص بمشكلة قناة السويس .

وبذل الاتحاد السوفيتي كل مجهوداته ، طوال مدة المؤتمر الخاص بمشكلة قناة السويس .

وبذل الاتحاد السوفيتي كل مجهوداته ، طوال مدة المؤتمر وفي جلساته النهائية ، لكي يصل إلى معالجة عادلة لمشكلة القناة تكون مقبولة لجميع الدول المعنية بالأمر ، واقترح الاتحاد السوفيتي ، تحقيقا لذلك ، في الجلسة النهائية للمؤتمر ، إصدار بيان قصير باسم جميع الدول يطلق عليه اسم : « بيان من جميع الدول المشتركة في المؤتمر » ، ويستعرض البيان بإيجاز امكانيات تسوية مشكلة قناة السويس تسوية سلمية عادلة ، بحيث تصبح هذه الإمكانيات أساسا صالحا لمحادثات تجرى بين المشتركين في المؤتمر والحكومة المصرية ، لتسوية مشكلة حرية الملاحة في القناة مع احترام حقوق مصر في السيادة .

وبالرغم من ذلك ، فقد آثرت الدول الغربية أن تحدث انقساما في المؤتمر لتقدم « مشروع دلاس » لمصر ، فرفضت هذه الدول الاقتراح السوفيتي وأنشأت « لجنة الخمسة » . وتدل أعمال هذه اللجنة فيما بعد ، وخاصة محاولاتها لفرض الاقتراحات الأمريكية على مصر بأى ثمن ، دلالة واضحة على أن النوايا الاستعمارية الحقيقية تجاه مصر .

ولكن محاولات إحداث انقسام في المؤتمر ، وإنشاء مجموعة داخل المؤتمر لتوكيلها بتقديم المقترحات إلى مصر دل على هزيمة الاستعماريين ، إذ دل مؤتمر لندن على أن مشروعات الاستعماريين تصطدم الآن بعقبات متزايدة من جانب الدول الأخرى . ففي خلال جلسات المؤتمر قدمت سلسلة من البلدان ، بالرغم من تأييدها « لمشروع دلاس » عدة ملاحظات ، وأشار مندبو الدانمارك والنرويج وإيران وأسبانيا واليابان

وبعض الدول الأخرى ! أثناء جلسات المؤتمر ، إلى أن الوسيلة الوحيدة لتسوية مسألة قناة السويس هى إجراء محادثات سلمية مع مصر ، الدولة ذات سيادة .

لقد كان لمؤتمر لندن مغزاه ، إذ أنه كان ضربة لأنصار سياسة القوة ، كما أن بعض المبادىء الأساسية اثيرت فى المؤتمر ، وتم الاعتراف بها بلا رجات متفاوتة وهى مبادىء تصلح كأساس لمحاولات تسوية مسألة قناة السويس فى المستقبل . وهذه المبادىء هى : الاعتراف بحق مصر فى تأميم قناة السويس ؛ وضرورة تأمين حرية الملاحة فى قناة السويس على أساس أنها ممر بحرى ذو أهمية دولية ، والاعتراف بسيادة مصر فى تسوية المشكلة ، وضرورة تسوية هذه المشكلة تسوية سلمية عن طريق المفاوضات .

وقد كان لمؤتمر لدن صداه البعيد بالنسبة للانسانية كلها ، وبالنسبة لمصر بشكل خاص ، فقد أبرزت الصحافة المصرية أهمية هـــذا المؤتمر ، وكتبت الصحيفة المصرية « الأهرام » تقول : « كان لمؤتمر لندن ، بالرغم من كل شىء ، بعض النواحى الهامة ، إذ أنه أرغم الدول الغربية على أن تتخلى عن استعداداتها للحرب ، وعن سياسة التهديد . وبالإضافة إلى ذلك ، أكد المؤتمر حق مصر القانونى غير المنازع فى تأميم شركة قناة السويس ، ومن هنا نجح المؤتمر وتحقق الانتصار لمصر » . ولاحظت الصحيفة كذلك أن هذا « الانتصار إنما هو انتصار جزئى إذ أن النضال الحاسم سيأتى فى المستقبل » . ووصفت الصحف المصرية « مشروع دلاس » بأنه مشروع استعمارى وكتبت صحيفة « الاجبشيان جازيت » فى افتتاحيتها تقول : « يهدف مشروع دلاس إلى اغتصاب حقوق مصر » .

وأبرزت الصحف المصرية ، فى استعراضها لنتائج المؤتمر ، أهمية الدور الذى قامت به وفود الاتحاد السوفييتى والهند وسيلان وأندونيسيا فى

الدفاع عن حقوق مصر فى السيادة ، وفى النضال من أجـــل تسوية سلمية لمشكلة قناة السويس .

وعلقت البلدان العربية الأخرى كذلك على مؤتمر لندن بشكل واسع ، وأبرزت أهمية المؤتمر ، واستنكرت المشروع الذى قدمته الولايات المتحدة الامريكية ، وعبرت عن تقديرها الكبير لنشاط الوفد السوفييتى وتحدث المسئولون فى البلدان العربية والصحافة العربية بالروح نفسها وإلى وزراء خارجية سيلان وسوريا ولبنان وبلدان عربية أخرى بعدة تصريحات . وأشار صلاح بيطار ، وزير خارجية ، سوريا ، إلى أن : جميع الدول العربية على استعداد للدفاع عن حريتها واستقلالها ضد تهديد الدول الغربية . » وامتلأت الصحف العربية عندما عبرت عن رد فعلها لمؤتمر لندن بشعار هو : « العرب يعرفون من هو عدوهم ومن هو صديقهم » .

وقدرت الصحافة الديمقراطية فى جميع البلدان إيجابية المؤتمر ونادت ، من ناحيتها ؛ بأن تكون المحادثات السلمية هى وسيلة حل مشكلة السويس .

وعلى العكس من ذلك ، حاولت الصحافة الاحتكارية أن الإنسانية تعبر عن إرادة أصحابها وأن تضلل فى كتاباتها ؛ وذلك بنشر أن مؤتمر لندن أقر وجهة نظر البلدان المؤيدة « لمشروع دلاس » فى تقديم هـــذا المشروع إلى مصر . فقد أكدت ذلك صحيفتا «ديلى تلغراف» و«مورننج بوست » الانجليزيتان وبعض الصحف الفرنسية والأمريكية ، ولكن مثل هذه التصريحات كشفت عن المشروعات الحقيقية التى كانت الدول الغربية تبنتها فى مؤتمر لندن وأصيبت بالفشل .

ولم تخفف انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، بعد انتهاء مؤتمر لندن ، مراميها الاستعمارية بالنسبة للقناة التى تقع فى الأراضى المصرية ، فقد رفض الاحتكاريون الانجليز والفرنسيون والأمريكيون التسوية السلمية لمشكلة قناة السويس وشنوا حملة جـديدة ضد الدولة

المصرية بدأت بوصول « لجنة الخمسة » إلى القاهرة برئاسة رئيس وزراء استراليا، منزيس. وكانت مهمة اللجنة تقديم « مشروع دلاس » إلى مصر واعتبرت مصر، الدولة ذات السيادة، مهمة لجنة منزيس على أنها بمثابة انذار نهائى وعرضت المشكلة بالطريقة التالية: أن لم تسلم مصر تسليما كاملا فان الغرب سيعتبر نفسه طليق اليدين. وإثباتا لذلك، بدأت، مع وصول بعثة منزيس إلى القاهرة، حملة واسعة من التهديد والضغط، وكذلك من الاستعدادات العسكرية ذات الضجيج ضد مصر.

ووقفت الصحافة الاحتكارية ضد مصر، ونادت بعدم التسليم لمصر بشيء، وطالبت بمقاطعة مصر اقتصاديا. ونادت الصحيفة الفرنسية، « لانديبندانسى »، «بأن التضامن بين الدول الغربية يقتضى أن تتحرك .. الآلة المالية والاقتصادية الأمريكية. « وكتبت الصحيفة الفرنسية، « فيجارو » فى تلك الأيام تقول: « إن لندن وباريس ... مصممتان كما كانتا من قبل، على رفض أية مساواة » ... وبالتالى، طالبت الصحيفة بان يتخذ الاستعماريون الانجليز والفرنسيون والأمريكيون إجراءات عسكرية، ضد مصر. وأظهر عدد كبير من صحف انجلترا والويات المتحدة الأمريكية هذه الروح نفسها، كما نشرت شركة القناة القديمة إعلانا فى الصحف طالبت فيه المرشدين بالانسحاب من الشركة، فى حالة فشل بعثة منزيس.

واتخذت المظاهرات العسكرية للدول الغربية، شكلا خاصا تماما، ففى الليلة السابقة لاجتماع الحكومة المصرية، « بلجنة الخمسة »، بدأ نقل القوات الفرنسية إلى قبرص بالاتفاق مع الاستعماريين الانجليز، وفى الوقت نفسه زادت سرعة الاستعدادات العسكرية فى انجلترا وفرنسا. وبالإضافة إلى ذلك، دعت انجلترا وفرنسا مجلس حلف شمال الاطلنطى إلى اجتماع غير عادى يوم ٥ سبتمبر ١٩٥٦ فى باريس، أى بعد يومين فى بلاء

المحادثات فى القاهرة ، وطرحت مشكلة السويس للبحث فى هذا الاجتماع الذى دعت اليه الدولتان الغربيتان ، لإعطاء وزن أكبر للاستعدادات العسكرية للدول الغربية ، وكذلك لنيل تأييد الحلفاء فى حالة وقوع اشتباك مسلح مع مصر . واشترك فى هذا الاجتماع وزراء خارجية فرنسا ، بينو ، وبريطانيا العظمى ، لويد ، وكندا ، بيرسون ، وبلجيكا ، سباك ، ووكيل وزارة خارجية الجمهورية الاتحادية الألمانية ، هالشتاين . ومثل باقى البلدان الاعضاء فى حلف شمال الاطلنطى المندبون الدائمون لهذه البلدان فى مجلس الحلف . وكانت جلسات المجلس تعقد مرتين فى اليوم فى كتمان تام . ولكن بالرغم من ذلك ، نشرت صحف باريس معلومات تقول أن ممثلى انجلترا وفرنسا وبلجيكا كانوا يصرون على اتخاذ « إجراءات حاسمة » ، وعلى استخدام « الحزم » فى حالة رفض مصر « لمشروع دلاس » .

وكانت اجتماعات « لجنة الخمسة » بالحكومة المصرية تتصف بطابع الانذار النهائى ويشهد على ذلك « خطاب منزيس إلى الرئيس عبد الناصر بتاريخ يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٦ ، فقد أشار الخطاب إلى أن الاجتماعات التي عقدت « دلت على اختلاف كبير فى وجهات النظر بالنسبة لطريقة معالجة المشكلة وكذلك بالنسبة للمسائل الرئيسية » بين « لجنة الخمسة » والحكومة المصرية . وأعلن اصحاب الخطاب الموجه إلى عبد الناصر ، نتيجة لذلك، أنه إذا استمر فى موقفه الذى يثبت أنه لا يستطيع أن يقبل الشرح الأصلى ... للاقتراح ... فإن المهمة التى أوكلتها الدول الثانى عشر إلى « لجنة الخمسة » تعتبر منتهية ، إذ ان هذه المهمة كانت تقضى بأن تقدم اللجنة الاقتراحات وتشرحها وتستجلى موقف الحكومة المصرية منها .

وكان ذلك يعنى ، بعبارات أخرى ، ان الدول الغربية فى هذه الحالة ستكون طليقة اليدين ، وإن « لجنة الخمسة » ستتجاهل الاقتراحات التى قدمتها مالكة القناة ... مصر .

وقبلت الحكومة المصرية الاجتماع « للجنة الخمسة » لأنها لم تكن تستهدف شيئا سوى إيجاد حل سلمى لمسألة القناة . ولهذا السبب ، أوضحت الحكومة المصرية فى ردها الخاص بالاجتماع بمنزيس ، أنه ستتاح للجنة «امكانية بسط وجهه نظرها » ، بغية تبادل الآراء بعد ذلك ، بحيث يمكن إيجاد حل مقبول لجميع الأطراف . وأشارت الحكومة المصرية فى الرد نفسه إلى أن هذا الاجتماع لا يستتبع أية التزامات بالنسبة له ومن الواضح أن الحكومة المصرية رفضت اقتراحات « لجنة الخمسة » التى اتخذت شكل « مشروع دلاس » ، وذلك على أساس أن هذه المقترحات لا تتفق وحقوق الدولة المصرية فى السيادة . واتضح موقف الحكومة المصرية هذا فى « رد الرئيس عبد الناصر » بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٥٦ الموجه إلى « لجنة الخمسة » والذى أبلغهم أنه يرفض أن يترك جزء من أراضى البلاد تحت سيطرة دول أجنبية . وأكدت الحكومة المصرية ، من جديد ، أهميتها « باستتباب السلام والأمن لافى القناة فحسب ، بل وفى كل المنطقة التى تمر بها وفى العالم أجمع » وقدمت الحكومة المصرية من جانبها اقتراحات محددة فى سبيل حل سلمى لمشكلة القناة .

وأشارت الحكومة المصرية من جديد إلى ضرورة عقد مؤتمر دولى على أساس تمثيلى صحيح ، واقترحت ، كخطوة أولى ، إنشاء هيئة تبدأ فى المباحثات الخاصة بذلك . وكان من رأى الحكومة المصرية أن تتألف هذه الهيئة من مندوب مصرى ومن مندوبين يمثلون ثمانية دول من الدول التى تستخدم القناة . وتتلخص مهمة هذه الهيئة فى دراسة : (ا) حرية وأمن الملاحة فى قناة السويس : (ب) تحسين القناة لمواجهة ضمانات الملاحة فى المستقبل : (ج) تحديد تعريفة ورسوم مرور عادلة متساوية .

واقترحت الحكومة المصرية رسميا فى « مذكرة الحكومة المصرية عن قناة السويس » بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٥٦ ، أن تقوم الهيئة كذلك

بتعديل اتفاقية القسطنطينية ؛ المبرمة سنة ١٨٨٨ .

وبما أن الهيئة المقترحة كانت ستمثل « مختلف وجهات نظر الدول التي تستخدم القناة » . وأنها كانت ستتمتع بسلطات واسعة ، فإن الاقتراح المصري الخاص بهذه الهيئة كان يصلح تماما كأساس للمباحثات في المستقبل عن مشكلة قناة السويس . ولكن الدول الغربية لم تقبل المقترحات المصرية .

لقد رأى الاستعماريون أن فشل بعثة منزيس كان يمكن أن يستخدم كمبرر لاتخاد « إجراءات حاسمة » وفي اليوم التالي للاجتماع في القاهرة . بدأت المباحثات الانجليزية — الفرنسية ووصل الأميرال بيير بورجو ، قائد البحرية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط ، إلى لندن على وجه العجلة للاشتراك في هذه المحادثات ، وأعلن البيان الخاص بهذه المحادثات ما أسماه « الحالة الخطرة » الناجمة عن رفض مصر « لمشروع دلاس » كما أعلن البيان عن تماثل وجهات نظر انجلترا وفرنسا فيما يختص بالإجراءات القادمة » وأعقب ذلك عقد اجتماع غير عادي للبرلمان الانجليزي وأعلن رئيس الوزراء ، إيدن ، خلال تلك الدورة ، تأليف ما ادعى أنه « هيئة المنتفعين بالقناة » فورا وأشار إلى وحدة وجهات النظر بين حكومته وحكومات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكان الأعضاء الرئيسيون في هذه الهيئة هم الدول الغربية الثلاث وكان على الهيئة أن تضمن « تنسيق الملاحة في قناة السويس » ، وتوظيف واستخدام المرشدين ؛ وتحصيل رسوم مرور السفن في القناة . وهكذا كانت هذه الهيئة تمثل صورة من الشركة القديمة تحمل اسما جديدا وغامرت الدول الغربية في هذه المرة إلى مدى أبعد من ذلك؛ فقد أراد الاحتكاريون أن يفرضوا على مصر — عضوية هيئة الأمم المتحدة الخضوع إلى هذه الهيئة دون أية مناقشة ؛ ويشهد على ذلك بشكل فاضح التصريح القائل بأنه « في حالة ما إذا أرادت مصر أن تعرقل أعمال هذه

الهيئة أو ترفض التعاون معها » فإنهـا تـكون مذنبة لأنها تـكون قد خرقت اتفاقية ١٨٨٨ ؛ لذلك فقد اعتبر مشروع الدول الثلاث هذا ؛ فى دوائر دولية واسعة بمثابة استفزاز خطير .

واتخذ الاستعماريون تدابير واسعة لتحقيق مشروعهم ، وكان للطابع الذى اتصفت به تلك التدابير مغزاه ، فقد تم أولا حشد القوات الانجليزية على الحدود الفاصلة بين مصر وليبيا ، وشحنت أسلحة إلى هناك ، وانشئت مخازن ذخيرة ، وتجاهل الاستعماريون الانجليز احتجاج الحكومة الليبية بهذا الشأن . وفى الوقت ذاته ، استدعت شركة قناة السويس القديمة الموظفين الأجانب الذين كانوا يعملون فى الشركة ، وذلك بتحريض من الدوائر العدوانية فى انجلترا وفرنسا . وكان هذا الاستفزاز يهدف إلى أن يثبت للعالم أجمع الزعم القائل بأن مصر غير قادرة على تأمين استقرار الملاحة فى القناة . وفى ١٩ سبتمبر ١٩٥٦ عقد مؤتمر انفصالى فى لندن حضره ممثلو ثمانية عشر دولة لمناقشة مشكلة قناة السويس . وبذل أصحاب فكرة هذا المؤتمر ، وهم الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا كل مجهوداتهم لاقناع ممثلى الدول المدعوة للمؤتمر بتأييد المشروعات التى وضعت فى واشنطن ، ووافقت عليها لندن وباريس ، وهى المشروعات الخاصة بانشاء «هيئة المنتفعين بالقناة » ولم تحد الصفة غير القانونية الواضحة للمؤتمر من نشاط منظميه إذ لم تشترك مصر ومعظم البلدان التى تستخدم القناة فى هذا المؤتمر . وإلى جانب ذلك ، فإن المشتركين فى المؤتمر لم يكن لهم أى حق فى اتخاذ قرارات تمس حقوق مصر فى السيادة ، وكان ذلك واضحا ؛ إذ رفضت مصر هذا المشروع الاستفزازى ومن أبرز ما حدث الموقف الذى اتخذه الاشتراكيون الفرنسيون من مصر ، وهم الذين يتحدثون كثيرا عن حقوق الإنسان ، فقد كان موقفهم موقف « عدم الملاينة » .

ولكن الأمة المصرية رفضت بحزم جميع المحاولات التى قامت بها الدول

الغربية لاغتصاب حقوق مصر في السيادة وأعلن الرئيس جمال عبدالناصر معبراً بذلك عن إرادة الشعب كله ، أن مصر « مستعدة للدفاع عن سيادتها بأى ثمن » ، وأنها مصممة على « الدفاع عن حقوقها حتى آخر قطرة من دمها » وفي الوقت ذاته ، اقترحت مصر من جديد عقد مؤتمر دولى لحل مشكلة القناة حلا سلميا .

وصف الشعب المصرى استفزاز الغرب الذى تمثل في استدعاء المرشدين الأجانب من القناة فقد غادر مصر يوم ١٤ سبتمبر ١٩٥٦ خمسمائة وثمانية وعشرون موظفا أجنبيا من بينهم مائة وثلاثة وثلاثين مرشداً ، وبالإضافة إلى تلك ، نصب منظمو هذا التخريب فخا لمصر فى ذلك اليوم لتعطيل الملاحة فى القناة ففى يوم سفر المرشدين وصلت خمسون سفينة فى يوم واحد إلى بورسعيد والسويس لأول مرة في التاريخ ، وسدت هذه السفن ومعظمها أمريكية وانجليزية وفرنسية، مداخل الميناءين ، ولكن المصريين نجحوا فى تأمين استمرار مرور السفن ، كما نجحوا فى تأمين استمرار مرور عدد كبير من السفن من القناة فيما بعد . وخرج محمود يونس ، مدير إدارة القناة ، بأن مائتين وثلاثة وعشرين مرشداً كانوا يعملون لحساب الادارة فى منتصف شهر أكتوبر ١٩٥٦ ، ومن هذا العدد كان مائة وسبعون مرشداً ، منهم سبع وتسعون مرشداً مصريا يقومون بارشاد السفن ، بينما كان الباقون فعلا لا يزالون فى المرحلة الأخيرة للتدريب

وفى الوقت ذاته ، طالب الشعب المصرى بوضع حد للأعمال التى تهدف إلى الاغتصاب الحقيقى لقناة السويس ، وإلى القضاء على استقلال مصر ، وهى أعمال فيها تهديد جدى للسلام والأمن الدوليين وفى ١٧ سبتمبر ١٩٥٦ ، وجهت الحكومة المصرية مذكرة إلى مجلس الأمن احتجت فيها على مثل هذه الأعمال التى قام بها الغرب ، وكررت الحكومة المصرية فى مذكرتها اقتراحاتها السابقة الخاصة بمشكلة السويس ، ثم وصفت الحالة

الناشئة حول قناة السويس ، وأشارت إلى أنه من الضرورى لمجلس الأمن أن « يراقب بتيقظ هذه الحالة » .

ولاقى موقف مصر السلمى كل تأييد من جميع الدول الديموقراطية وفى ١٧ سبتمبر ١٩٥٦ أبلغت واحدة وعشرون دولة الحكومة ، المصرية قبولها رسميا اقتراح مصر بتأليف هيئة تمثيليةلتسوية مشكلة قناة السويس

واستقبلت الحكومة السوفيتية اقتراح مصر استقبالا طيبا ؛ وأعلنت حكومة الاتحاد السوفيتى ، فى يوم ١٤ سبتمبر ١٩٥٦ ، فى ردها على مذكرة الحكومة المصرية ، عن موافقتها على الاشتراك فى المؤتمر التمثيلى الذى اقترحته مصر ، لتعديل اتفاقية القسطنطينية المبرمة سنة ١٨٨٨ ، ولدراسة مسألة عقد اتفاق لتوكيد وضمان حرية الملاحة فى قناة السويس

وأحل الاتحاد السوفيتى على تسوية مشكلة القناة تسوية سليمة . وقد أدلت الحكومة السوفيتية بتصريح فى هذا الشأن يوم ١٦ سبتمبر١٩٥٦ ولفتت حكومة الاتحاد السوفيتى فى تصريحها هذا النظر إلى الحالة الخطرة الناشئة عن موقف الدول الغربية من مسألة قناة السويس ، إذ أنها تهدف إلى حل المشكلة عن طريق استخدام القوة . وأكد التصريح اقتناع الحكومة السوفيتية اقتناعا عميقا بأن مشكلة القناة يمكن حلها بالطرق السلمية وحدها ، وخاصة بعقد مؤتمر دولى تشترك فيه مصر وجميع الدول التى تستخدم القناة .

وتشهد ردود ن . ؟ بولجانين ، رئيس مجلس وزراء الاتحادالسوفيتى على الأسئلة التى وجهها إليه كنجزبرى سميث ، نائب رئيس وكالة الأنباء الأمريكية « انترناشيونال نيوز سرفيس » ومديرها العام على المجهودات التى بذلها الاتحاد السوفيتى فى سبيل الوصول إلى حل عادل لمشكلة السويس إذ أشار فى ردوده إلى أن الاتحاد السوفيتى على استعداد للاشتراك فى اجتماع لرؤساء حكومات مصر والهند وفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة

الأمريكية . وأعرب ن . ا؟ . بولجانين عن رأى الحكومة السوفيتية فقال إن مثل هذا المؤتمر قد يهتدى إلى حل سلمى لمشكلة قناة السويس . يضمن ، من ناحية ، احترام سيادة مصر ويكفل ، من ناحية أخرى ، حرية الملاحة . وأبرز بولجانين فى ردوده أن النتيجة النهائية والاتفاق الاجماعى يجب أن يتركا لمؤتمر دولى كبير يعقدلدراسة مسألة القناةوتشترك فيه جميع الدول المعنية بالأمر . وأعربت الحكومة السوفيتية كذلك عن استعدادها لإرسال اقتراحها إلى هيئة الأمم المتحدة للتصديق عليه .

وعبر الشعب السوفييتى كله عن تجاوبه الحار مع مصر ، ففى ١٩ سبتمبر ١٩٥٦ ، ضمت اللجنة المركزية لاتحاد نقابات العمال السوفيتية احتجاجاتها إلى احتجاجات عمال العالم ضد محاولات الاستعماريين لبسط سيطرتهم على قناة السويس ، وباسم خمسة وأربعين مليون عضو من أعضاء اتحاد النقابات السوفييتية ، أعلنت اللجنة المركزية لهذا الاتحاد عن تضامنها وتأييدها لعمال مصر فى نضالهم العادل فى سبيل الاستقلال الوطنى . وأكدت اللجنة المركزية لاتحاد النقاباتالسوفيتية . فى تصريحها أن عمال العالم وتنظيماتهم العمالية ستعارض الاستعماريين بحزم ، وستؤيد مصر فى مجهوداتها لإيجاد حل سلمى لمشكلة السويس . وأيدت لجنة نساء الاتحاد السوفيتى ، واللجنة السوفييتية للدفاع عن السلام ولجنة هيئات الشبيبة ، مصر التى كانت ترغب فى الوصول إلى تسوية سلميه لمشكلة قناة السويس .

ومن الأمثلة الملموسة لتضامن الأمة السوفيتية مع المصريين ، تلك المساعدة التى يقدمها لمصر ستة عشر مرشداً سوفيتيا يعملون فى قناة السويس .

وردت الديموقراطيات الشعبية بالقبول على المذكرة المصرية بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٥٦ الخاصة بمشكلة قناة السويس .وأعلنت جمهورية

الصين الشعبية عن تأييدها الكامل للحكومة المصرية ، التى كانت تطلب إجراء محادثات سلمية ، وذلك فى المذكرة المؤرخة ١٧ سبتمبر ١٩٥٦ ، واستنكر الشعب الصينى استنكارا شديداً حازما محاولات الاستعماريين الذين يريدون إرغام مصر على التخلى عن حقوقها فى السيادة ، ويعملون على تحقيق مشروعاتهم لاغتصاب حقوق مصر ، عن طريق التهديد والارهاب وفى تصريحه يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٥٦ أمام لجنة الجمعية العامة الصينية قال الرفيق شوان لاى ، رئيس وزراء الصين ، باسم الشعب الصينى والحكومة الصينية : « إننا نقف بحزم ضد كل خطة للاستفزار العسكرى تؤدى إلى المساس بسيادة مصر وتعرقل الملاحة فى القناة » .

وأصدر الاتحاد الدولى للنقابات نداء إلى التنظيمات القومية للعمال ناشدهم فيها العمل فى سبيل تنظيم تأييد ايجابى للعمال المصريين فى نضالهم من أجل حقوقهم وحريتهم ، وفى سبيل إيجاد حل سلمى لمشكلة قناة السويس .

وتشارك عدة دول أخرى الحكومة المصرية فى موقفها السلمى ، فقد أعلنت الحكومة الهندية برئاسة نهرو ، رسمياً عن تضامنها مع مصر . وفى يوم ١٣ سبتمبر ١٩٥٦ طلب نهرو من ممثلى انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، أن يعدلوا عن مشروعهم الخاص بانشاء هيئة دولية للمنتفعين بالقناة . وتضامنت الأمة الهندية مع الأمة المصرية وصرح باخش غلام محمد ، رئيس وزراء كشمير ، بقوله : « إن كل الأمة الهندية تؤيد مصر » .

وأعربت حكومات أندونيسيا وكوريا ، وشاه إيران ، ورؤساء وزراء بورما ونيبال ، وملك أفغانستان محمد زاهر شاه ، عن التأييد الكامل لمصر .

وأعرب الشعب الايطالى عن تأييده لمصر ، وعن تأييده لضرورة صيانة السلام فى منطقة البحر الأبيض النوسط ، واتسعت الحركة فى سبيل

صيانة السلم العالمى فى تلك البلاد يوما بعد يوم .

وفى البلاد الغربية — الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا — استنكر جزء من الشعب استخدام القوة ضد مصر أيضا . وقالت جريدة مانشستر جارديان » الانجليزية » إن الرأى العام البريطانى قد تغير « أى أن الأمة بدأت تفهم المصير الذى ستؤدى بها إليه « سياسة الحكومة الانجليزية فى مسألة قناة السويس » . ومضت الجريدة تقول : « إننا نعلم فى الوقت الحاضر إنة سيكون من الغباوة المطلقة أن نشن حربا تؤدى بنا إلى فقدان صداقة دول الكومنولث ، وتثير ضدنا عداوة جميع البلاد الأسيوية : » ونوهت الصحف البريطانية ، فى دراستها الموقف من الناحية الواقعية ؛ إلى خطأ اتباع سياسة التهديدات العسكرية . وأعلنت جريدة ، صنداى بكتوريال » ، وهى تستنكر الاستعدادات العسكرية أنها ضد « أولئك الذين يلوحون بالسلاح » ،وذكرت أمثال هؤلاء بأن أغلبية الأمم تستنكر « سياسة القوة » ؛ ومن بين تلك الأمم أغلبية دول الكومنولث . وكتبت تقول : « لقد أعلنت الهند وسيلان وقوفهما موقفاً حازما ضد استخدام القوة ؛ بينما أعرب كندا واستراليا ونيوزيلندا عن شكوكهم تجاه جدوى استخدام مثل تلك الوسيلة . » ووصفت صحيفة « رينولدز نيوز » أولئك الذين يحاولون « اصطناع مبرر لاستخدام القوة » ، على حد تعبيرها بأنهم « مجانين » وكتبت صحيفة « ما نشستر جارديان » تقول لا يمكن على الإطلاق فرض فكرة الاشراف الدولى على مصر بالتهديد بالقوة . » وأعلنت صحيفة « سبكتاتور » الأسبوعية تأييدها لتسوية المسألة بالوسائل السلمية ، وقالت : « إن الرأى العام العالمى سينظر بلا أدنى شك إلى أى تهديد بالقوة على أنه عملى استفزازى من جانب الدول الغربية .

واستنكر عدد من أعضاء حزب العمال البريطانى ، تلك الأعمال الخطيرة ، وكان من بينهم جون ستراتشى ، وزير الحربية السابق ،

وكونى زيليا كوس وفنز بروكواى ووليم وزى وهارولد ديفز وچورج براون وريتشارد كروسمان وغيرهم من نواب حزب العمال . ولقد تم إعلان سياسة حزب العمال ضد محاربة مصر رسميا فى الاجتماع غير العادى الذى عقده البرلمان الانجليزى لبحث مسألة قناة السويس .

ولقد طالب الشعب الانجليزى — فى إصرار — بتسوية مسألة قناة السويس تسوية سلمية ، وعقد فى ١٦ سبتمبر اجتماع ، شعاره « لا حرب بسبب قناة السويس » اشترك فيه ألوف من الانجليز فى لندن وفى خلال ذلك الاجتماع ، تم الاحتجاج بشدة على المشاريع العسكرية التى يعدها الاستعماريون .

ولم تكن الصحافة البورجوازية فى الولايات المتحدة ، مجمعة هى أيضا على تأييد الأعمال الاستفزازية التى يقوم بها الاحتكاريون ، فقد لاحظ أورونالد ، المعقب السياسى لصحيفة « ديلى نيوز » التى تصدر فى نيويورك أن سياسة دلاس تمثل خطراً على الأمن العالمى ، وتثير روح عداء « ملايين المسلمين » ضد الولايات المتحدة الأمريكيه . وكتبت صحيفه « نيويورك هيرالدتريبون » أيضا تقول أنه يجب ألا يصدر أى قرار خاص بالقناة إلا بعد موافقة مصر .

وأعلن جزء من الشعب الفرنسى كذلك معارضته لاستخدام القوة تجاه مصر ؛ وأذاع بيان يطالب فيه بتسوية مسألة قناة السويس تسوية سلمية .

ويؤخذ مما نشرته صحيفة « لموند الفرنسيه ، أن بعض أعضاء اللجنه السياسيه للحزب الاشتراكى الفرنسى قد استنكروا موقف أعضاء معينين فى الحزب ؛ وكتبت الصحيفه تقول : « وجه أعضاء تلك المجموعه رسالة إلى مكتب الدوليه الاشتراكيه ، انتقدوا فيها سياسه موليه وبينو » .

وفى الوقت ذاته نمت جبهة البلاد العربية واتسعت ، وأيدت مصر

تأييداً كاملا لأنها رأت فى النضال الذى تقوم به مصر نضالا فى سبيل حرية وسلام جميع الشعوب العربية ، وطالبت البلاد العربية بحل مسألة قناة السويس حلا سلميا واحتجت على الاستعدادات العسكرية التى قامت بها الدول الغربيه فى المنطقه الوسطى فى البحر الأبيض المتوسط . وجاءت تلك الاحتجاجات من جانب سوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن والأردن وتونس ومن الدول العربية الأخرى . وأكد العرب فى إصرار وعزم . أنهم سيعتبرون أى عدوان يقع على مصر عدوانا على جميع البلاد العربية ، وجاء هذا التأكيد — بصفة خاصة — فى قرار اتخذته اللجنة السياسية للجامعة العربية فى يوم ١٨ سبتمبر ١٩٥٦ ، وقد استنكرت اللجنة السياسية فى ذلك القرار سياسة التهديد كما استنكرت أيضا سياسة الضغط السياسى والاقتصادى والعسكرى ، التى اتبعتها الدول الغربية فى سبيل تنفيذ خططها التى تثير قلق جميع الدول العربية ، بالتأييد لمصر ونوه القرار بتأييد البلاد العربية الكامل لمصر فى اقتراحاتها الخاصة بتسوية مسألة قناة السويس تسوية سلمية .

وأمام الاحتجاجات الشديدة التى أعلنتها الإنسانية كلها ضد تسوية مسألة قناة السويس ، اضطرت الدول الغربية إلى أن تتوقف عن تهديداتها العسكرية ، كما قام مؤتمر لندن الانقسامى بدور كبير فى وقف خطط الدول الغربية الثلاث العسكرية وذلك لأن الدول المشتركة فى ذلك المؤتمر فضلت إحالة مسألة قناة السويس فوراً على هيئة الأمم المتحدة ، واتخذ أعضاء المؤتمر موقفا غير حماسى تجاه الولايات المتحدة الأمريكية التى أرادت أن تقوم بدور يشبه دور الفرس فى لعبة الشطرنج ، وذلك على حساب شركائها إذ اقترح دالاس ، المندوب الأمريكى أثناء المؤتمر ، اتخاذ تدابير اقتصادية جماعية ضد مصر على شكل مقاطعة المرور بقناة السويس وتفضيل الطريق حول أفريقيا على الطريق عبر القناة . «ويفضح « مشروع » دالاس هذا

اللعبة الأمريكية التي تهدف إلى الصيد في « المياه المضطربة » بالقناة .

ففي حالة ما إذا استخدم الشركاء الأمريكيون طريق رأس الرجاء الصالح . فإن المكاسب الاقتصادية التي يسفر عنها هذا الحدث الأمريكي السياسي ستصبح مكاسب هامة ، إذ يقتضي استخدام الطريق البحري « الجديد » تشغيل ناقلات بترول كبيرة لا تقل حمولة كل منها عن ٤٠٠٠٠ طن ، وهي ناقلات لا يمكن بناؤها إلا بعد وقت طويل ، ونتيجة لذلك ، فإن واردات أوربا من البترول — كما قالت الصحيفة الأسبوعية الباريسية « جوردي فرانس » — ينخفض بمقدار النصف ، وفي ذلك فائدة كبيرة للاحتكارات الأمريكية التي تستطيع زيادة صادرات بترولها إلى أوربا ، وتزيد بذلك من تبعية البلاد الأوربية الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة .

وذلك كان السبب الحقيقي للمشروع الثالث من « مشروعات دالاس » وهو مشروع مقاطعة قناة السويس ، ولكي يعزز دالاس « حجته » ، قدم الى شركائه شيكا بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار ، وهو مبلغ يكفي لتعويضهم عن « الخسائر » التي تحدث بسبب زيادة تكاليف نقل البترول إلى أوربا غير أن كل هذا كله لم يسفر عن أية نتائج أيضا .

ومما له دلالته في هذا الصدد ، أن « المشروع » الأمريكي لم ينل أي تأييد ولا حتى تأييد انجلترا . لقد فهمت الدوائر التجارية في انجلترا أن المشروع لا يهدف إلى معاقبة مصر فحسب ، وإنما يهدف كذلك إلى تعزيز مراكز احتكارات البترول الأمريكية على حساب شركائها الانجليز ، وقد نوهت صحيفة « فاينتشال تايمز » التي تصدر في لندن — في هذا الصدد — بأن الولايات المتحدة لن تفقد الكثير بسبب مقاطعة قناة السويس ؛ بينما ستصاب البلاد الأخرى . وخاصة انجلترا . بخسائر كبيرة ، وكتبت صحيفة « ديلي اسكتش » بصراحة تقول إن دالاس يحاول الاستفادة من «أزمة

قناة السويس » ويحاول أن يخنق انجلترا اقتصاديا .

وفى الوقت ذاته ، أعربت الدول الأخرى المشتركة فى المؤتمر عن موقفها تجاه الاقتراحات الأمريكية ، فى تلك المرة ، لا بمجرد رفض القيام بدور مخلب القط للولايات المتحدة الأمريكية ، وإنما بإعلانها كذلك وبصفة خاصة ؛ عن رغبتها فى تسوية مسألة قناة السويس تسوية سلمية ، ولم تستطع الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا أن تجعل دول المؤتمر تقبل مشروع إنشاء « هيئة مستخدمى قناة السويس » إلا بعد أن قبلت تلك الشروط

وأمام ذلك الجو غير الودى تجاه « استخدام العنف » لجأت الدول الغربية الثلاث إلى المناورة ؛ واتجهت تلك المناورة إلى وضع بطاقة تحمل تعبير « السلام » على مشروعاتهم ، والمضى فى تنفيذ تلك المشروعات تحت ستار « الحل السلمى ومن الناحية العملية سارت المناورات على الوجه التالى : ما كاد مؤتمر لندن ينتهى حتى قدمت انجلترا وفرنسا شكوى ضد مصر إلى مجلس الأمن . وبررتا تلك الشكوى بدعوى « ضرورة حمايتهما من المصريين » الذين وصفتهم الشكوى بصفة « المتعدين » المزعومة ! وطالبت الدولتان بفرض إشراف دولى على قناة السويس .

وانعقد فى لندن من أول أكتوبر إلى ٥ أكتوبر مؤتمر لوزراء خارجية الدول التى قبلت الاشتراك فى « هيئة مستخدمى القناة » ، وكشف ذلك المؤتمر عن الاختلافات الموجودة بين تلك المجموعة من الدول ، فقد أعلن ممثلو باكستان واليابان وأثيوبيا أن بلادهم ممتنعة عن الاشتراك فى تلك الهيئة ، وتقدمت النرويج والدانمرك وهولندا بالعديد من المقترحات ، كما أثيرت عدة مشاكل ذلك المؤتمر ولم ينته المؤتمر فيها إلى حل ، ولم يستطع المؤتمر كذلك أن يعالج مسألة تمويل الهيئة ، ولم يستطع المشتركون فى ذلك المؤتمر أن يختاروا رئيسا لتلك الهيئة ، كما لم يستطيعوا اختيار العضو السابع فى المجلس التنفيذى للهيئة ، وهو المجلس الذى تألف من

مندوبين عن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطالية وإيران والنرويج ، وكذلك لم يستطيعوا الاتفاق على مقر الهيئة . وعلى الرغم من كل ذلك ، فقد سارع أصحاب فكرة تلك الهيئة إلى إعلان تكوينها ، وحددوا موعد الاجتماع الأول للمجلس التنفيذى .

غير أنه سرعان مازال قناع « السلام » انزائف أكثر من قبل عندما زادت أعمال حشد الجيوش الانجليزية ـ الفرنسية فى المراكز الأمامية المؤدية إلى مصر . وما بدأت اجتماعات مجلس الأمن حتى بدأت الأنباء تظهر فى الصحف عن وجود تجمعات كبيرة من القوات العسكرية التابعة للدول الغربية فى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، وبلغت تلك الاحتشادات : ١٨ سربا من الطائرات تضم مايزيد على ألف طائرة ، ٢٨٥ سفينة حربية ، وفرقة دبابات ، وخمسة لواءات ، و ١٣ فصيلة ، و ٣ مجموعات من المدفعية الثقيلة وغيرها من القوات العسكرية المزورة بأحدث الأسلحة . ولذلك ، فلم يكن من المستغرب أن وصفت بعض الصحف الاحتكارية التجاء الدول الغربية إلى مجلس الأمن بأنه « جزء من برنامج الضغط على جمال عبدالناصر » ، فقد كانت الدول الغربية ترمى من ورائها « شكواها إلى مجلس الأمن إلى الحصول على تفويض بالتدخل فى شئون الجمهورية المصرية الداخلية .

وبدأ مجلس الأمن فى مناقشة مسألة قناة السويس فى ٥ أكتوبر ، وظهر من تكوين مجلس الأمن عندئذ مدى الأهمية الفريدة لتلك المسألة . فلأول مرة خلال السنوات العشر الأخيرة من تاريخ مجلس الأمن ، حضر جلسات المجلس سبعة وزراء خارجية بالإضافة إلى المندوبين الدائمين ، وأسبغ حضور الدكتور محمود فوزى ؛ وزير خارجية مصر . مناقشات مجلس الأمن أهمية خاصة على تلك المناقشات. ومن ثم، فقد أمكن لأول مرة منذ تأميم شركة قناة السويس اجراء مناقشات بحضور مصر واتخاذ قرارات.

وبرهنت أعمال مجلس الأمن . مرة أخرى . على نوايا مصر الطيبة ورغبتها الصادقة فى تسوية الموقف الناشىء حول قناة السويس تسوية سلمية . ذلك الموقف الذى أثار قلق الانسانية جمعاء .

وقد ألقى الدكتور فوزى ممثل مصر ؛ خطابا واضح الأسلوب محدد المعانى . عرض فيه تحليلا تفصيليا للاجراء الذى اتخذته الحكومة المصرية ذات السيادة فى تأميم شركة مساهمة خاضعة للقوانين المصرية . وأوضح وزير الخارجية المصرية أيضا عدم الدقة فى استخدام تعبير « تدويل » قناة السويس . والذى يقال أنه وارد فى اتفاقية ١٨٨٨ ورفض الاتهامات الموجهة إلى مصر والتى تزعم أن مصر قد خرقت تلك الاتفاقية .

واقترح الدكتور فوزى — باسم حكومته — تسوية المسألة عن طريق المفاوضات السلمية التى تجرى بوساطة هيئة خاصة . ويؤخذ من وجهة نظر الحكومة المصرية التى أعربت عنها فى مجلس الأمن أن على المجلس أن يقوم بتحقيق المسائل الهامة التالية :

١ — إيجاد نظام للتعاون بين الهيئة المصرية القائمة على إدارة القناة ومستخدمى القناة . على أن يكفل ذلك النظام سيادة مصر وحقوقها الكاملة ومصالح مستخدمى القناة .

٢ — إيجاد نظام لتحديد رسوم المرور والضرائب المستحقة على المرور فى القناة بحيث يضمن لجميع مستخدمى القناة معاملة متساوية وغير استغلالية .

٣ — تحديد نسبة من أرباح القناة لانفاقها على أعمال التحسين .

وفى الوقت ذاته . أصر اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية — بدوره — على تسوية مسألة قناة السويس تسوية سلمية . ووصف ديمترى ت . شبيلوف . وزير خارجية الاتحاد السوفيتى والمندوب السوفيتى فى مجلس الأمن ، التهديدات الاقتصادية والعسكرية التى تشنها الدول الغربية

ضد مصر بأنها لا تتفق مع نصوص وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، ولا تتفق مع مصلحة السلم والأمن الدوليين : وأوضح المندوب السوفيتي أن تلك السياسة الديكتاتورية والقائمة على الانذرات النهائية هي التي تعرقل تسوية مسألة قناة السويس تسوية سلمية . وهي التي تقيم الصعوبات في طريق تأمين حرية الملاحة في القناة . تلك الحرية التي تهم الأغلبية العظمى من الدول.
وحدد مندوب الاتحاد السوفيتي موقف الحكومة السوفيتية بأنه قائم على أساس ضرورة تحقيق التعاون الذي يكفل تحقيق مصالح مصر ومصالح البلاد التي تستخدم القناة. وقال إن اتحاد الجمهورية السوفيتية الاشتراكية يرى تكوين لجنة ذات سلطات داخل نطاق مجلس الأمن حتى يمكن الدخول في المفاوضات المنشودة . واقترح أن تتألف تلك اللجنة من مصر وانجلترا والهند وفرنسا واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والولايات المتحدة الأمريكية مثلا . ولكنه لم يحدد عدد أعضاء مثل تلك اللجنة وترك الأمر ليناقشه الأطراف المعنيون . واقترح أن تلتزم اللجنة بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن ، بعد مهلة يجرى تحديدها عن المبادىء المتفق عليها لتسوية مسألة قناة السويس تسوية سلمية ولابرام اتفاق .

ومن الممكن كذلك تكليف تلك اللجنة بوضع مشروع اتفاقية جديدة تكفل ضمان حرية الملاحة في قناة السويس وتحل محل اتفاقية ١٨٨٨ : ويؤخذ من وجهة نظر الحكومة السوفيتية أن مبادىء مثل تلك الاتفاقية يجب أن تكون المبادىء التالية :

١ — حرية مرور جميع السفن التجارية والحربية في قناة السويس لجميع الدول دون تمييز بينها في حقوق المرور أو الرسوم أو تسهيلات الملاحة :

٢ — إلزام مصر باعتبارها دولة ذات سيادة وباعتبارها القائمة على إدارة القناة بضمان الحرية الكاملة للملاحة وبحماية القناة ومنشآتها

وبصيانة وتحسين القناة بصفة مستمرة وبابلاغ الأمم المتحدة — بصفة دورية بالاعمال التى تجرى فى القناة .

٣ — إلزام جميع الموقعين على الاتفاقية ، بضمان سلامة وأمن وحياد قناة السويس .

٤ — ضمان قيام أنظمة للتعاون بين مصر والبلاد التى تستخدم القناة

ومن ثمت نرى أن اقتراحات مصر واقتراحات اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ذات طابع انشائى ، وهى تبرهن على الامكانية الكاملة للوصول إلى تسوية سلمية وعلى أساس المساواة لمسألة قناة السويس

وقد تتبعت الانسانية كلها اجتماعات مجلس الأمن ، وطالبت باستمرار بتسوية مسألة قناة السويس تسوية سلمية ؛ فلم يستطع مندوبو انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة أن يستمروا فى تجاهل تلك المطالب، وفهموا أن عليهم أن يحسبوا حساب الرأى العام العالمى

وعلى أثر تبادل وجهات النظر بين وزراء خارجية مصر وانجلترا وفرنسا باشتراك همرشلد السكرتير العام للأمم المتحدة ، أمكن توحيد وجهات النظر حول المبادىء الستة التالية :

١ — المرور فى القناة حر ومفتوح بدون تمييز ظاهر أو خفى سواء أكان التمييز سياسيا أو تقنيقيا

٢ — الاعتراف بسيادة مصر

٣ — استغلال القناة غير مرتبط بسياسة أى دولة أو مجموعة من الدول :

٤ — يتحدد نظام دفع رسوم المرور باتفاق بين مصر والدول التى تستخدم القناة

٥ — يجب اعتماد نسبة مناسبة متحصلات رسوم القناة لانفاقها على أعمال التحسين

٦ — الالتجاء إلى التحكيم لتسوية أى نزاع بين شركة القناة والحكومة المصرية بشأن المسائل المعلقة

وعلى أساس تلك المبادىء العامة أصبح من الضرورى تحديد الوسائل المعنية والاجراءات التى تكفل تسوية مسألة القناة

وقد وافق مجلس الأمن بالاجماع على تلك « المبادىء الستة » التى كونت الجزء الأول من مشروع قرار جديد قدمته انجلترا وفرنسا

إن النتيجة الايجابية التى أسفرت عنها مناقشات مجلس الأمن ، لها أهمية كبيرة : فهى قد أثبتت — أولا — أن المفاوضات السلمية هى خير السبل لتسوية الخلافات ، وهى قد مهدت من الناحية الثانية ، الطريق للوصول إلى تسوية سلمية نهائية لمسألة قناة السويس

ومع هذا ، فقد برهنت مناقشات مجلس الأمن كذلك على أن انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة . التى قبلت تلك التسوية تحت الضغط العام . مستمرة فى رغبتها فى فرض المشروعات الاستعمارية على مصر . بغية إقامة إشراف أجنبى على قناة السويس : وكان الجزء الثانى من مشروع القرار الانجليزى — الفرنسى الذى ناقشه مجلس الأمن ورفضه الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا ، الدليل على ذلك . لقد كانت الفكرة الرئيسية فى ذلك الجزء هى قبول « وجهة نظر الدول الثمانى عشر » ، التى أعلنها مؤتمر لندن ورفضتها مصر ، باعتبارها لاتتفق وسيادتها ، أساساً للمفاوضات . كما اشترطت الدول الغربية تعاون مصر مع هيئة مستخدمى القناة (قبل ابرام الاتفاقية النهائية الخاصة بوضع قناة السويس) ومعنى هذا أن ذلك الجزء من مشروع القرار حاول أن يفرض المشروعات الاستعمارية القديمة تحت اسم جديد ، وحاولت الدول الغربية عن طريقه أن تفرض على مصر وجهة النظر تلك لا باسم مجموعة من الدول لا تمثل إلا جزءا من مستخدمى القناة ، وإنما تريد أن تفرضها على مصر باسم

الأمم المتحدة ، وإن محاولات الدوائر الحاكمة فى فرنسا وانجلترا ـ تؤيدهما الولايات المتحدة ـ لتوجيه إنذاراتها إلى مصر باسم مجلس الأمن ، تفضح أن تلك الدوائر لم تر فى المفاوضات إلا خطوة تكتيكية فى سبيل تحقيق مشروعاتها العدوانية التى أعدتها بعناية ضد مصر . وإن الأحداث التى تلت ذلك قد أثبتت هذه الحقيقة .

ففى ليلة ٢٩ـ٣٠ أكتوبر ، بدأت انجلترا وفرنسا ـ وهما تستخدمان إسرائيل ـ تدخلا عسكريا ضد مصر ، إذ عبرت القوات الاسرائيلية الحدود المصرية ، وبدأت فى القيام بعمليات عسكرية وتقدمت فى شبه جزيرة سيناء نحو قناة السويس ، وفى اللحظة نفسها تقريبا وجهت انجلترا وفرنسا إنذارا تطالب فيه مصر بأن تتخلى للاستعماريين عن مراكز رئيسية فى الأراضى المصرية — فى السويس وبورسعيد والاسماعيلية . وزعمت الدولتان الاستعماريتان أن غرضهما من ذلك الطلب هو حماية قناة السويس من غزو القوات الاسرائيلية ، ووقف العمليات العسكرية بين مصر وإسرائيل والواقع أن تلك المزاعم لم تكن سوى تكأة تستند اليه الدولتان لادخال جيوشهما إلى الأراضى المصرية ، وهو ما حدث بالفعل عندما رفضت مصر ذلك الانذار الاستعمارى الذى يخرق حقوقها القانونية . وأخذت الجيوش الانجليزية والفرنسية ، البرية والجوية والبحرية ، تقتل شعب مصر المسالم ، وتقذف المدن والقرى بالقنابل ، وأدت الأعمال العدوانية للمتدخلين الانجليز والفرنسيين إلى عرقلة الملاحة فى قناة السويس ، ولم يخف الاستعماريون أن اعتداءهم على مصر كان بناء على خطة موضوعة منذ وقت بعيد ، ولم تكن رغباتهم قاصرة على استغلال القناة ، وإنما رسموا لأنفسهم خطة احتلال جميع الأراضى المصرية ، والقضاء على استقلال بلاد الشرقين الأدنى والأوسط ، وإقامة صرح السيطرة الاستعمارية المقيتة فى تلك المنطقة .

ولقد تحدت الدوائر الاستعمارية فى انجلترا وفرنسا واسرائيل ، لا الشعب المصرى فحسب ، بل وتحدت جميع البلاد العربية التى ناضلت دائما ضد السيطرة الاستعمارية . كما كان الاستعماريون يرمون إلى تخويف البلاد المحبة للحرية وإجبارها بالحديد والنار على التخلى عن نضالها المقدس فى سبيل السلام والاستقلال .

وفى سبيل تحقيق مشروعاتهم للسيطرة بأى وسيلة ، تجاهل المعتدون الانجليز والفرنسيون قرارات الأمم المتحدة ، وأنزلت انجلترا وفرنسا الشلل بأعمال مجلس الأمن عندما منعتاه من اتخاذ التدابير الضرورية لوقف العدوان على مصر ، كما رفضت الدولتان تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة فى ٢ نوفمبر والتى أوصت بوقف إطلاق النار فوراً وسحب جميع القوات إلى ماوراء خطوط الهدنة . ولم ترفض الدولتان تلك القرارات فحسب ، بل وإنها سارعت بزيادة عملياتها العسكرية ضد مصر ، بحيث أصبح الموقف فى الشرقين الأدنى والأوسط ينذر بأخطار شديدة تولدت عنها تعقيدات عميقة فى الموقف الدولى . وعندما أصبح من الواضح أن الأمم المتحدة لن تستطيع تحقيق وقف الاعتداء الانجليزى — الفرنسى — الاسرائيلى ضد مصر ، بدأت الأمم تعتقد أن تلك الهيئة غير قادرة على الدفاع عن السلام والأمن العالميين .

ولقد بادرت الإنسانية جمعاء بدفع الاستعماريين الانجليز والفرنسيين والاسرائيليين ، الذين شنوا على مصر حربا استعمارية للنهب والسلب ، وطالبت جميع أمم العالم بشدة بوقف الاعتداء الانجليزى — الفرنسى — الاسرائيلى على مصر ، وسحب جيوش المعتدين من الأراضى المصرية . وكان ذلك المطلب هو أيضاً طالب جميع الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

واقترح اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، فى مجلس الأمن وفى الاجتماع غير العادى للجمعية العامة للأمم المتحدة ، على قرار وقف

العمليات الحربية ضد مصر وسحب جميع القوات العسكرية من الأراضي المصرية .

وفي سبيل صيانة مصلحة المحافظة على السلام ، بعث ن. ا. بولجانين ، رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي ، في ٥ نوفمبر ١٩٥٦ ، برسالة خاصة إلى رئيس الولايات المتحدة أيزنهاور وبعث برسائل خاصة إلى رئيس وزراء بريطانيا أنطوني إيدن ، ورئيس وزراء فرنسا جي موليه ، ورئيس وزراء إسرائيل بن جوريون ، وقالت الحكومة السوفيتية في تلك الرسائل أنها قد بعثت برسالة إلى الأمم المتحدة تقترح فيها استخدام قواتها البحرية والجوية ، بالاشتراك مع دول أخرى من أعضاء الأمم المتحدة ، لوقف الاعتداء على مصر ، لأن ذلك الاعتداء يهدد العالم بخطر حرب عالمية ثالثة .

وقد رحبت جميع أمم العالم بذلك الموقف السامي من جانب اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وهو موقف تأييد الشعب المصري المسالم في الدفاع عن حريته واستقلاله .

وقبلت حكومات انجلترا وفرنسا واسرائيل وقف إطلاق النار .

وهكذا ، خرجت مصر منتصرة في ذلك النضال المسلح ضد المعتدين الانجليز والفرنسيين والاسرائيليين ، وأصيب المعتدون بهزيمة منكرة في محاولاتهم القضاء السريع على الجيش المصري واستعباد الشعب المصري.

إن لفشل العدوان الانجليزي — الفرنسي — الاسرائيلي على مصر ، ولسياسة اتحاد الجمهوريات السوفيتية تجاه مصر ، أهمية عظمى ، لا بالنسبة للبلاد العربية التي تدافع عن استقلالها الوطني فحسب ، وإنما بالنسبة أيضا لجميع شعوب الشرق .

فبدلا من إضعاف الحكومة المصرية الوطنية والقضاء عليها ، أسفر فشل العدوان وسياسة الاتحاد السوفيتي عن تعزيز قوة الشعب المصري

والثقافة حول حكومته ، وقويت وحدة البلاد العربية فى نضالها فى سبيل حقوقها واستقلالها بعد الانتصار على المعتدين ، وأجتثت مراكز نفوذ المعتدين من جذورها فى الشرق ، وزاد نفوذ مصر ومكانتها الدولية .

لقد برهنت جميع تلك الأحداث والوقائع على أن القوى التى تدافع عن حقوق الدور المصرية المشروعة تزداد قوة وإتساعا يوما بعد يوم ، وتطالب بتسوية مسألة قناةالسويس تسوية سلمية ، وتطالب بحماية السلام فى جميع أنحاء العالم .

والقول الفصل لتلك القوى ، وهى التى ستقول الكلمة الاخيرة .

محتويات الكتاب






توزيع
الدار المصرية للكتب
٢٤ شارع عبد الخالق ثروت
القاهرة
053